موقف غانا من سياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا (أكتوبر ١٩٦٩- يناير ١٩٧٢م)

د. أحمد محمد عبد المعز محمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب– جامعة المنيا.

ملخص البحث:

اتخذت غانا سياسة نشطة تجاه التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا إبان تولي "كوفي بوسيا" لرئاسة وزراء غانا (أكتوبر ١٩٦٩: يناير ١٩٧٢)، وظهر ذلك في هجومها وإدانتها المتكررة للتفرقة العنصرية، وكذلك حاولت غانا إثبات أهمية إجراء حوار مع حكومة الأقلية العنصرية كوسيلة للقضاء على التفرقة العنصرية، بدعوى أن المواجهة المسلحة غير مجدية، كما عارضت بشكل واضح توريد الأسلحة الغربية لحكومة الأقلية العنصرية، ورأت أن الأسلحة أحد أهم أدوات تعزيز التفرقة العنصرية، وقد تأثر موقف غانا بمواقف منظمة الوحدة الأفريقية، والرأي العام الغاني، وبعلاقاتها مع الغرب وضغط أوضاعها الاقتصادية، لتتراجع قضية التفرقة العنصرية أمام تلك الضغوط عن أخذ مساحة واضحة في سياسة "كوفي بوسيا" الخارجية منذ يونيو ١٩٧١، حتى تمت الإطاحة بحكومته في ١٣ يناير ١٩٧٢.

الكلمات المفتاحية:

غانا، جنوب أفريقيا، التفرقة العنصرية، بوسيا، منظمة الوحدة الأفريقية، الحوار.

Ghana's position on apartheid in South Africa (October 1969 - January 1972 AD)

Dr. Ahmed Mohamed Abd El-Moez Mohamed

Lecturer of Modern and Contemporary History,

Faculty of Arts, Minia University.

Abstract:

Ghana took an active policy towards apartheid in South Africa during Kofi Busia's tenure as Prime Minister of Ghana (October 1969: January 1972), This was evident in her repeated attack and condemnation of Apartheid. Ghana also tried to prove the importance of dialogue with the racist minority government as a means of eliminating racial discrimination, claiming that armed confrontation is futile, It also clearly opposed the supply of Western arms to the South African government, and considered that arms are one of the most important tools for strengthening racial segregation, The position of the government was affected by the positions of the Organization of African Unity, Ghanaian public opinion, its relations with the West and the pressure on its economic conditions, so that the issue of racial discrimination declined in front of these pressures from taking a clear space in the foreign policy of "Kofi Busia" since June 1971, until his government was overthrown on January 13, 1972 .

Keywords: Ghana, South Africa, Apartheid, Kofi Busia, Organization of African Unity, Dialogue.

جاء ذلك البحث "موقف غانا من سياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا (أكتوبر ١٩٦٩ – يناير ١٩٧٢م)، في عدد من العناصر الرئيسة التي سوف يتم تناولها وهي؛

أولًا–إدانة كوفي بوسيا للتفرقة العنصرية، ودعوته للحوار لمعالجتها (أكتوبر– نوفمبر ١٩٦٩).

ثانيًا– انشاء اللجنة الوطنية الغانية للتفرقة العنصرية يناير ١٩٧٠.

ثالثًا– المساعي الغانية لوقف تسليح حكومة الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا (يونيو – أكتوبر ١٩٧٠).

رابعاً– أثر تسليح حكومة الأقلية العنصرية على العلاقات الغانية البريطانية (أغسطس– أكتوبر ١٩٧٠).

خامسًا– عودة كوفي بوسيا لمقترح الحوار مع حكومة الأقلية العنصرية (نوفمبر– ديسمبر ١٩٧٠).

سادسًا– فشل غانا في ايقاف تسليح النظام العنصري، والعودة لدعوة الحوار (يناير– مارس ١٩٧١).

سابعًا– أثر الضغط الأفريقي في تراجع غانا عن دعوة الحوار (أبريل ١٩٧١– يناير ١٩٧٢).

حصلت غانا على استقلالها في مارس ١٩٥٧ تحت قيادة رئيس الوزراء "كوامي نكروما Kwame Nkrumah"[١]، إلا أن معارضيه ادعوا بأنه كان ديكتاتوريًا، وأن اقتصاد غانا تدهور في عهده، إلى أن أطيح به في ٢٤ فبراير ١٩٦٦، حيث أعلن "مجلس التحرير الوطني The National Liberation Council N.L.C" بقيادة الفريق "جوزيف أنكراه Joseph Arthur

(١) كوامي نكروما (١٩٠٠– ١٩٧٢): أول رئيس وزراء ورئيس لغانا (١٩٥٧– ١٩٦٦)، حضر المؤتمر الأفريقي الخامس في مانشستر عام ١٩٤٥، وقاد كفاح غانا نحو الاستقلال ما أدى لسجنه مرتين في عام ١٩٤٨ و ١٩٥٠، الى أن استقلت في مارس ١٩٥٧، ليقود نكروما بعدها حركة التحرر الأفريقية، حتى أطيح به في ٢٤ فبراير ١٩٦٦، ثم توفى في أبريل ١٩٧٢، للمزيد انظر:

_ Owusu-Ansah, David, McFarland, Daniel Miles: Historical Dictionary of Ghana, Scarecrow Press, Metuchen, 1995, P.168.

Ankrah"[١]، تنحية نكروما عن الحكم[٢]، وأن مجلس التحرير سيسلم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة[٣].

وفي أبريل ١٩٦٩ استقال أنكراه من رئاسة المجلس، وحل محله العميد "أكواسي أفريفا Akwasi Afrifa"[٤]، وتم إعداد دستور جديد في أغسطس ١٩٦٩ جعل السلطة

---

(١) رأس الجنرال "جوزيف أنكرا" مجلس التحرير الوطني المكون من ثمانية أفراد من ضباط الجيش والشرطة، والذي تم تشكيله في ٢٦ فبراير ١٩٦٦ لإدارة غانا بعد يومين من الإطاحة بكوامي نكروما، أعلن أن غانا ستعود إلى الحكم المدني في غضون ١٨ شهرًا، انظر،

_ ***Chicago Tribune "USA"***; Apr.7, 1966, P.6.

(٢) استقبل الشعب الغاني الإطاحة بنكروما بسعادة ملحوظة، نتيجة التدهور الاقتصادي الذي تسبب في جزء كبير منه انخفاض سعر الكاكاو، وهو المحصول الأساسي الذي اعتمد عليه الاقتصاد الغاني من ٤٠٠ جنيه إسترليني للطن في وقت استقلال غانا ١٩٥٧ إلى ١٠٠ جنيه للطن وقت الاطاحة بنكرما في ١٩٦٦، انظر،

_ Simon Baynham: The Military and Politics in Nkrumah's Ghana, Westview, London, 1988, Pp.5, 7.

(3) ***Current Notes on International Affairs***, October 1969, Department of External Affairs, Canberra, Australia, The Return of Constitutional Government in Ghana, P.561 & Kwame Frimpong, Kwaku Agyeman-Budu: The rule of law and democracy in Ghana since independence: Uneasy bedfellows?, ***African Human Rights Law Journal***, Vol.18, No.1, 2018, P.252.

(٤) أكواسي أفريفا (١٩٣٦– ١٩٧٩): انضم للجيش الغاني عام ١٩٥٦، وتلقى تدريبه العسكري في أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية البريطانية، وكان أحد الضباط المشاركين في الإطاحة بنكروما في عام ١٩٦٦، وعضوًا في مجلس التحرير الوطني الحاكم لغانا في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٩، وقد اعتقله نظام أتشيمبونج في بداية عام ١٩٧٢ لمدة عام، وفي عام ١٩٧٩ انتخب لعضوية البرلمان الغاني في ١٨ يونيو، وبعد أسبوع فقط تم إعدامه بأمر من المجلس الثوري للقوات المسلحة الذي وصل للسلطة آنذاك، للمزيد انظر،

=

التنفيذية في يد رئيس الوزراء، مع برلمان (الجمعية الوطنية) كان له سلطة كبيرة في توجيه السياسة، وأجريت الانتخابات في أغسطس ١٩٦٩، وحصل "حزب التقدم Progress Party"[(١)]، بقيادة الدكتور "كوفي أبريفا بوسيا Kofi Abrefa Busia"[(٢)]، على الأغلبية مقابل أربعة من الأحزاب المنافسة[(٣)]، ليصبح "كوفي بوسيا" رئيسًا للوزراء، وشكل حكومته في ١ أكتوبر١٩٦٩، ثم عينت الهيئة الانتخابية في ١٣ أغسطس ١٩٧٠ "إدوارد أكوفو أدو Edward Akufo-Addo"[(٤)]، رئيسًا لغانا بدون سلطات تنفيذية،

=

_ Owusu-Ansah, David, McFarland, Daniel Miles: Op. Cit., P.20.

(١) حزب التقدم الغاني حصل على الأغلبية في انتخابات البرلمان الغاني المكون من ١٤٠ عضو عام ١٩٦٩، حيث حصل على ٨٢ مقعدًا، انظر،

_ ***New York Times*** "***USA***"; Aug 31, 1969, p.1.

(٢) كوفي أبريفا بوسيا: رئيس وزراء غانا في الفترة من١٩٦٩ إلى ١٩٧٢، كان زعيمًا للمعارضة البرلمانية في عهد كوامي نكروما، وأسس عام ١٩٦٩ حزب التقدم، الذي تسلم السلطة من مجلس التحرير الوطني في أكتوبر ١٩٦٩، وعلى الرغم من أنه تقلد السلطة عن طريق انتخابات ديمقراطية، إلا أنه حاول استخدام أساليب استبدادية في الحكم، وتدخل في إجراء تعديلات على القوات المسلحة الغانية، وفشل في التعامل مع مشكلة البطالة والوضع الاقتصادي المنهار، إلى أن تمت الاطاحة به في ١٣ يناير عام ١٩٧٢، إلى أن توفى في منفاه بلندن في ١ سبتمبر عام ١٩٧٨، للمزيد راجع،

_ Kwasi Dartey-Baah: Political Leadership in Ghana: 1957 to 2010, ***African Journal of Political Science and International Relations***, Vol.9, Issue.2, 2015, p.55.

(3) ***Current Notes on International Affairs***, September 1969, Department of External Affairs, Canberra, Australia, Elections in Ghana, 512.

(٤) إدوارد أكوفو-أدو: تلقى تعليم القانون في جامعة أوكسفورد، هو أحد القضاء الذين عارضوا نكروما وعزلهم في عام ١٩٦٤، عُين رئيسًا لغانا في ١٩٧٠، بلا صلاحيات تنفيذية، وهو أول رئيس لغانا منذ الإطاحة =

وظلت كل الصلاحيات في يد رئيس الوزراء وحكومته[١].

أما عن وضع التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا؛ فقد هيمنت سياسات التفرقة على الوضع الداخلي، حيث كانت التفرقة العنصرية هي السياسة الرسمية للدولة، بحرمان أغلبية السكان وهم السود من كافة الحقوق الإنسانية[٢]، وطبقت سياسة الفصل الإقليمي للأجناس، وتم صبغها بالصبغة القانونية في عام ١٩٥٩. وسعت الحكومة لنقل الأفارقة إلى مناطق معزولة على الأطراف سميت "بانتوستانات"، وعملت على صنع كيانات سياسية منفصلة للهنود والملونين من أصل آسيوي أيضًا[٣]. كما فرضت التفرقة على التعليم بين الطلاب البيض والسود، وحظرت في عام ١٩٦٣ على الفرق الرياضية الجنوب أفريقية مشاركة السود فيها وقصرتها على البيض، ما أعاقها عن المشاركة في دورتي الألعاب الأولمبية عامي ١٩٦٤ و١٩٦٨ [٤]، وفي المقابل واصلت الحكومة

=

بنكروما في فبراير ١٩٦٦، وقد عانى من مرض في المخ جعله يخضع لعملية استئصال بداية توليه منصبه، مما أعاقه عن ممارسة صلاحياته، راجع،

_ ***The Washington Post "USA"***; Sep.30,1970, p.A3 & ***New Nation "Singapore"***; Jan.30, 1971, P.3.

([1]) LaVerle Berry "Ed": Ghana a country study, Federal Research Division Library of Congress, Washington, 1994, P.37-39.

([٢]) عبدالملك عودة، حورية مجاهد، جويندلين كارتر: ندوة السياسة الدولية، التمييز العنصري وحركات التحرير في أفريقيا الجنوبية، ***مجلة السياسة الدولية***، عدد ٢٠، أبريل ١٩٧٠، ص٢٤٤.

([3]) Amry Vandenbosch: South Africa's outward policy, ***The Virginia Quarterly Review***, Vol.47, Issue 4, Fall 1971, p.518

([4]) From the UNESCO report on Apartheid, ***Negro History Bulletin***, Vol.32, No.8, December, 1969, Pp.22-23

الترويج لما اعتبرته تهديدًا شيوعيًا على حدودها الشمالية وعلى سواحلها الجنوبية، ولإقناع العالم الغربي بالأهمية الاستراتيجية لطريق كيب البحري(١).

وقد أحدثت تلك التفرقة العنصرية إدانة دولية، خاصة من الدول الأفريقية والأسيوية في الأمم المتحدة، وتبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أغسطس ١٩٦٣، قرارًا طالبت فيه جميع الدول بفرض حظر على بيع الأسلحة والذخيرة إلى جنوب أفريقيا للقضاء على التفرقة العنصرية(٢)، ثم في ديسمبر ١٩٦٣، تبنى مجلس الأمن قرارًا جديدًا دعا إلى تمديد الحظر المفروض على بيع الأسلحة إلى جنوب أفريقيا وأن يشمل مواد تصنيع الأسلحة وصيانتها(٣).

وقد عارضت غانا سياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا طوال عهد كوامي نكروما ١٩٥٧– ١٩٦٦، وأكد أن الاستعمار الأوروبي هو الذي أوجد علاقة السيد والخادم، والتي أنتجت التفرقة العنصرية(٤). كما واصل مجلس التحرير الوطني خلال الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٩ إدانة التفرقة العنصرية في المنظمات الدولية، وقام بدعم

---

(1) ***Foreign and Commonwealth Office "FCO" 45/ 616***; Diplomatic Report No.158/70, General Distribution, South Africa 23 January, 1970, South Africa: Annual Review For 1969

(2) Security Council resolution 181 (1963) [Policies of apartheid of the Government of the Republic of South Africa], Aug.7, 1963, S/RES/181 (1963), [S/5386], Aug.9, 1963.

(3) ***FCO 45/ 698***, Statement in the national assembly by hon. Mr. Victor Owusu minister for foreign affairs on the British intention to resume the sale of arms to South Africa.

(4) Ama Barbara Biney: Kwame Nkrumah: An Intellectual Biography, PhD, University of London, 2007, P.313.

الحركات القومية الأفريقية والطلاب من جنوب أفريقيا، وكانت غانا إبان تسلم "كوفي بوسيا" لسلطاته في أكتوبر ١٩٦٩ واحدة من بين دول أفريقية قليلة قامت بسداد حصتها المالية كاملة للجنة التحرير الأفريقية[١]، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية[٢].

أولًا- إدانة كوفي بوسيا للتفرقة العنصرية، ودعوته للحوار لمعالجتها (أكتوبر-نوفمبر ١٩٦٩):

لقى وصول كوفي بوسيا لرئاسة وزراء غانا إعجابًا كبيرًا في الأوساط الغربية، كدليل على إمكانية تطبيق الديمقراطية في أفريقيا[٣]، كما اعتمدت حكومة بوسيا على الغرب بشكل شبه كامل لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والعسكرية[٤]، على الرغم من أن وزير الخارجية الغاني الجديد "فيكتور أووسو Victor Owusu"[٥] أكد أن بلاده تلتزم بسياسة

---

(١) حددت منظمة الوحدة الأفريقية في سنة ١٩٦٣ للجنة التحرير هدفين محددين؛ أولهما، وضع ميزانية تمويل الكفاح من أجل تحرير أفريقيا، وثانيهما، تنسيق ذلك الكفاح على أساس اقليمي بين الأقاليم المختلفة، ولجنة التحرير تعد جناح الكفاح المسلح لمنظمة الوحدة الأفريقية، انظر،

_ ريتشارد جيبسون: حركات التحرر الأفريقية، النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء، ترجمة: صبري محمد حسن، المجلس الأعلى للثقافة، الجيزة، ٢٠٠٢، ص٢٨ & محمود حسن فرغل: منظمة الوحدة الأفريقية وحرب التحرير، ***مجلة السياسية الدولية***، عدد ١٨، أكتوبر ١٩٦٩، ص١٠٤.

(2) Etsiah Akyinba Kofi: Foreign Policy Under Military Rule In Ghana, 1966-1982, University of the Witwatersrand, Johannesburg, 1985, P.109.

(3) ***Congressional Record***, United States of America, Proceedings and debates of the 91st Congress, First Session Senate-Wednesday, October 1, 1969, a salute to Ghana, Mr. McGEE, P.27887.

(4) Olajide Aluko: After Nkrumah: Continuity and Change in Ghana's Foreign Policy, ***A Journal of Opinion***, Vol.5, No.1, Spring. 1975, P.57.

(٥) فيكتور أووسو: محام وسياسي غاني، كان رئيسًا لنقابة المحامين في غانا من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٧، وعين بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٩ نائبًا عامًا، شارك في تأسيس حزب التقدم، خلال عهد =

عدم الانحياز، كما أعلن أن غانا ستعمل على تحقيق التحرر الكامل للقارة الافريقية من الاستعمار والانظمة العنصرية[١]. كما كانت غانا أحد أعضاء اللجنة الخاصة بمتابعة سياسة التفرقة العنصرية لحكومة الأقلية العنصرية، وهي اللجنة المشكلة عام ١٩٦٣ من قبل الأمم المتحدة، وفي أوائل أكتوبر ١٩٦٩ أعلن المندوب الغاني في اللجنة "أجري أورليانز Aggrey Orleans" أن استمرار تعزيز القوة العسكرية لجنوب أفريقيا بدعم دول أوروبا الغربية أمرًا معززًا لسياسات التفرقة العنصرية[٢].

وفي أول رحلة خارجية لكوفي بوسيا، أكد في خطابه بالأمم المتحدة في ١٧ أكتوبر ١٩٦٩ رفضه لسياسات حكومة الأقلية العنصرية القائمة على التفرقة العنصرية، وأنها سياسات خاطئة وتهدد السلام العالمي، واعتقد أن الدول الأفريقية أخطأت في اعتقادها بأن الحل يكمن في تطبيق عقوبات مؤثرة على حكومة الأقلية العنصرية، لأن تلك

=

كوفي بوسيا عُين وزيرًا للشؤون الخارجية ثم وزيرًا للعدل ونائبًا عامًا لغانا، تم اعتقاله عام ١٩٧٢، ثم أفرج عنه، وفي عام ١٩٧٨ شارك في تأسيس جبهة مناهضة للحكومة فتم اعتقاله مرة أخرى، وتم الافراج عنه في يوليو ١٩٧٨ بعد الإطاحة بحكومة أتشيمبونج، وخاض انتخابات الرئاسة لكنه حل ثانيًا، ثم ألقي القبض عليه عدة مرات لنشاطه السياسي؛ انظر،

_,Owusu-Ansah, David, McFarland, Daniel Miles: Op. Cit., P.186.

(1) Boni Yao Gebe: Ghana's Foreign Policy at Independence and Implications for the 1966 Coup D'état, ***The Journal of Pan African Studies***, Vol.2, No.3, Mar.2008, P.178.

(2)***FCO 45/ 230***, United Nations "UN", General Assembly "GA", A/AC.115/SR.117, 17 July 1969, Special Committee on the policies of apartheid of the government of the Republic of South Africa & ***International Herald Tribune*** "France", Oct.14, 1969, P.19.

العقوبات فشلت في إحداث التأثير المطلوب أمام استهزاء بعض الدول بقرارات ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة، ما أوجد الشك في فعالية تلك المنظمة الدولية وأفقدها مبرر وجودها، وأشار إلى اعتقاده ضرورة وجود لغة أخلاقية مشتركة لمبادئ الصواب والخطأ يشترك فيها الجميع بما فيهم حكومة الأقلية العنصرية، اعتمادًا على الحجج المنطقية، مهما اختلف الجنس أو اللون أو اللغة(١).

وبمجرد عودة بوسيا لأكرا تمت إثارة قضية التفرقة العنصرية في مؤتمر صحفي عقده في ٧ نوفمبر ١٩٦٩، حينما ذَكره أحد الصحفيين بتصريح سابق له – أي كوفي بوسيا– في سنة ١٩٥٨ حينما كان زعيمًا للمعارضة في البرلمان الغاني، قال فيه: "**إن بإمكان غانا بناء جسور مع جنوب أفريقيا**"، ليسأله الصحفي عن إمكانية بناء تلك الجسور بعد وصوله لقمة السلطة في غانا، وقد أجابه بوسيا بضرورة إلقاء نظرة جديدة على مشكلة جنوب أفريقيا، وبداية حوار عقلاني مع حكومتها، لتتأكد أن إيمانها بدونية الرجل الأسود لا يقوم على الحقيقة، وضرب مثالًا بنفسه، بأنه استطاع في احدى المرات الحديث على قدم المساواة مع أحد الوزراء من جنوب أفريقيا في زيارته لجامعة ليدن Leiden بهولندا، حيث كان بوسيا رئيسًا لقسم الدراسات الأفريقية هناك قبل توليه الحكم، وأن الوزير الجنوب أفريقي اندهش من وجود مسئول أفريقي أسود في جامعة أوروبية(٢).

---

(1) ***UN.*** GA, A/PV.1786, Official Records, Oct.17, 1969, Address by Mr. Kofi Abrefa Busia.

(2) ***FCO 45/233***, Letter from **British High Commission** "**BHC**", Accra David (D.W.R. Lewis), to J. McQuiggan, **West African Department** "**WAD**", FCO, SW1., Nov.10, 1969, " Dr. Busia's Press Conference and its aftermath", Attached; The Prime minister's Press Conference, Nov.7, 1969.

ولم يرجح بوسيا في مؤتمره الصحفي إمكانية إقامة غانا لعلاقات دبلوماسية مع جنوب أفريقيا، وأرجع ذلك أن تلك الفكرة لم تناقش في مجلس الوزراء الغاني، وطالب بعدم المبالغة في الافتراضات دون أن يحدث ذلك الحوار، وأشار إلى أنه غير مقتنع بجدوى موقف منظمة الوحدة الأفريقية الرافض لأي اتصال مع حكومة الأقلية العنصرية، لأن جنوب أفريقيا كانت الدولة الأكثر تصنيعًا في أفريقيا، "**كما عاش بعض أسلاف سكانها البيض هناك منذ فترة أطول بكثير من أسلاف العديد من الأفارقة السود في بلدانهم**"، ولم يكتف بوسيا بذلك، بل طالب المستوطنين البيض أن يزورا غانا ليروا بأنفسهم "**كيف أمكن للأفارقة ممارسة السلطة بطريقة ديمقراطية، ويروا إذا كان الغانيون متخلفين كما اعتقدوا**"، وأن لديه اعتقاد بأنه من الضروري أن تعيش جميع دول العالم الحديث معًا مترابطة[١].

وقد دعمت الصحف الغانية وعلى رأسها صحيفتا ديلي جرافيك Daily Graphic – المملوكة للحكومة والتي كانت تنشر سياستها–، وبايونير Paioneer تصريحات بوسيا بشأن انتهاج سياسة جديدة للتواصل مع جنوب أفريقيا، وكانت آراء المسؤولين الغانيين – بحسب ادعاء المفوض البريطاني في أكرا– متجاوبة بشكل عام[٢].

وعلى الجانب الآخر، تم تغطية دعوة بوسيا على نطاق واسع في الإعلام الجنوب أفريقي –الذي كانت توجهه الحكومة–، حيث تجاوبت هيئة الإذاعة الجنوب أفريقية مع دعوته وعدتها تطوراً مبشرًا بتحسن العلاقات مع غانا، ورأت أن غانا هي "أداة تحديد الاتجاه في أفريقيا"، كما رأت صحيفة "دي برجر Die Burger" أن بوسيا أراد أن يبدأ قادة

---

(1) ***FCO 45/233***, Letter from **BHC**, Accra, to **WAD**, FCO, SW1., Nov.10, 1969, " Dr. Busia's Press Conference …, Nov.7, 1969.

(2) ***Ibid.***

أفريقيا باستعمال العقل بدلاً من العاطفة، وإنهم عاجلاً أم آجلاً سوف يتوصلون إلى استنتاجات تتعارض مع ما انتهجوه من مواقف تجاه حكومة الأقلية العنصرية، وأنه سيتعين على الدول الأفريقية من أجل مصلحتها أن يكون لديها المزيد من التعاملات مع جنوب أفريقيا، إلا أن صحيفة ستار The Star الجنوب أفريقية رأت أنه من السابق لأوانه إعطاء أهمية كبيرة لحديث بوسيا، وأن عرضه بالسماح لمواطني جنوب أفريقيا بزيارة غانا ورؤية تطور الأفارقة لن يحدث أدنى فرق في تفكير حكومة الأقلية العنصرية على المدى القصير، وإنما يمكن ذلك أن يتم عن طريق إقامة علاقات تجارية مشتركة(١).

واستبعدت صحيفة ترانسفالر Transvaler الجنوب أفريقية أن يكون لدى غانا القدرة على تغيير عقلية حكومة جنوب أفريقيا وسياساتها بالحوار، واعتقدت أن حكومة الأقلية العنصرية ربما هي من تطور من تفكير غانا إذا تم ذلك الحوار، لكنها أكدت في الوقت نفسه أن تصريحات بوسيا جعلت جميع أنحاء أفريقيا تتساءل، هل تغير موقف غانا من جنوب أفريقيا؟(٢). كما تمت مقارنة دعوة بوسيا للحوار مع جنوب أفريقيا والثناء عليها، بعلاقة جنوب أفريقيا مع بريطانيا التي أصابها بعض الفتور نهاية عام ١٩٦٩، بعد إلقاء الوفد البريطاني في الأمم المتحدة بعض الكلمات المنتقدة للتفرقة العنصرية، مع دخول

---

(1) ***FCO 45/ 233***, Letter from British Embassy in Pretoria, to J.E.C. Macrae, Esq, **Central and Southern African Department** "**CSAD**", FCO, SW1., D.W.R. Lewis, Esq, Accra, Nov.24,1969, "South Africa/Ghana Relations".

(2) ***FCO 45/ 314***, British embassy – Pretoria, editorial comment from the Afrikaans press, Nov.27, 1969.

الرياضة كقضية رئيسية في العلاقات المشتركة[١]، لزيادة الضغط الدولي لاستبعادها من جميع الأحداث الرياضية الدولية[٢].

أما بالنسبة لحكومة الأقلية العنصرية، فقد بدأت التفكير على الفور في رد فعل مناسب على دعوة بوسيا، وكان مما تم طرحه أن يقدم أحد الوزراء في الحكومة تجاوبًا وديًا تجاه تلك الدعوة، أو أن يتم عرض نوع من المساعدة الفنية على غانا لإبقاء مساحة للتقارب، إلا أنها تراجعت بعد صدور بيان "تصحيحي" لوزير الخارجية الغاني "فيكتور أووسو" في ١٠ نوفمبر بشأن دعوة بوسيا[٣]، أكد فيه أن موقف غانا من التفرقة العنصرية لن يتغير، بل أنها ستدعم اقتراحًا بطرد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة "مؤقتًا" إذا رأت منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة أن ذلك مرغوب فيه، وأكد أن غانا لن تقوم باستيراد أية منتجات جنوب أفريقية مثل آلات التعدين، وأن كل ما أشار له بوسيا ما هو إلا تفكير بصوت عالٍ، واستبعد القيام بعمل عسكري ضد جنوب أفريقيا، إلا إذا قامت به جميع القوى الكبرى، وكان سبب التراجع عن بيان بوسيا هو التخوف من أن تؤثر تصريحات

---

(١) قامت مظاهرات لمواطنين بريطانيين للمطالبة بمنع مشاركة فريق الرجبي الجنوب أفريقي في بطولة دولية للعبة، لتطبيقها التفرقة العنصرية، وعلى الرغم من أن المباراة أقيمت في النهاية، وكانت حكومة جنوب أفريقيا قد رفضت استقبال فريقًا بريطانيًا ملونًا، وقد حظى المتظاهرون بتعاطف وتأييد وزراء في الحكومة البريطانية ، مع العلم أن بوسيا رفض التعليق على تلك الأزمة، نقلًا عن،

_ ***The Guardian "UK"***; Nov.6, 1969, p.10.

(2) ***FCO 45/ 616***, Diplomatic Report No.158/70, General Distribution, South Africa 23 January, 1970, South Africa: Annual Review For 1969

(3) ***FCO 45/ 233***, Letter from British Embassy "S.J. Gross", Pretoria, to FCO, London, Nov.26, 1969, "South Africa/ Ghana Relations".

بوسيا على العلاقات الغانية الأفريقية[١]، بعد أن أحدثت دعوة بوسيا شعورًا كبيرًا بخيبة الأمل في معظم الدول الأفريقية[٢].

وعلى الرغم من صدور بيان أووسو التصحيحي، إلا أن الحكومة العنصرية سعت من جانبها إلى استيضاح تطورات دعوة بوسيا للحوار، فقام السكرتير الأول في سفارة جنوب أفريقيا في لندن ب. فيلجوين P.H. Viljoen بدعوة مدير قسم غرب أفريقيا بالخارجية البريطانية في بداية ديسمبر ١٩٦٩، وطلب منه تفسير دعوة بوسيا للحوار وتراجع وزير الخارجية الغاني عنها، إلا أن المسؤول البريطاني استبعد حدوث تغيير في موقف غانا[٣].

وتجنب كوفي بوسيا في أول خطاب له أمام البرلمان في ٥ ديسمبر ١٩٦٩ تكرار دعوته للحوار، وأكد رفضه لسياسات جنوب أفريقيا، لكنه أكد أن "البيض" في جنوب أفريقيا هم أفارقة بحكم مولدهم ومولد أباءهم في أفريقيا، وأنه يرفض عدم الاعتراف بأفريقيتهم بسبب لونهم، وأعاد دعوته لهؤلاء البيض بزيارة غانا، ورؤية ما أنتجه العقل الغاني من تقدم حتى لو كانت حكومتهم ترفض زيارة الرجال السود لجنوب أفريقيا[٤]، وأكد

---

(1) ***FCO 45/ 233***, Letter BHC, Accra David (D.W.R. Lewis),to J. McQuiggan, WAD, FCO, SW1., Nov.10, 1969, " Dr. Busia's Press Conference and its aftermath".

(2) Dingar Suna: American policy towards the Non-Aligned black Africa: A case study of Ghana (1957-1972), PhD, Sambalpur University, India, 1986, P.268.

(3) ***FCO 45/ 233***, Letter from WAD (J. Mcquiggan), to British Embassy, Pretoria, Dec.5, 1969, "South Africa and Ghana".

(4) ***FCO 45/ 233***, Statements, Dr. Busia, Dec.5, 1969, Pp.399-404.

أنه لم يطرأ أي تغيير على موقف غانا من التفرقة العنصرية، مع قناعته أن "الأساليب" التي تم اتباعها لم تحقق النتائج المرجوة، وأن السبيل لتحقيق تحريك لتلك القضية قد يكون في التفكير في أساليب جديدة من التقارب، وأشار أن بيان أووسو التصحيحي إنما جاء لأن البعض فسر تصريحاته بشكل خاطئ[١].

ودعمًا لحديث بوسيا، أوضح مسؤول بالخارجية الغانية أن من الخطأ تفسير تصريحات بوسيا كسياسة جديدة لغانا تجاه التفرقة العنصرية، وأنها لازالت تعارضها، لكن بوسيا فضل التفاوض والحوار بدلًا من القتال، من أجل إقناع حكومة الأقلية بأن الرجل غير الأبيض ليس أقل شأنًا من الأبيض، بعد أن فشلت أساليب المواجهة مع تلك الحكومة، لذا كان من الضروري التفكير في أساليب أخرى، ويبدو أن الحكومة الغانية قد تخوفت من استعدائها لمنظمة الوحدة الأفريقية، لذا فضلت دعم سياستها في المواجهة حتىٍ لو لم يكن كوفي بوسيا مقتنعًا بفاعليتها[٢].

ثانياً- انشاء اللجنة الوطنية الغانية للتفرقة العنصرية يناير ١٩٧٠:

على كل حال، أوضحت الأحداث السابقة أن هناك انشقاقًا داخل الحكومة الغانية في الموقف من سبل القضاء على التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، فخلافًا لدعوة بوسيا للحوار، كان وزير خارجيته "فيكتور أووسو" على النقيض؛ حيث فضل أسلوب منظمة الوحدة الأفريقية الداعم للكفاح المسلح، ووضح ذلك حينما أنشأ في يناير ١٩٧٠

([1]) ***FCO 45/ 233***, Letter 1/ 55, from BHC, Accra "C.W. Wainwright", to FCO, London, Dec.8, 1969, “Dr. Busia's address to the National Assembly”,

_ لمراجعة تأكيد بوسيا على عدم تغير الموقف الغاني في خطابة أمام البرلمان الغاني في ٥ ديسمبر ١٩٦٩، راجع ملحق رقم (١)

([2]) ***FCO 45/ 233***, Letter from BHC Accra, to FCO, London, Dec.13, 1969, “Ghana's Policy on South Africa”.

"اللجنة الوطنية بشأن التفرقة العنصرية"، لتثقيف الشعب الغاني حول شرور التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، وتقديم المشورة للحكومة الغانية بشأن التدابير التي يجب اتخاذها، والتي من شأنها أن تسهم في القضاء على تلك التفرقة[١].

وجاء بيان إنشاء اللجنة: "**إن اللجنة ستكون مراقبة على سياسة التمييز العنصري لدى حكومة الأقلية العنصرية، وستحاول ضمان الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب أفريقيا، وجمع الأموال لضحايا التفرقة العنصرية**". وافتتح أووسو أولى اجتماعات تلك اللجنة في ٩ يناير ١٩٧٠ في أكرا، في وجود أمين عام الأمم المتحدة "يو ثانت U Thant[٢]" الذي تصادفت زيارته لغانا آنذاك، واختير "ديفيد أكوا David Acquah" رئيسا للجنة، و"هارولد كواشي Harold Quashey" سكرتيرًا لها. وقد أدان أووسو في خطابه سياسة التفرقة معددًا شرورها، وأكد أن تلك السياسة جعلت من حكومة الأقلية العنصرية مؤسسة لا إنسانية وسيئة السمعة[٣]، وفي المقابل أثنى يو ثانت على الجهود الغانية

([1]) Adom Humphrey: The role of Ghana in African liberation and unity, 1957—1977, Ph.D., Temple University, 1991, Pp.156- 157.

([٢]) يو ثانت: دبلوماسي بورمي، وأمين عام للأمم المتحدة في الفترة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧١، وعُين سفيرًا لبلاده في الولايات المتحدة الامريكية علم ١٩٥٧، وكان رئيسًا للجنة الأفرو–آسيوية التي ساعدت الجزائر للحصول على استقلالها، توفي عام ١٩٧٤، انظر،

_ ***Chicago Tribune***, Nov 26, 1974, p.A12

([3]) ***FCO 45/ 627***, Tel. from BHC, Accra "Wainwright", to West Africa Department, FCO, London "J. Mcquiggan", Jan.12, 1970, "National Committee on Apartheid" & ***FCO 65/ 645***, letter from BHC, Accra, to West Africa Department, FCO, SW1.,Jan.12, 1970, "National Committee on Apartheid".

لمكافحة التفرقة، وأشار إلى أن إنشاء اللجنة الغانية تعد دليلًا على تلك الجهود وتطبيقًا لقرارات الأمم المتحدة المناهضة للتفرقة العنصرية[١].

وعلى الرغم من الاهتمام الغاني الواضح بقضية التفرقة العنصرية، إلا أن ذلك الاهتمام تراجع قليلًا منذ إنشاء تلك اللجنة، حيث أخذت مشاكل الديون قدرًا كبيرًا من تفكير حكومة بوسيا[٢]. كما تم تقليص عدد البعثات الدبلوماسية الغانية في الخارج من ٤٤ بعثة إلى ٣٧ في فبراير ١٩٧١ توفيرًا للنفقات[٣]، وتم تحديد مؤتمر لدائني غانا في لندن في يوليو عام ١٩٧٠[٤]، حيث رغبت غانا في الاعفاء من جزء من ديونها، أو

([1]) ***United Nations***, Archives and Records Management Section, Item S-0889-0003-01-00001, Press Services, Office of Public Information, Daily Press Briefings, United Nations, N.Y., Press Release.SG/T/272, Jan.9, 1970.

([2]) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.644, from Accra to FCO, London, Jul.15, 1970.

([3]) ***New York Times***; Feb 27, 1970, p.6.

([٤]) جرت محادثات في لندن بين أبريل ويونيو ١٩٧٠ بشأن إعادة جدولة تلك الديون، حيث إن بريطانيا كانت الدائن الأكبر لغانا بقرابة ١٠٥ مليون جنيه استرليني من ٤٠٠ مليون جملة الديون سنة ١٩٦٩، وكانت غانا مدينة بالنسبة المتبقية لفرنسا، هولندا، إيطاليا، إسرائيل، اليابان، النرويج، يوغوسلافيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية، وقد استمر مؤتمر الدول الدائنة طوال الأسبوع الثاني من يوليو ١٩٧٠ في لندن، وانتهى بإعفاء غانا من فوائد ديونها على مدى عامين ١٩٧١ و ١٩٧٢، مع اعادة جدولة سداد تلك الديون.

_ ***The Guardian***; Jul.8, 1970, p.2 & ***The Observer "UK"***; Jul.12, 1970, P.2 & ***The Guardian***; Jul.14, 1970; p.4 & ***New York Times***; Jul 17, 1970, p.26 & ***The Guardian***; Apr.17, 1970, p.3 & ***The Guardian***; May.30, 1970, p.2 & ***New York Times***; Jun 3, 1970, p.4.

فوائدها[١]، ولإنقاذ الوضع الداخلي قامت الحكومة الغانية بإخراج جزء كبير من الأجانب الأفارقة من أراضيها، توفيرًا لفرص العمل للغانيين طوال النصف الأول من عام ١٩٧٠[٢].

ثالثًا- المساعي الغانية لوقف تسليح حكومة الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا (يونيو - أكتوبر ١٩٧٠):

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الغانية، إلا أن قضية التفرقة العنصرية سرعان ما عادت لتأخذ مساحتها في سياسة غانا، بمجرد صدور عدة تقارير صحفية بريطانية في مايو ١٩٧٠ أشارت إلى أن حكومة المحافظين البريطانية الجديدة برئاسة "إدوارد هيث Edward Heath"[٣]، تنوي استئناف بيع الأسلحة لحكومة

---

(1) ***FCO 45/ 677***, Note by (B.L. Barder), WAD, Jul.16, 1970, "The U.S.S.R. and Ghana" & ***New York Times*** ; Jan 30, 1970, p.50.

(2) Osman Al-Hassan: Politicized soldiers, military intervention in the politics of Ghana, 1966-1993, PhD, Washington State University, Department of Political Science, May 2004, P.182 & ***The Times of India "India"***; Jun 26, 1970, p.17 & ***Canberra Times "Australia"***; Mar.16 1970, p 2 & ***The Observer***, Feb 1,1970, P.5.

(٣) إدوارد هيث (١٩١٦ – ٢٠٠٥): تم انتخابه نائبًا عن حزب المحافظين في ١٩٥٩، وعين وزيرًا للعمل في يوليو ١٩٦٥، ثم انتخب زعيمًا لحزب المحافظين، في يونيو ١٩٧٠ تم اختياره رئيسًا للوزراء واستمر حتى فبراير ١٩٧٥ حينما انتخبت مارجريت تاتشر زعيمة لحزب المحافظين، وتوفى في يوليو ٢٠٠٥، انظر،

_ ***New York Times;*** Jul.18, 2005, p.A.17

الأقلية العنصرية[١]، وعلى الرغم من نفي المفوض السامي البريطاني في أكرا تلك التقارير[٢]، إلا أن اللجنة الغانية للتفرقة العنصرية أصدرت بيانًا في ٢٥ يونيو دعت فيه جميع الدول الأفريقية وبقية أعضاء الأمم المتحدة إلى النظر في موقفها تجاه بريطانيا، إذا وافقت على استئناف تسليح جنوب أفريقيا[٣]، لأن ذلك يُعد انتهاكًا لقرارات الأمم المتحدة "لأن أي أسلحة يتم توريدها إلى جنوب أفريقيا كانت ستستخدم لقمع المزيد من الغالبية السكانية المضطهدة هناك"[٤]، وأكد رئيس اللجنة "ديفيد أكوا" أن تصريحات لجنته عبارة عن "رصاصة تحذيرية"، لأي استئناف محتمل لتسليح جنوب أفريقيا[٥].

---

(1) ***FCO 45/ 698***, Letter from D.W.R. Lewis BHC, Accra, to J. Mcquiggan, WAD, FCO, SW1., Jun.27, 1970, " British Government's Policies Affecting Africa ", Annex; the Daily Graphic, Jun.26, 1970, "What a Tory victory means to Africa".

(٢) في غضون أيام من تولي حكومة المحافظين، استقبل وزير الخارجية البريطاني نظيره الجنوب أفريقي، وناقشا إمكانية استئناف بيع الأسلحة البريطانية لجنوب أفريقيا، انظر،

_ ***UN. SC***, S/PV.1546, Official Records, Jul.20, 1970, Address by Mr. Akwei, Para.31.

(3) ***FCO 45/ 698***, Letter from D.W.R. Lewis BHC, Accra, to J. Mcquiggan, WAD, FCO, SW1, Jun.27, 1970,"British Government's Policies Affecting Africa".

(4) ***FCO 45/ 698***, Annex; the Daily Graphic, Jun.26, 1970, "What a Tory victory means to Africa".

(5) ***FCO 45/ 698***, Letter from D.W.R. Lewis BHC, Accra, to J. Mcquiggan, WAD, FCO, SW1, Jun.27, 1970, "British Government's Policies Affecting Africa".

وقد لقى بيان اللجنة الغانية صدى كبيرًا في الإعلام الرسمي الغاني بشكل أغضب المفوضية البريطانية في أكرا، حيث نشرت صحيفة الديلي جرافيك الغانية مقالًا لاذعًا في ٢٦ يونيو، هاجمت فيه "النوايا" البريطانية لبيع الأسلحة لجنوب أفريقيا، وقارنت تلك النوايا مع موقف حكومة حزب العمال البريطانية السابقة، بقيادة هارولد ويلسن Harold Wilson(١)، التي رفضت قبول تسليح الأقلية العنصرية(٢)، وطالبت الصحيفة بانسحاب الدول الأفريقية من الكومنولث، إذا انتهكت بريطانيا حظر التسليح(٣).

والحال كذلك، قدمت الحكومة الغانية في ٣٠ يونيو مذكرة للحكومة البريطانية ترفض فيها تقارير استئناف تسليح جنوب أفريقيا، ورفضت كذلك التبريرات البريطانية بأن تلك الأسلحة ستكون أسلحة هجومية للدفاع ضد الأخطار الخارجية، مظهرة عدم قناعتها بفكرة تقسيم الأسلحة إلى أسلحة للدفاع وأخرى للهجوم(٤)، وأكدت غانا أنها ستعد حدوث

---

(١) هارولد ويلسن: كان زعيما لحزب العمل، ورئيس وزراء بريطانيا لفترتين من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠ ومن ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦، توفي في عام ١٩٩٥، راجع،

_ ***The Washington Post***, May 25,1995, p.7.

(٢) أحمد يوسف أحمد: السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، ***مجلة السياسة الدولية***، عدد ٢٢، أكتوبر ١٩٧٠، ص٥٤،

(3) ***FCO 45/ 698***, Letter from D.W.R. Lewis BHC, Accra, to J. Mcquiggan, WAD, FCO, SW1., Jun.27, 1970, " British Government's Policies Affecting Africa ", Annex; the Daily Graphic, Jun.26, 1970, "What a Tory victory means to Africa".

(4) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.674, from D.W.R. Lewis, BHC, Accra, to Mcquiggan WAD, FCO, SW1, Jul.22, 1970, "Ghana press release no.339/70, the Ghana government's statement on the British government's decision to resume the sale of arms to south Africa".

مثل ذلك الإجراء بمثابة تأييد من الحكومة البريطانية لسياسة التفرقة العنصرية، وتجاهل لحساسيات الدول الأفريقية، وحذرت من أن الإقدام على تلك الخطوة من شأنه أن يؤثر على العلاقات الغانية البريطانية، وأنه مهما كانت المزايا المالية قصيرة المدى من بيع الأسلحة، فلا يمكن مقارنتها مع الفوائد طويلة الأجل التي قد يجنيها الشعب البريطاني في علاقاته مع الدول الأفريقية الأخرى، وطالبت بريطانيا عوضًا عن ذلك أن تجد الطرق والوسائل لتعزيز العقوبات ضد النظم العنصرية في الجنوب الأفريقي(١).

وقد ردت الحكومة البريطانية سريعًا على المذكرة الغانية، وادعت في ردها أنها تنوي إخبار غانا بأي نوايا لتوريد الأسلحة مسبقًا، وأنها لا تعتزم توريد أسلحة للاستخدام في القمع الداخلي أو ضد دول الجوار لجنوب أفريقيا(٢). ومن الملاحظ أن تلك المذكرة تركت الباب مفتوحًا للتفكير فيما تعتبره بريطانيا "**أسلحة لا تستخدم في القمع الداخلي**"، وتأكد ذلك الشك في تأكيد الخارجية البريطانية السريع لنظيرتها الغانية برغبتها في تفهم الدول الأفريقية لحاجة بريطانيا لضمان مصالحها الدفاعية، وأن تفهم الدول الأفريقية لذلك من شأنه أن يحافظ على استمرار المساعدات البريطانية لها(٣).

---

(1) ***FCO 45/ 698***, Statement in the national assembly by hon. Mr. Victor Owusu minister for foreign affairs on the British intention to resume the sale of arms to South Africa.

(2) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.518, from FCO to Accra, Jul.9, 1970, "Arms sales to South Africa".

(3) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.521, from FCO to Accra, Jul.10, 1970," Arms sales to South Africa".

إلا أن النفي البريطاني لغانا تبدد سريعًا مع إعلان كل من وزير الخارجية البريطاني، "أليك دوجلاس–هوم Alec Douglas-Home"[١] في ٦ يوليو، وإدوارد هيث في ٧ يوليو أمام مجلس العموم البريطاني، بأن حكومتهم ستتخذ قرارًا باستئناف تسليح جنوب أفريقيا –بطائرات وفرقاطات–، ولكن بعد التشاور مع بقية دول الكومنولث[٢]، وحرص هيث على ابلاغ بوسيا بقراره، وبعث له رسالة في ١١ يوليو، أكد فيها أن بريطانيا قررت في ضوء "مصالحها الدفاعية" الاستعداد للنظر في طلبات بيع أسلحة للدفاع البحري في جنوب أفريقيا، والمنصوص عليها في اتفاقيات سيمونزتاون Simonstown الموقعة عام ١٩٥٥ بين بريطانيا وجنوب أفريقيا[٣]، وأن بريطانيا تضمن عدم تصدير أي أسلحة إلى

---

(١) أليك دوجلاس–هوم: تولى رئاسة وزراء بريطانيا لمدة ١٢ شهر بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، ووزارة الخارجية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤، وتوفى عام ١٩٩٥، انظر،

_ ***New York Times***; Oct 10, 1995, p.A20

(٢) ***UK. Parliamentary Papers document***: Hansard Commons, Vol.803, Column 493, Oral Answers To Questions, 7 July 1970, "Supply Of Arms To South Africa" & UK Parliament: Hansard Commons, Vol.803, Column 324, Oral Answers To, Questions, 6 July 1970, "Supply Of Arms To South Africa".

(٣) في ٣٠ يونيو ١٩٥٥، وقعت بريطانيا وجنوب أفريقيا ثلاث اتفاقيات، نصت على نقل القاعدة البحرية الملكية في سيمونزتاون إلى سلطة الاتحاد في موعد أقصاه ١٥ مارس ١٩٥٧، وفق بعض القواعد ومنها "أن البحرية الملكية ستستمر في طلب استخدام المرافق الموجودة في القاعدة في السلام والحرب، وتوافق حكومة الاتحاد على أن مرافق القاعدة ستكون متاحة للاستخدام من قبل البحرية الملكية وبحرية حلفاء بريطانيا في أي حرب تشارك فيها بريطانيا، حتى لو لم يشارك اتحاد جنوب أفريقيا في تلك الحرب"، ووعدت الحكومة البريطانية ببيع ست فرقاطات مضادة للغواصات، وعشرة كاسحات ألغام، وأربعة زوارق دفاعية، حيث تشتري جنوب أفريقيا معدات بحرية بقيمة ١٨ مليون جنيه إسترليني من أحواض بناء السفن البريطانية، واشترطت بريطانيا بمنع تطبيق سياسات التفرقة العنصرية في داخل تلك =

جنوب أفريقيا تساعدها في تطبيق سياسة التفرقة العنصرية(١).

وشعرت غانا بعدم صدق "إدوارد هيث" فيما أعلنه بأنه سيتم التشاور مع دول الكومنولث، وبأن قرار استئناف التسليح قد اتخذ بالفعل(٢)، لكنها فضلت عدم اتخاذ أي رد فعل بمفردها، وأن تتحرك في إطار الأمم المتحدة(٣). وبالفعل كانت غانا أحد الموقعين على الرسالة (المذكرة) رقم S/9867 إلى مجلس الأمن في ١٥ يوليو ١٩٧٠، والتي

=

القاعدة البحرية، ومع ذلك، أكدت الاتفاقات أنه يجب أن يظل الأمن الداخلي لبلدان الجنوب الأفريقي مسألة داخلية غير ذات صلة بالاتفاقيات، راجع كلًا من:

_ Norman L. Dodd: The Simonstown Agreement and the Cape Sea Route, ***The RUSI Journal***, Vol.120, Issue 3, 1975, P.50 & Geoff Berridge: Economic power in Anglo-South African diplomacy, Simonstown, Sharpeville and after, the Macmillan Press Ltd, London, 1981, Pp.76: 94 & J.E. Spence & G.R. Berridge: Simonstown, ***Contemporary Record***, Vol.2, Issue 3, 1988, P.35 & Peter James Henshaw: The transfer of Simonstown: Afrikaner nationalism, South African strategic dependence, and British global power, ***The Journal of Imperial and Commonwealth History,*** Vol.20, Issue 3, 1992, Pp.419, 420 & The Simonstown Agreements, ***World Today***; Jan 1, 1975; 31, 1; p.4.

(1) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.674, from D.W.R. Lewis, BHC, Accra, to Mcquiggan WAD, FCO, SW1, Jul.22, 1970, "Ghana press release no.339/70, the Ghana government's statement on the British government's decision to resume the sale of arms to south Africa".

(2) ***FCO 45/ 1000***, Letter from BHC, Accra, to FCO, London, Mar.18, 1971, "Arms sales to South Africa".

(3) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.644, from Accra to FCO, London, Jul.15, 1970.

طالبت بضرورة عقد جلسة طارئة للمجلس للنظر في قضية الصراع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسات التفرقة العنصرية، ولإيجاد السبل لتعزيز حظر الأسلحة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، لمواصلة بعض الدول تزويد جنوب أفريقيا بجميع أنواع الطائرات والمروحيات والأسلحة الثقيلة وغيرها من المعدات التي تُستخدم لفرض سياستها العنصرية(١).

وطبقًا لذلك الطلب اجتمع مجلس الأمن في ٢٠ يوليو، وقد انضم ممثل غانا "أكوي Akwei" إلى الجلسة لإلقاء بيان بشأن موقف حكومته دون أن يكون له حق التصويت، ومن الملاحظ أن البعثة البريطانية في نيويورك قد فشلت في التقرب من الممثل الغاني قبيل بدء الجلسة لتلطيف بيانه، حيث تجاهل "أكوي" مساعيهم، وقال للوفد البريطاني –بشكل شخصي– "**أنه لا ينبغي إهمال أي وسائل للضغط على الحكومة البريطانية**"(٢). وقد كان بيان "أكوي" حماسيًا في معظم أجزائه، واتهم كلا من فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، بلجيكا، كندا، إيطاليا، اليابان، سويسرا، وألمانيا الغربية بكسر الحظر، مطالبًا مجلس الأمن بإنشاء الآليات الدولية الضرورية لجعل قرارات حظر الأسلحة قابلة للتطبيق(٣).

وأرجع "أكوي" سبب اجتماع مجلس الأمن إلى أن سياسات التفرقة العنصرية بغيضة وتتعارض مع التزامات الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن الوضع الناتج عن تلك السياسات شكل خطرًا جسيمًا على السلم والأمن الدوليين، وأشار لقراري مجلس

---

(1) ***UN. SC***, S/9867, Jul.15, 1970, Letter dated Jul. 15, 1970, from the Representatives of Algeria, Burundi.., Ghana..

(2) ***FCO 45/ 695***, Tel. No.1571 from UK mission, New York, to FCO, London, Jul.20, 1970, " Arms For South Africa".

(3) ***FCO 45/ 695***, Tel. No.1570 from UK mission, New York, to FCO, London, Jul.20, 1970, "Arms for South Africa".

الأمن قرر في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ بحظر بيع الأسلحة والمعدات العسكرية والمواد اللازمة لتصنيعها وصيانتها إلى جنوب أفريقيا، وعد "أكوي" قرار الحظر كأحد أسلحة المجتمع الدولي للقضاء على التفرقة العنصرية، لإضعاف سيطرة حكومة الأقلية على شعبها المضطهد، وأن أي دولة تخرق ذلك تصبح عدوة لشعوب أفريقيا ولضحايا التفرقة، لاسيما وأنه منذ عام ١٩٦٤ لم يناقش المجلس هذه القضية مرة أخرى ما حفز على استمرار انتهاك الحظر على نطاق واسع، لتتضاعف القدرة العسكرية لحكومة الأقلية بين عامي ١٩٦٤و ١٩٧٠ بفضل أصدقائها الغربيين، ليتحتم على مجلس الأمن التحرك لمنع انتهاك قراراته[١].

وأعلن "أكوي" أنه حتى عام ١٩٦١ كانت بريطانيا هي المورد الأول للأسلحة لحكومة الأقلية العنصرية، وأنه بحلول أغسطس ١٩٦٣، انضمت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى مجموعة الموردين، وقدمتا مع بلجيكا وايطاليا وفرنسا وبريطانيا براءات الاختراع والتراخيص لتنتج حكومة الأقلية أسلحتها وذخائرها محليًا، ما جعل جنوب أفريقيا تصنع ٣٠٠ طائرة تدريب عسكرية نفاثة، وواصلت فرنسا توريد كم كبير من المعدات العسكرية على رأسها طائرات الميراج والغواصات والصواريخ، وأن فرنسا التي ادعت صداقة أفريقيا أصبحت المورد العسكري الأول لحكومة الأقلية، وتلقى طلاب البحرية الجنوب أفريقية تدريباتهم في الموانئ الفرنسية، بالإضافة لما قدمته إيطاليا من معدات وطائرات عسكرية، وما قدمته اليابان من مواد تساعد في سياسة التفرقة العنصرية، وما قدمته سويسرا من المدافع المضادة للطائرات والمتفجرات، أما ألمانيا الغربية فقد وردت

(1) ***UN. SC***, S/PV.1546, Official Records, Jul.20, 1970, Para.30- 38.

ناقلات البضائع والجنود، وأن بريطانيا زودت جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٦٤ بست عشرة طائرة هجومية من طراز Buccaneer وقطع غيار وأنواع أخرى المعدات العسكرية[١].

كما أعلن "أكوي" أن الولايات المتحدة الأمريكية –حتى وإن حاولت الامتثال لحظر الأسلحة– زودت جنوب أفريقيا بقطع غيار عسكرية من جميع الأنواع، بلغت قيمتها ٤٠ مليون دولار في الفترة من ١٩٦٢إلى ١٩٦٩، وعد ذلك التعاون امتدادًا لإهمال الولايات المتحدة لحقوق مواطنيها السود، وأن المشكلتين مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا، لعدم احتياج الولايات المتحدة – من وجهة نظر غانا– للتعاون مع حكومة الأقلية العنصرية اقتصاديًا ولا دفاعيًا، وطالبها بعدم إجبار الأفارقة للارتماء في أحضان السوفييت، واستبعد ما ادعته جنوب أفريقيا بمحاربة الشيوعية، ورأى أن النفوذ الشيوعي يتمركز فقط داخل عقول البيض في جنوب أفريقيا، وعقل وزير الخارجية البريطاني دوجلاس–هوم، وأن الأمر لا يحتاج إلا لعلاج نفسي[٢].

ورأى "أكوي" أن التمييز بين الأسلحة الدفاعية وأسلحة القمع الداخلي أمر خطير لأنه جاء لتبرير انتهاكات حظر الأسلحة ما دعم إطالة أمد معركة القضاء على التفرقة العنصرية، وأن تنفيذ ذلك الحظر كان بمثابة مقاومة للتفرقة العنصرية وللجرائم التي ارتكبتها حكومة الأقلية العنصرية ضد الإنسانية، لاسيما وأن الدول التي دعمت تلك الحكومة هي نفسها أعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهي التي اختارت المكاسب المادية على مبادئ الأخلاق الدولية. وأشار الممثل الغاني أن دول منظمة الوحدة الأفريقية اختارت مبادئ العقل والاخلاق في معالجة تلك القضية، وهو ما جاء في

---

(1) ***UU. SC, S/PV.1546, Para.59- 61., Para. 59-61.***

(2) ***Ibid***, Para.59- 61.

بيان لوساكا أبريل ١٩٦٩[١]، لأن الأفارقة آمنوا أن بتلك المبادئ السامية يمكن أن تحل المشاكل المزمنة للاستعمار والعنصرية في جنوب أفريقيا[٢].

وجدير بالذكر أنه في نفس يوم جلسة مجلس الأمن ٢٠ يوليو ١٩٧٠ صرح "دوجلاس–هوم" بأن بريطانيا مستعدة للنظر في تصدير فئات معينة من الأسلحة إلى جنوب أفريقيا للدفاع عن الطرق البحرية تطبيقًا لاتفاقيات سيمونزتاون، وأن تلك الأسلحة

---

(١) أعلن بيان لوساكا حول الجنوب الأفريقي في مؤتمر القمة الخامس لدول شرق ووسط أفريقيا (١٤–١٦ أبريل ١٩٦٩)، أن جميع البشر متساوون، ولهم حقوق متساوية، بغض النظر عن اللون أو العرق أو الدين أو الجنس، ورفض البيان أن تحكم فئة أي مجتمع دون موافقة مستمرة من جميع المواطنين، مع ادراك أنه قد تكون هناك ترتيبات انتقالية للتحول من عدم المساواة إلى المساواة، وأن معاداتهم لتلك الأنظمة في الجنوب الأفريقي ليس لأنها أنظمة تسيطر عليها أقلية، وإنما لأنها أنظمة يسيطر عليها أقلية، وبناء عليه فموقفهم تجاه الجنوب الأفريقي نابع من رفض العنصرية، وأنهم يؤمنون أن جميع الشعوب التي اختارت الجنوب الأفريقي موطنًا لها هي شعوب أفريقية بغض النظر عن لونهم. وأضاف البيان أنهم يفضلون تحرير الجنوب الأفريقي من تلك السيطرة دون استخدام للعنف، بالتفاوض والحوار المشترك، وقام البيان بدعوة المناضلين في الجنوب الأفريقي –إذا كان التقدم السلمي نحو التحرر ممكنًا في المستقبل– إلى استخدام الأساليب السلمية للنضال حتى على حساب بعض التنازلات حول توقيت التغيير، ولكن إذا كان التقدم السلمي يعوقه تصرفات من هم في السلطة فلا خيار سوى منح شعوب تلك الأراضي كل الدعم في كفاحهم ضد مضطهديهم، للمزيد راجع،

_ ***The Ghana Public Relations Department*** "GPRD", Apartheid And Its Elimination, Ministry of Foreign Affairs, Accra, Jun.1971, P.53, Appendix The Lusaka Manifesto on Southern Africa declared at Fifth Summit Conference of East and Central African States, 14th–16th April, 1969 &

_ مؤتمر دول شرق ووسط أفريقيا، ***مجلة السياسة الدولية***، عدد ٢٠، أبريل ١٩٧٠، ص١٧١.

(2) ***UN. SC***, S/PV.1546, Official Records, Jul.20, 1970, Para.49, 74– 77.

لن تساعد في تطبيق سياسات التفرقة العنصرية[١]، إلا أن تصريحات دوجلاس–هوم دفعت الممثل الغاني ليفرد لبريطانيا جزءًا خاصًا من بيانه، حيث وجه لها تحذيرًا رسميًا بعدم التقليل من العواقب التي قد تحدث نتيجة قرار متسرع بانتهاك حظر بيع الأسلحة، وقام بتفنيد الحجج التي ادعتها بريطانيا للقرار؛ على النحو التالي:

أولاً: رفض الادعاء بأن تلك الأسلحة لن تستخدم في القمع الداخلي وأنها للدفاع الخارجي، ورأى أن ذلك مغالطة واضحة، لأنه كان من المستبعد أن تكون حكومة الأقلية معرضة لخطر الهجوم من داخل أفريقيا أو خارجها، بل على العكس شكلت القوة العسكرية لحكومة الأقلية آنذاك تهديدًا خطيرًا للدول الأفريقية المجاورة الضعيفة، خلافًا لحقيقة أن قوات الأمن في جنوب أفريقيا استخدمت بعض المعدات العسكرية ضد معارضي التفرقة العنصرية، كما رفض قبول ارجاع بيع الأسلحة البريطانية للمنافع المالية، وتساءل: **"لو كانت المنفعة المالية هي المبرر، فلماذا لا يتم تشجيع انتاج وبيع المخدرات، لأنها أيضًا تجارة جيدة؟"**، وطالب بريطانيا باستخدام السبل الشريفة لتنمية تجارتها والاستثمار في أدوات السلام.

ثانيًا: رفض الادعاء بأن تعزيز القوة العسكرية للنظام العنصري يحقق المصالح الاستراتيجية للغرب، ورأى أنه في حال اندلاع حرب كبرى سيكون الوزن الاستراتيجي للممرات البحرية في جنوب أفريقيا ضعيفًا جدًا بعد ظهور السلاح النووي، وسخر الممثل الغاني من ادعاءات بريطانية أشارت إلى أن هناك نفوذ سوفيتي في مصر استدعى تسليح جنوب أفريقيا، لأن ذلك الادعاء –إن وجد– فطريق السويس أبعد ما يكون عن طريق كيب تاون الجنوب أفريقي، وسخر من تكرار حديث وزير الخارجية البريطاني "دوجلاس–هوم" عن الوجود السوفيتي في مصر، متسائلا: "**ما علاقة الوجود السوفيتي في مصر**

([1]) ***UU. SC, S/PV.1546,***, Address by Mr. Warner, Para.17– 19.

بأمن جنوب أفريقيا؟ وإذا كان السوفييت موجودون بالفعل في مصر!، فهل هم هناك للمساعدة في الدفاع عن بلد أم مهاجمته؟، وإذا تسبب الوجود السوفيتي في مصر في قلق بريطانيا، فسيكون المسار المنطقي هو إزالة الأسباب التي دفعت السوفييت إلى هناك بدلاً من تعريض الحركة المناهضة للتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا للخطر".

ثالثًا: رفض الادعاء بأن اتفاقيات سيمونزتاون تلزم بريطانيا قانونيًا ببيع الأسلحة للنظام العنصري، حيث إن الحكومة البريطانية السابقة لم تلتزم بتطبيق ذلك، وأعلنت أنها أوفت بالالتزامات الأساسية للاتفاقية دون الحاجة إلى بيع الأسلحة، وأشار إلى أنه إذا كان هناك التزام على بريطانيا ببيع الأسلحة، فعليها التزام مماثل بقرارات الأمم المتحدة[١].

وبناء على تلك الجهود تم اعتماد قرار في ٢٣ يوليو بأغلبية اثني عشر صوتًا مقابل لا شيء مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)، أكد أن السياسة الجديدة للحكومة البريطانية من شأنها أن تخفف من عزلة حكومة جنوب أفريقيا وتشجعها على اتباع سياسة التفرقة العنصرية، وأن قرار استئناف التسليح من شأنه أن يزيد من إضعاف سلطة الأمم المتحدة[٢].

إلا أن الحكومة البريطانية تجاهلت ما حدث في الأمم المتحدة، وأرسلت "لكوفي بوسيا" لإبلاغه بنيتها تنفيذ اتفاقيات سيمونزتاون باستئناف بيع الأسلحة إلى جنوب أفريقيا[٣]، ونصحت الخارجية البريطانية ممثليها في غانا بالهروب من مناقشة ذلك

---

(1) ***UN. SC***, S/PV.1546, Address by Mr. Akwei, Para.63- 68, 70-74, 78.

(2) ***FCO 45/ 695***, United Kingdom mission to the UN, New York, Memorandum, SC Meetings Nos.1545-1549 on South Africa Friday, 17 July - Thursday, 23 July, 1970

(3) ***FCO 45/ 698***, Letter from David E.Awotwi The Castle, Osu, Accra, to Office the Prime Minister, Jul.21, 1970.

القرار[١]، إلا أن الحكومة الغانية أصدرت بيانًا صحفيًا في ٢١ يوليو ١٩٧٠، أعلنت فيه؛ **"إن قضية استئناف تسليح حكومة الأقلية قضية بالغة الأهمية لغالبية دول الكومنولث، إن غانا كانت تأمل ألا يتم التوصل إلى أي قرار دون اكتمال التشاور مع بقية دول الكومنولث، وتتعهد غانا بمواصلة جهودها بالتنسيق مع أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، لضمان عدم ترك مواطني جنوب أفريقيا في مرمى نظام التفرقة العنصرية**[٢]. وقد ردت بريطانيا على البيان سريعًا مؤكدة لغانا أنها بالفعل تبذل جهودها للتشاور مع بقية دول الكومنولث قبل التوصل إلى قرار نهائي[٣].

ولشرح تطورات الموقف الغاني ألقي "فيكتور أووسو" بيانًا أمام البرلمان الغاني في ٦ أغسطس ١٩٧٠[٤]، أكد فيه أن القوى الغربية لم تكتف بتوجيه قرارات مجلس الأمن

([1]) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.671, from Accra, to FCO, London, Jul.21, 1970, "Arms for South Africa".

([2]) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.674, from D.W.R. Lewis, BHC, Accra, to Mcquiggan WAD, FCO, SW1, Jul.22, 1970, "Ghana press release no.339/70, the Ghana government's statement on the British government's decision to resume the sale of arms to south Africa".

([3]) ***FCO 45/ 698***, Statement in the national assembly by hon. Mr. Victor Owusu minister for foreign affairs on the British intention to resume the sale of arms to South Africa.

[٤] لقد اتضح من الوثائق البريطانية اختراق الدبلوماسية البريطانية للحكومة الغانية، فقد أبلغت الخارجية البريطانية مفوضها في أكرا، في ٥ أغسطس ١٩٧٠، أن وزير فيكتور أووسو قرر الإدلاء ببيان بشأن احتمالية استئناف مبيعات الأسلحة، وبعد إدلاء أووسو بالبيان، أخبر المفوض البريطاني وزارته أنه استطاع الحصول على نسخة البيان الوحيدة في وزارة الخارجية الغانية من السكرتير الأول لوزير الخارجية الغاني، انظر:

=

فحسب، بل إنها ساعدت في الأنشطة الإجرامية ضد السكان الأفارقة في جنوب أفريقيا، وأن قلق غانا على سلامة الوطنيين في جنوب أفريقيا نابع من اللامبالاة التي أظهرتها بعض الدول الغربية، وجعلها استقلال الدول الأفريقية مرهونًا بالأسلحة المقدمة للنظام العنصري، وأن بريطانيا تحاول بسط سيطرتها على القارة من جديد بعد استقلالها، وأن غانا لم تتفاجأ من قرار حكومة المحافظين لأنهم أعلنوا قبل عام ١٩٧٠ أنهم سوف يكسرون حظر التسليح عندما يصلوا إلى السلطة[١].

ونفى أووسو أن يكون قد تم إجراء مشاورات مع حكومته كما ادعت الحكومة البريطانية، وأن ذلك تهديدًا لاستمرارية الكومنولث نفسه، لأن جميع الدول الأفريقية رأت أن السياسة البريطانية تشكل تهديدًا لاستقلالها وأمنها وليس غانا وحدها، وأن قرار التسليح جاء لرغبة بريطانيا في إنهاء عزلة حكومة الأقلية وتثبيت تفوقها في ساحل أفريقيا الجنوبي وليس لمناهضة ما تم وصفه "بالتهديد الشيوعي"، ودعا دول مجموعة الكومنولث –وفي مقدمتها الأفريقية منها– إلى طرد بريطانيا من منظمتهم في حال قررت اختيار

=

_ ***FCO 45/ 698***, Letter from J.E.A. Miles, BHC, Accra, to J. Mcquiggan, WAD, FCO, SW1., Aug.6, 1970, "Arms for South Africa"

([1]) ***FCO 45/ 698***, Statement in the national assembly by hon. Mr. Victor Owusu minister for foreign affairs on the British intention to resume the sale of arms to South Africa.

صف الحكومة العنصرية[١]. وقد تخطى تهديد أووسو ما هددت به تنزانيا بأنها سوف تغادر الكومنولث، إذا تم توريد الأسلحة للنظام العنصري[٢].

إلا أن بريطانيا لم تأخذ تهديدات "فيكتور أووسو" على محمل الخطورة، لعلمها باختلافه مع "كوفي بوسيا" في سبل تسيير سياسة غانا الخارجية، واستبعدت أن يكون "أووسو" قد استشار رئيس وزرائه قبل الإدلاء ببيانه، واستبعدت أيضًا أن تتعرض غانا للتهديد من جراء استئناف مبيعات الأسلحة، وأن كل ما في الأمر أن "فيكتور أووسو" أراد إظهار حكومة غانا بوجه "الأفريقي الصالح" الذي يدافع عن مصالح أفريقيا، لتقوية علاقات غانا مع البلدان الأفريقية الأخرى، ولصرف انتباه الشعب الغاني عن المشاكل المحلية، كما لم تر أن غانا جادة في قيادة جبهة لطرد بريطانيا من الكومنولث، أو حتى انسحاب غانا نفسها من تلك المنظمة، وأن أي قرار غاني سيأتي بعد التشاور مع الدول الأفريقية الأخرى، وبشكل خاص دول شرق أفريقيا كتنزانيا، وكانت متأكدة أن غانا لن تقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، لاسيما وأن قطع العلاقات في عام ١٩٦٥ مع بريطانيا بسبب اعلان استقلال روديسيا من جانب واحد كان إجراءً غير فعال، وكانت بريطانيا مطمئنة من عدم قيام غانا بالتمييز ضد المصالح الاقتصادية البريطانية، نظرًا لوضعها الاقتصادي الهش آنذاك[٣].

---

(1) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.703, from Miles, BHC, Accra, to FCO, London, SW1, Aug.6, 1970, " Unclassified".

(2) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.544, from FCO, to Accra, Jul.19, 1970, "Arms for South Africa".

(3) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.708 from Accra to FCO, London, Aug.10, 1970, "Arms for South Africa".

وقد حاول معظم مسؤولي الحكومة الغانية تلطيف الموقف الغاني الذي أعلنه "أووسو"؛ فأكدوا للمفوضية البريطانية في أكرا قناعتهم بأن بريطانيا لم تبدأ بالفعل في تنفيذ بيع الأسلحة، وأن تصريحات أووسو بشكل خاص، واحتجاجات حكومة غانا بشكل عام، كانت **محاولات وقائية** للتراجع عن بيع الأسلحة، كما أن هجوم الصحافة الغانية على مسألة تسليح بريطانيا للنظام العنصري هدأ بشكل ملحوظ وفجائي، وبدأت صحيفة "**ديلي جرافيك**" تتساءل عن أنشطة موردي الأسلحة الآخرين غير بريطانيا، وأشارت إلى تناقض المجتمع الدولي، لاسيما الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، في تجاهل التدخل الفرنسي ببيع أسلحته للنظام العنصري، كما هاجم بعض أعضاء البرلمان الغاني "فيكتور أووسو" لتركيزه على "النية" البريطانية وتركه للأفعال الفرنسية[١]. وقد أجابهم "أووسو" بأن غانا انتقدت فرنسا في الأمم المتحدة، واعترف بأن البلدان التي تحررت من الاستعمار الفرنسي ليست مستعدة لمقاومة السياسات الفرنسية[٢].

وفي السياق نفسه، سلمت اللجنة الغانية للتفرقة العنصرية مذكرة احتجاج إلى السفارة الفرنسية في ١٩ أغسطس ١٩٧٠، أدانت فيها مبيعات الأسلحة الفرنسية الهائلة

---

(١) من الضروري هنا ملاحظة أن هناك اختلافات أخرى بين الموقف البريطاني والفرنسي من حكومة الأقلية العنصرية، خلافًا لنفوذ فرنسا في مستعمراتها السابقة، ومنها أن فرنسا لم تدافع عن حكومة الأقلية العنصرية في المحافل الدولية مثل بريطانيا، وإنما اكتفت بالتحفظ وبتعليقات قصيرة جدًا، وبالامتناع عن التصويت بشأن التفرقة العنصرية، أما بريطانيا كانت تستخدم حق النقض في تلك القضايا، ودافعت عن بعض المواقف الاستعمارية، وتركت روديسيا تستقل من جانب واحد عام ١٩٦٥، وقد أحدث ذلك فرقًا كبيرًا لدى الأفارقة، انظر،

_ ***FCO 45/ 677***; Letter from United Kingdom Mission to the UN, 845 Third Avenue, New York, N.Y. 10022 (10/22/97), to FCO, London Jul.17, 1970.

(2) ***FCO 45/ 698***, Letter from D.W.R. Lewis BHC, Accra, to J. Mcquiggan, WAD, FCO, SW1, Aug.19, 1970, "Arms for South Africa".

والمتواصلة التي قدمت للنظام العنصري، وساهمت في اضطهاد الأغلبية الأفريقية، ودعت اللجنة جميع الدول الأفريقية إلى دفع الحكومة الفرنسية على إيلاء المبادئ في علاقاتها الأفريقية مكانة أعلى من الأرباح، والتوقف عن بيع الأسلحة وفقًا لقرارات مجلس الأمن(١). كما نُشرت تقارير صحفية غانية موسعة عن التسليح الفرنسي السري للنظام العنصري، وأنه جعل فرنسا أهم موردي الأسلحة لحكومة الأقلية، خلافًا للتراخيص الفرنسية بصناعة الدبابات في جنوب أفريقيا، وأكدت أن المستعمرات الفرنسية السابقة كانت غير قادرة على انتقاد فرنسا، لأن فرنسا ربطت ميزانيات تلك الدول بها، وأن قادة تلك الدول رأوا أنفسهم نصف فرنسيين، وكانت دولهم ضعيفة نسبيًا وتابعة لفرنسا(٢)، وتساءلت تلك التقارير **"هل القضاء على التفرقة العنصرية يتحقق إذا تم ايقاف توريد الأسلحة البريطانية والأمريكية مع التغاضي عن توريد الأسلحة الفرنسية؟"**، مطالبة بتطبيق قانون أخلاقي واحد على فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة(٣).

رابعاً_ أثر تسليح حكومة الأقلية العنصرية على العلاقات الغانية البريطانية (أغسطس- أكتوبر ١٩٧٠):

ولمناقشة قضية تسليح حكومة الأقلية؛ طلب وزير الخارجية الغاني "فيكتور أووسو" في أواخر أغسطس ١٩٧٠ عقد لقاء مع نظيره البريطاني "دوجلاس–هوم" أثناء توقفه في لندن في أحد يومي ٢١ و ٢٢ سبتمبر، وهو في طريقه لنيويورك لحضور اجتماع الأمم

---

(1) ***FCO 45/ 698***, Letter from D.W.R. Lewis BHC, Accra, to J. Mcquiggan, WAD, FCO, SW1, Aug.20, 1970, "Arms for South Africa".

(2) ***FCO 45/ 698***, Daily Graphic, Aug.20, 1970, The arms France sells to S. Africa, Graphic view French arms sales to South Africa.

(3) ***FCO 45/ 698***, Enclosed, For apartheid should be condemned, Aug.8, 1970.

المتحدة[١]، إلا أن "دوجلاس–هوم" كان خارج لندن في الموعد المحدد، فاقترحت المفوضية البريطانية في أكرا أن يعقد لقاء بين "أووسو" ورئيس الوزراء بدلًا من ذلك [٢]، لكن حدة أراء "أووسو" دفعت الخارجية البريطانية للرفض، على أن يلتقي إدوارد هيث بكوفي بوسيا في وقت لاحق[٣]، وتقرر أن يلتقي أووسو بدوجلاس–هوم في نيويورك[٤]، على الرغم من أن رئيس الوزراء البريطاني كان أميل للقاء أووسو[٥]، لولا تصريح سكرتير وزارة الخارجية الغانية كوفور J. A. Kufuor[٦] في ١٧ سبتمبر بضرورة الضغط على

([1]) ***FCO 45/ 698***, Tel. No.729 from Accra to FCO, London, Aug.25, 1970, " Arms for South Africa".

([2]) ***FCO 45/ 698***, Letter from Private Secretary to Peter Moon Esq., No.10 Downing Street, "Arms for South Africa: Ghana", Sep.1, 1970.

([3]) ***FCO 45/ 698***, Letter (B.L. Barder) WAD to Mr. W. Wilson, Sep.3, 1970 "Arms for South Africa".

([4]) ***FCO 45/ 698***, Letter from William Wilson, CSAD, to Private Secretary, Sep.4, 1970,

([5]) ***FCO 45/ 698***, Letter from Alan Simrock, FCO., Downing Street Whitehall to Ian McCluney, Esq., FCO, Sep.11, 1970.

([٦]) جون كوفور: كان أحد مستشاري كوفي بوسيا، كما عينه نائبًا لوزير الخارجية فيكتور أووسو، وبعد الاطاحة بحكومة كوفي بوسيا تم سجن كوفور، وعندما خرج من السجن مارس المحاماة، وانضم للبرلمان الغاني عام ١٩٧٩ في صفوف المعارضة، ثم انتخب رئيسًا لغانا في الفترة من يناير ٢٠٠١ حتى يناير ٢٠٠٩، انظر،

_ Boateng, Osei: Ghana, The real Kufuor, ***New African***, Issue.426, Feb 2004, p.44.

بريطانيا لتتوقف عن تسليح حكومة الأقلية العنصرية، ليدلل على عدم جدوى عقد اللقاء[١].

وبناء على ذلك اجتمع فيكتور أووسو مع دوجلاس–هوم في نيويورك يوم ٢٥ سبتمبر[٢]. وأشار دوجلاس–هوم أن المحافظين باعوا الأسلحة لجنوب أفريقيا عندما كانوا في السلطة حتى عام ١٩٦٤، وأصروا على عزمهم القيام بذلك مرة أخرى خلال ست سنوات وهم في المعارضة حتى النصف الأول من عام ١٩٧٠، وأن الأمر سياسي صرف، إلا أن المحافظين وضعوا لعملية البيع قيود جديدة في عام ١٩٧٠، وعلى رأسها الأخذ في الاعتبار وجهات نظر دول الكومنولث، مع قصر المبيعات على الأسلحة والمعدات البحرية، والسعي للحصول على تأكيدات بعدم استخدام تلك الأسلحة ضد دول أفريقية أخرى، وأوضح أنه تفهم أن المشكلة عاطفية بالنسبة للأفارقة، الذين اختاروا اعتبار قضية بيع الأسلحة بمثابة مواءمة بين بريطانيا وبين الأقلية البيضاء، إلا أن أووسو رأى إن هذا "الجانب العاطفي" مهمًا للغاية، وأن على بريطانيا أن تنظر إليه بجدية بالغة[٣].

وتساءل أووسو: **"ألا تستطيع بريطانيا أن ترفض بيع الأسلحة كليًا، أو تؤجل اتخاذ القرار حتى وقت أكثر ملاءمة من الناحية النفسية؟"**، ما جعل دوجلاس–هوم يؤكد

---

(1) ***FCO 45/ 698***, Letter from J.E.A. Miles, BHC, Accra, to Mr. Mcquiggan WAD, FCO, SW1., Sep.17, 1970, "Sale of arms to South Africa".

(2) ***FCO 45/ 483***, Accra home Service in English, ME/3494/B/2, Sep.26, 1970".

(3) ***FCO 45/ 698***, Record of a conversation between the Foreign and Commonwealth Secretary and the Foreign Minister of Ghana' in New York at 5.00p.m.on 25 September, 1970.

للوزير الغاني، أنه في حال أجلت بريطانيا بيع الأسلحة، فإنه سيكون على غانا أن تستخدم نفوذها لإقناع الدول التي هددت بترك الكومنولث بإيقاف ذلك، وأنه بدون اشتراك تلك الدول في الكومنولث لن تقدم لها بريطانيا مساعدات اقتصادية، وقد وجه ذلك الحديث فيكتور أووسو ليطلب مساعدة بريطانيا لغانا في معالجة مشاكل ديونها، وهو ما استغله دوجلاس–هوم بالإشارة إلى أن بريطانيا مستعدة لدعم غانا بشرط دعم غانا لبريطانيا(١). كما اجتمع "دوجلاس–هوم" بوزير خارجية جنوب أفريقيا "هيلجارد مولر Hilgard Muller " في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٠، وقد أشاد مولر بموقف كوفي بوسيا –وليس فيكتور أووسو–، لعدم مهاجمته دعوة رئيس جنوب أفريقيا "جون فورستر Johannes Vorster"(٢) لعقد ميثاق عدم اعتداء بين حكومته والحكومات الأفريقية –التي أصدرها في سبتمبر ١٩٧٠

(١) ***FCO 45/ 698***, Record of a conversation… 25 September, 1970.

(٢) جون فورستر: رئيس وزراء جنوب أفريقيا بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٨، كان من أشد المدافعين عن التفرقة العنصرية منذ أن كان وزيرًا للعدل في عام ١٩٦١، وبعد أن تقلد رئاسة الوزراء مضى قدمًا في ما عرف "بسياسة التنمية المنفصلة" للأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا، وقد عمل مع بداية السبعينيات على اقناع العالم بالتعايش السلمي والانفتاح على الخارج مع حكومته، لاعتقاده أن البيض لا يستطيعون على الدوام حكم جنوب أفريقيا بمعزل عن العالم الخارجي، ولاسيما الدول الأفريقية المجاورة المستقلة، بغرض الحيلولة دون تكوين جبهة موحدة من الدول الأفريقية المجاورة له ضد حكومته، إلى أن توفى عام ١٩٨٣، للمزيد انظر،

_ إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٥٦ & أحمد يوسف أحمد: ***معركة الانتخابات في جنوب أفريقيا***، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢١، يوليو ١٩٧٠، ص١٣٦ & ***The Washington Post***, Sep.11, 1983, p.A1

وهاجمتها عدد من الدول الأفريقية[١]–، مدعيًا بأن بوسيا آمن بأن المشاكل الاقتصادية لأفريقيا لا يمكن التعامل معها بدون مشاركة جنوب أفريقيا[٢].

وطبقًا للترتيبات السابقة، طلب "كوفي بوسيا" لقاء "إدوارد هيث" في طريقه لحضور اجتماع الأمم المتحدة بنيويورك في أكتوبر ١٩٧٠، وقد أعدت الخارجية البريطانية لإدوارد هيث موجزات توجيهيه لمساعدته على إدارة اللقاء، وطالبته بأن يكون الحديث بعبارات عامة إلى حد ما، بعد أن قرر التحدث بصراحة حول تراجع العلاقات الأنجلو–غانية، بشرط حدوث اللقاء بأقل عدد من المرافقين حول بوسيا لضمان عدم تسريبه للإعلام[٣]، على أن يطلب هيث من بوسيا استخدام نفوذ غانا لوقف معارضة الدول الأفريقية لتسليح بريطانيا للنظام العنصري[٤].

وأن يقوم هيث بتحذير بوسيا من أنه ما لم تتوقف الحكومة والصحافة الغانية عن انتقاد الحكومة البريطانية فإن الأخيرة ستوقف مساعداتها لغانا، والتأكيد بأن استخدام القوة والمقاطعة أقل احتمالًا لتحقيق النتائج المرجوة من "**الحوار والإقناع**" مع حكومة الأقلية،

---

(1) Yashpal Tandon: South Africa and the O.A.U., the dialogue on the dialogue issue, ***Instant Research on Peace and Violence***, Vol.2, Issue.2, 1972, p.56

(2) ***FCO 45/ 641***, Record of a conversation between the Foreign and Commonwealth Secretary and the South African Foreign Minister in the Waldorf Towers Hotel, New York, at 10 a.m. on Saturday, Sep.26, 1970.

(3) ***FCO 45/ 698***, Letter from the Private Secretary I. McCluney, to the Private Secretary P.J.S. Moon, Esq., 10 Downing Street, Oct.9, 1970.

(4) ***FCO 45/ 698***, Letter from John Wilson to J. Johnston, Dr. Busia's call on the Prime Minister: 16 October, Oct.9, 1970.

وأنه من الأفضل ترك الأوضاع الداخلية هناك تتطور وتتحول تدريجيًا، ومحاولة ضمان حدوث التغييرات المرغوبة لصالح الوطنيين الأفريقيين بمنحهم مساحة للعب دور في التغيير، بتوجيه زعماء الأقلية الحاكمة إلى تقديم تنازلات بشأن التفرقة العنصرية، بدعوى أن تغيير الحكومات من قوى خارجية أمرًا نادرًا(١)، وكان هيث يرى أن الخلاف مع الدول الأفريقية ليس في رفض سياسة التفرقة العنصرية كسياسة بغيضة للجميع، وإنما حول "**أفضل السبل لمكافحة تلك التفرقة**"(٢). ومن الملاحظ أن تلك الرؤية هي ما سار عليه الموقف الغاني منذ نوفمبر ١٩٧٠.

وبالعودة لما كان معدًا، اجتمع إدوارد هيث بكوفي بوسيا في لندن في ١٦ أكتوبر ١٩٧٠، بحضور فيكتور أووسو ومفوض غانا السامي في لندن "بونسو أتافوا Asrifi Bonsu Attafua" وسكرتير وزارة الخارجية الغانية كوفور، وتحدث بوسيا عن قضية التسليح، واصفًا إياها بالقضية الأخلاقية، وأن غانا كدولة عضو في منظمة متعددة الأعراق كالكومنولث تنظر إلى بريطانيا من أجل القيادة الأخلاقية لتلك المنظمة، وأنها لا تتهم بريطانيا بالعنصرية، إلا أنها إذا قامت ببيع الأسلحة إلى جنوب أفريقيا، فلن ترى ذلك إلا بمثابة تخفيض لقيادة بريطانيا الأخلاقية!، وطالما كانت بريطانيا تتمتع بهذه القيادة، فعليها أن تأخذ بعين الاعتبار آراء الآخرين. وأضاف بوسيا مازحاً: "**إن دول الكومنولث ستحاول طرد بريطانيا من الكومنولث**"(٣).

---

(1) ***FCO 45/ 698***, visit of Dr. K.A. Busia, Prime Minister of Ghana, 16 October, 1970, steering Brief, WAD, FCO, Oct.8, 1970.

(2) Edward Heath: The Course of My Life, My Autobiography, Hodder & Stoughton, London, 1998, P.478.

(3) ***FCO 45/ 698***, Record of the Prime minister's meeting with Dr. Busia, the Prime Minister of Ghana, at 2.45 on Friday, October 16.1970.

إلا أن "إدوارد هيث" رفض اعتبار تجارة الأسلحة مع جنوب أفريقيا أو عقد اتفاقية دفاعية معها أمورًا خاطئة، بدعوى أن بلاده كان عليها صون مصالحها الدفاعية والأمنية، لاعتمادها على الطرق البحرية حول جنوب أفريقيا، واستبعد أن تكون المقاطعة الاقتصادية قد أثرت في حكومة الأقلية، أو في ممارستها للتفرقة العنصرية، كما أنه في عام ١٩٦٣ لم يكن هناك نفس موجة الغضب الأفريقية ضد حكومة المحافظين عندما قامت بتسليح حكومة جنوب أفريقيا، وطالبه باحترام الدول الأفريقية حقيقة أن بريطانيا دولة منحازة، كما احترمت بريطانيا حقيقة أن الدول الأفريقية دولًا غير منحازة، وأن الحكومة البريطانية لم تتوقع أن تكون قضية التسليح هي القضية الأساسية في العلاقات البريطانية الأفريقية، إلا أن بوسيا أوضح أن الرأي العام العالمي تجاه حكومة الأقلية العنصرية قد تطور بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠[١].

ومن الملاحظ أن بريطانيا لم تفشل فقط في استمالة "كوفي بوسيا"، بل فشلت أيضًا في الحفاظ على سرية أحداث اللقاء، حيث خرج "بوسيا" بعد اجتماعه مع رئيس الوزراء البريطاني مباشرة وأعلن في مؤتمر صحفي بأنه تيقن من أن بريطانيا مصممة على بيع الأسلحة إلى جنوب أفريقيا، وأن الأمر أكبر من مجرد "نية معلنة"، وأن القرار قد يتخذ قبل مؤتمر قادة دول الكومنولث في سنغافورة في يناير ١٩٧١، وأعلن صراحة رغبته في طرد بريطانيا من الكومنولث إذا قامت بتسليح حكومة الأقلية العنصرية ولم تلتزم بمعايير السلوك الدولي وقيم الكومنولث، مستبعدًا إمكانية انسحاب غانا نفسها، وإن لم يستبعد إمكانية تفكك تلك المنظمة، وظهور منظمة جديدة على أنقاضها، ورفض الادعاء بان الأسلحة البريطانية لن تستخدم في تعزيز التفرقة العنصرية[٢].

([1]) ***FCO 45/ 698***, Record of the Prime minister's..., October 16.1970..

([2]) ***FCO 45/ 698***, Enclosed, Daily Graphic, Ghana, Oct.17, 1970.

وقد أثار حديث بوسيا عن احتمالية طرد بريطانيا من الكومنولث غضب الحكومة البريطانية التي رأت أنه –أي بوسيا– قد تخلى عن نهجه "المعتدل"، وسار خلف الأسلوب المتشدد الذي امتاز به وزير خارجيته "فيكتور أووسو"، كما ضاعف ذلك الغضب، أن صحيفة الديلي جرافيك الغانية شككت في ١٧ أكتوبر ١٩٧٠ في "عقلانية" بريطانيا في التضحية بصداقة أكثر من مائتي مليون أفريقي" من أجل الحصول على القليل من الأموال من بيع الأسلحة لقتل الأشخاص العزل(١)، وأشارت إلى أنه من الجيد سماع "إدوارد هيث" لآراء "كوفي بوسيا"، لاسيما وأن الدبلوماسية البريطانية كانت تصفه بأنه "معتدل"، وأنه نجح في إبلاغ بريطانيا بالعواقب المتوقعة لسياستها(٢).

وقد تجاوب مواطنو بريطانيا المقيمون في غانا بدلًا من حكومتهم مع موقف "كوفي بوسيا"، فقام ثلاثون منهم في ٢٤ أكتوبر بمظاهرة أمام المفوضية البريطانية في أكرا(٣)، وقدموا لها مذكرة احتجاج أبدوا فيها انزعاجهم من البيع المقترح للأسلحة لجنوب أفريقيا(٤). وقد استخدم "كوفي بوسيا" ذلك الموقف كدليل على صحة توجهاته في حوار أجراه في ٢٦

(1) ***FCO 45/ 698***, Letter from D.W.R. Lewis, BHC, Accra, to Mr. Mcquiggan WAD, FCO, SW1., Oct.17, 1970, "Arms for South Africa".

(2) ***FCO 45/ 698***, Enclosed, Daily Graphic, Ghana, Oct.17, 1970, " Graphic view, the Commonwealth crunch".

(3) ***FCO 45/ 698***, Letter from D.W.R. Lewis BHC, Accra, to Mr. Mcquiggan WAD, FCO, SW1., Oct.26, 1970, "Arms to South Africa".

(4) ***FCO 45/ 698***, Note of protest from Citizens of the United Kingdom resident in Ghana to The Rt Hon the Secretary of State for Foreign Affairs, The foreign Office, London, Oct.24, 1970 & ***FCO 45/ 698***, Enclosed, Arms for S. Africa –Britans protest.

أكتوبر مع هيئة الإذاعة البريطانية، إلا أنه تراجع عن نية قيامه بأي مبادرة لعزل بريطانيا عن الكومنولث[١].

كما أرسل وزير غاني سابق يدعى "كوامي جانتواه Kwame Sanaa-Poku Jantuah"، مذكرة احتجاجية إلى رئيس الوزراء البريطاني، أكد فيها رفض شعب غانا لبيع الأسلحة[٢]، وبشكل شبه منظم، قُدمت مذكرات احتجاجية أخرى للمفوضية البريطانية في أكرا، من أساتذة جامعيين بريطانيين في غانا[٣]، اعتبرت كل تلك المذكرات تسليح جنوب أفريقيا أمرًا يعزز التفرقة العنصرية، ويمنح فرصة للتسلل السوفيتي في أفريقيا[٤].

---

(1) ***FCO 45/ 698***, Mr. Peter Stewart of B.B.C.'s interview with Prime Minister Busia of Ghana, Oct.26, 1970.

(2) ***FCO 45/ 698***, Note of protest in Solidarity, by Kwame Sanaa-Poku Jantuah, barrister-at-law solicitor of the supreme court of Ghana, to the Right Honorable Edward Heath Prime Minister of the United Kingdom, 10, Dawning Street, London, through the BHC in Ghana, Nov.11, 1970 & ***FCO 45/ 698***, Letter from David W.R. Lewis, BHC, Accra, to John McQuiggan WAD, FCO, Nov.12, 1970, "Arms to South Africa ".

(3) ***FCO 45/ 698***, Letter from Prempeh College, Kumasi, to The BHC, Accra, Oct.26, 1970, "Possible Resumption of Arms Sales to South Africa" & ***FCO 45/ 698***, Letter from University of Ghana, Legon, Accra, to The BHC in Ghana, Accra, Oct.26, 1970.

(4) ***FCO 45/ 698***, Letter from University of Science and Technology, Kumasi, to The BHC, Accra, Oct.26, 1970.

إلا أن تلك الاحتجاجات لم تحرك ساكنًا للحكومة البريطانية، بل أعلن "إدوارد هيث" في ٢٧ أكتوبر أن حكومته لن تتأثر بعواطف دول الكومنولث(١)، ما قدم الفرصة لكوفي بوسيا ليتناول ذلك في مؤتمره الصحفي في اليوم نفسه(٢)، حيث لم يستبعد أن يكون للاعتبارات الاقتصادية دور في السياسة البريطانية، وأرجع ذلك إلى أن بريطانيا كانت تتاجر بقرابة ٣٠٠ مليون جنيه إسترليني سنويًا مع حكومة الأقلية العنصرية، وأوضح أن لدى الدول الأفريقية والأسيوية أعضاء الكومنولث القدرة على إخراج بريطانيا من المنظمة، وأنه سيناقش أثر تسليح جنوب أفريقيا على مستقبل الكومنولث مع الحكومة الكندية في زيارته لها في نوفمبر ١٩٧٠(٣).

وعلى خلاف الموقف الغاني المعلن، أوضح مدير المكتب الخاص لكوفي بوسيا، "أوفوسو آماه George Ofosu-Amaah"، في لقاء "شخصي" مع دبلوماسي بريطاني، أن ٩٠٪ من الغانيين لا يهتمون بقضية بيع بريطانيا للأسلحة(٤)، لكن ١٠% – تضمنوا معظم الصحفيين والأساتذة– قسمهم إلى "ثوريين" معارضين تمامًا للتسليح، و"معتدلين" اعتقدوا أن بريطانيا لم تناقش القضية بشكل فعال، وأنه كان على بريطانيا أن تظهر بأن

(1) ***FCO 45/ 698***, Ghana press release No.516/70, transcript of the press conference given by the right honorable Dr. K.A. Busia, prime minister at the executive lounge on Tuesday, 27th October, 1970, on his return from the 25th anniversary celebrations of the UN in new york.

(2) ***FCO 45/ 698***, Letter from D.W.R. Lewis BHC, Accra, to Mr. Mcquiggan WAD, FCO, SW1, Oct.31, 1970, " Dr. Busia's meeting with Mr. Heath".

(3) ***FCO 45/ 698***, Letter from D.W.R. Lewis BHC, Accra, to Mr. Mcquiggan WAD, FCO, SW1, Oct.28, 1970, "Dr. Busia's Meeting with Mr. Heath".

(4) ***FCO 45/ 698***, Letter from D.W.R. Lewis, BHC, Accra, to Mr. Mcquiggan, West Africa Department, FCO, SW1., Nov.27, 1970, " Arms Sales to South Africa".

اتفاقيات سيمونزتاون كانت الأساس الوحيد لاستئناف التسليح وليس التهديد السوفيتي، ثم حشد دعم دول الكومنولث غير الأفريقية للتأثير على الدول الأفريقية المعتدلة(١).

وطبقًا لما كان مخططًا، بدأ "كوفي بوسيا" رحلته الخارجية التي بدأها بكندا في ٤ نوفمبر ١٩٧٠، للقاء رئيس الوزراء الكندي "بيير ترودو Pierre Trudeau"(٢)، حيث سعى بوسيا إلى إيجاد معارضة دولية لقضية التسليح(٣). وقد ناقش بوسيا وترودو بالفعل تلك القضية والمشاكل التي قد تنشأ عنها(٤)، وكان بوسيا قد كشف لترودو الحوار الذي أجراه مع رئيس الوزراء البريطاني، وبعد لقائهما عقد بوسيا مؤتمرًا صحفيًا أعاد فيه التأكيد أن الأمر بالنسبة لغانا قضية أخلاقية، وأنه من غير الأخلاقي إنكار مجموعة من الناس حقوق المواطنة لمجموعة أخرى لاختلاف لونهم، وطالب أن يُمنح رؤساء وزراء الكومنولث فرصة لمناقشة قضية التسليح في اجتماعهم في سنغافورة قبل أن تتخذ بريطانيا قرارًا نهائيًا(٥). كما ظل على رأيه بإمكانية خروج بريطانيا من الكومنولث، في حال شعرت أنها لا تستطيع الامتثال للمعايير المتفق عليها في المنظمة، ورأى بوسيا أن هناك ثلاث نقاط يتعين على بريطانيا أخذها في الاعتبار:

---

(1) ***FCO 45/ 698***, Note From John Lawrence, Record of Conversation between John Lawrence with George Ofosu-Amaah, Nov.17, 1970,"Arms Sales to South Africa".

(٢) بيير ترودو (١٩١٩- ٢٠٠٠): كان رئيسًا لوزراء كندا لفترتين في الفترة الممتدة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٤، كما عمل أستاذًا للقانون في جامعة مونتريال بكندا، وانضم إلى الحزب الليبرالي الكندي وفاز في انتخابات مجلس العموم، ثم اختاره رئيس الوزراء الكندي ليستر بيرسون وزيرًا في حكومته عام ١٩٦٧ وزيرًا للعدل، وعندما أعلن بيرسون استقالته، اختير ترودو زعيمًا للحزب، ثم انتخب رئيسًا للوزراء في أبريل ١٩٦٨، انظر،

_ ***New York Times***; Sep 29, 2000, p.1&

(3) ***Ottawa Citizen*** "***Canada***", Nov.4, 1970, P.46.

(4) ***The Ottawa Journal*** "***Canada***", Nov.10, 1970, P.34.

(5) ***Toronto Globe & Mail*** "***Canada***"; Nov.10, 1970, P.3.

الأولى: هي موقف ورغبات الشعب البريطاني، وهذا يعود تقييمه لإدوارد هيث، وإن كانت غانا رأت أن هناك معارضة داخلية متزايدة لقرار بيع الأسلحة إلى حكومة الأقلية العنصرية.

الثانيـة: على بريطانيا أن تتذكر حقيقة أنها عضو في الكومنولث، وأن تلك العضوية تلزمها بأخذ أراء ومواقف بقية الأعضاء الآخرين ووضعها في الاعتبار، والتأثير المحتمل لقراراتها عليهم.

الثالثـة: أن على بريطانيا طرح وجهة نظرها أمام أعضاء الكومنولث بشأن التهديد السوفيتي، والاستماع لرؤساء الحكومات التي قد تكون أقرب إلى المشهد من غانا نفسها[١].

واستبعد بوسيا حدوث انهيار للكومنولث حال انسحبت منه بريطانيا، بل رأى أن بقية الأعضاء سيواصلون الارتباط والتفاعل فيما بينهم في "الكومنولث الجديد"، وأن الأمر لن يكون سابقة في تاريخ الكومنولث، لأن جنوب أفريقيا نفسها انسحبت من الكومنولث سنة ١٩٦١[٢] بسبب عدم قدرتها على تطبيق قيم الكومنولث[٣].

([1]) ***GPRD***, Excerpts from a Press Conference held by the Rt. Hon. Dr. K.A. Busia in Ottawa, Canada, P.9.

([٢]) انسحبت جنوب أفريقيا من الكومنولث وتحولت لجمهورية في (٣١ مايو ١٩٦١)، وألغت السلطة الاسمية للملكة البريطانية، وكان ذلك القرار نتيجة للضغط المتزايد من أعضاء الكومنولث غير الأوربيين على سياستها العنصرية، حيث هددوا بالانسحاب من المنظمة ما لم تغير جنوب أفريقيا سياستها العنصري، انظر،

_ جديون س. وير: تاريخ جنوب أفريقيا، ترجمة: عبدالرحمن عبدالله الشيخ، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦، ص٢٣٢.

([3]) ***FCO 45/ 390***, Canadian Broadcasting Corporation "Encounter", November 12, 1970, 10:30 – 11:00 p.m.; Interview with: the right honorable Kofi Busia, prime minister of Ghana.

ولم يساوِ بوسيا بين تجارة الأسلحة وتجارة أي شيء آخر مع حكومة جنوب أفريقيا، فمع اعترافه أن التجارة معها بشكل عام تشجعها على السير في سياسة التفرقة العنصرية، إلا أنه رأى أن المطالبة بإيقاف كل أشكال التجارة لن يجد أذان صاغية من كثير من الدول التي لها معها تبادلات تجارية[١]، مثل بريطانيا، وكندا وعدد من الدول الأفريقية، وأن الطريق المناسب هو البحث عن وسائل مختلفة للقضاء على التفرقة في جنوب أفريقيا، دون السير في طريق إراقة الدماء، وأن الهدف يمكن الوصول إليه عن طريق **تشجيع تعديل بعض الإجراءات الدستورية** للإطاحة بحكومة الأقلية، لاسيما وأن في داخل جنوب أفريقيا نفسها كان هناك عدد من مواطنيها بيض اللون لم يقبلوا بالسياسة العنصرية لحكومتهم[٢].

خامساً- عودة بوسيا لمقترح الحوار مع حكومة الأقلية العنصرية (نوفمبر- ديسمبر ١٩٧٠):

أتت زيارة بوسيا لكندا بالتزامن مع دعوة رئيس ساحل العاج "فيليكس أوفوي بوانيي Félix Houphouët-Boigny"[٣]، إلى البدء في حوار مشترك بين قادة منظمة الوحدة

---

(1) ***UN.*** Archives and Records Management Section, Item S-0884-0018-09-00001, Republic of South Africa – note on the Question of Dialogue between South Africa and the rest of Africa, Apr.6, 1971- Aug.5, 1971.

(2) ***FCO 45/ 390***, Transcript of a press conference given in Ottawa, by the right honorable Kofi Busia, prime minister of Ghana, on 9 November 1970.

(٣) فيليكس أوفويي بوانيي (١٩٠٥- ١٩٩٣): كان عضوًا في الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٩٥٦، وكانت علاقاته مع الحكومة الفرنسية ودية ليتم تعيينه وزيرًا فيها، ليكون أول أفريقي في الحكومة الفرنسية، وأول رئيس لساحل العاج، منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٣، وقد سعى للتعاون الوثيق مع باريس، ففي حقل العلاقات الدولية غالبًا ما كان يتحرك عكس التيار الأفريقي العام، سواء بتأييده لانفصال بيافرا عن نيجيريا، أو سعيه لإجراء حوار مع حكومة الأقلية في جنوب أفريقيا، انظر،

_ ***New York Times***; Dec 8,1993, P.9.

الأفريقية وحكومة الأقلية العنصرية لمعالجة مشكلة التفرقة العنصرية[١]، وسريعًا أعلنت الجابون وداهومي وتوجو ومدغشقر وملاوي وليسوتو دعم تلك الدعوة[٢]. كما ألقت هذه الدعوة بظلالها على وجود بوسيا في كندا، لاسيما وأنه كان قد دعا للأمر نفسه في بداية رئاسته لحكومة غانا في ١٩٦٩[٣].

ولم ينكر بوسيا في المؤتمر الصحفي أن آراءه مماثلة لآراء الرئيس العاجي، وأعلن استعداد بلاده للمشاركة في اجتماع الحوار هذا في حال دعوتها له، وأكد أن الرئيس العاجي سيحظى بدعم كبير مِن الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية[٤]، وبرر بوسيا تأييده لمقترح الحوار مع حكومة جنوب أفريقيا إلى أن الهدف الأسمى لغانا هو إنشاء مجتمع متعدد الأعراق في جنوب أفريقيا، يمنح جميع المواطنين بغض النظر عن لونهم، الحق في المواطنة، مطالبًا بتحديث الأساليب التي تعاملت بها منظمة الوحدة الأفريقية مع حكومة الأقلية العنصرية[٥]، وأن القضية تدور في اختيار "أنسب سلاح" للقضاء على

---

(1) ***FCO 45/ 632***, Tel. No. 776, from FCO "Douglas-Home", to Accra, Nov.9, 1970 & ***FCO 45/ 632***, Letter from FCO to Accra, Nov.9, 1970.

(2) Yashpal Tandon: Op. Cit., Pp.54, 56.

(3) ***FCO 45/ 233***, Letter "BHC", Accra David (D.W.R. Lewis),to J. Mcquiggan, WAD, FCO, SW1., Nov.10, 1969, " Dr. Busia's Press Conference and its aftermath", Attached; The Prime minister's Press Conference 7 November, 1969.

(4) ***FCO 45/ 390***, Transcript of a press conference given in Ottawa, by the right honorable Kofi Busia, prime minister of Ghana, Nov.9, 1970.

(5) George Douglas Perry: African strategies of liberation toward Southern Africa, the Degree of Master, Dalhousie University, 1972, P.17.

التفرقة، قائلا: "**إن الحوار هو سلاح آخر في ترسانة استراتيجية القضاء على التفرقة العنصرية**"(١).

ورأى بوسيا أن تفضيل المنظمة الأفريقية لسياسة المواجهة لم يأت بنتيجة ايجابية، وأشار صراحة إلى أن ما فعلته الدول الأفريقية كان عكس ما نادت به، مستدلًا بسداد ستة دول أفريقية فقط بينها غانا لمساهماتها في لجنة التحرير التابعة للمنظمة من أصل ٤١ دولة، –وبلغت مساهمة غانا ٢٥٠ ألف جنيه إسترليني(٢)–، وأكد أن دعم حركات التحرير جعل حكومة الأقلية العنصرية تعظم من أسلحتها، مما أوجد تكدسًا للأسلحة في جنوب أفريقيا أكثر من البلدان الأفريقية مجتمعة، وشكك في أن تكون لدى الدول الأفريقية نية للقتال ضد جنوب أفريقيا، وأن الأفضل لها القبول باستخدام الحوار كسلاح حضاري، ولا يكون هدفها تسليح عدد من الوطنيين وإرسالهم إلى جنوب أفريقيا ليتم قتلهم في النهاية(٣)، مؤكدًا أن حكومته لن تكرر ما فعله "كوامي نكروما" بالسماح باستخدام بلاده كقاعدة عمليات لحركات التحرير، التي تحول أعضاؤها –من وجهة نظر بوسيا– إلى مخربين للإطاحة بالحكومات الأخرى(٤).

وبعد انتهاء زيارته لكندا، توجه كوفي بوسيا لألمانيا الغربية، وأعاد التأكيد في ١٧ نوفمبر على قناعته بأهمية الحوار كوسيلة للقضاء على التفرقة، وإيجاد مجتمع متعدد

---

(1) Muriel Horrell: A Survey of race relations in South Africa, 1970, South African Institute of Race Relations, Johannesburg, 1971, P.78.

(2) ***FCO 65/ 645***, Tel. No 1016, from Accra to FCO, London, Dec.10, 1970, "Summary of Statement made By Dr. Busia in Parliament on 10 December".

(3) ***FCO 45/ 390***, Tel. No.1352, from Ottawa, to FCO, London, Nov.13, 1970, "Repeated for information to Accra Pretoria and Abidjan"

(4) ***Toronto Globe & Mail***, Nov.10, 1970, P.3.

الأعراق يتمتع فيه كل مواطن بحقوق والتزامات وفرص متساوية[١]، وقام بتفنيد رؤيته للحوار في عدة نقاط:

أولًا: أن الأمر قد يستغرق بعض الوقت، لاختلاف مواقف الدول الأفريقية عن بعضها البعض، ولأنه قبل حدوث ذلك الحوار من الضروري معرفة عدد الدول الأفريقية التي لديها قبول لتلك الدعوة، والتي من الممكن أن تفكر فيها، لمحاولة إحداث توافق في الآراء، وأشار إلى اطمئنانه بإمكانية قيام ساحل العاج بذلك، مع محاولة إقناع بقية قادة أفريقيا بتلك الرؤية.

ثانيًا: ضرورة تمكين الرؤساء الأفارقة للقاء الوطنيين من جنوب أفريقيا للاستماع لرؤيتهم قبل التحدث باسمهم، والاستماع أيضًا للبيض في جنوب أفريقيا الذين يعارضون التفرقة العنصرية، وتشجيعهم على محاربتها بالطرق الدستورية، حتى لا يشعرون أنهم مرفوضين لخوفهم من سياسات العنف والعزلة، أو أنهم يقفون مع حكومة الأقلية في خندق واحد.

ثالثًا: استبعد فكرة عقد غانا لميثاق عدم اعتداء مع حكومة الأقلية للبعد الجغرافي بين الدولتين، أو أن تكون غانا قد فكرت في اقامة علاقات دبلوماسية معها ما لم يتم إحداث تغيير على تطبيق التفرقة العنصرية[٢].

وكعادته؛ تدخل فيكتور أووسو وطالب عدم تفسير دعوة كوفي بوسيا بأن يكون الحوار بديلًا للكفاح المسلح ضد حكومة جنوب أفريقيا، أو أنها دعوة لإطالة أمد التفرقة العنصرية، أو أن حكومته قد تخلت عن السود هناك في قضيتهم، وأكد أن ما أرادته

---

(1) ***The Times*** "***UK***", Nov.18, 1970, P.6.

(2) ***GPRD***, Excerpts from a Press Conference held by the Rt. Hon. Dr. K.A. Busia in Bonn, Federal Republic of Germany, Pp.13- 16.

حكومته حوارًا ينتج عنه القضاء على التفرقة العنصرية، وأن يُقنع الأقلية الحاكمة بأنهم لن يكونوا في خطر كما اعتقدوا إذا قاموا بمنح الحقوق المدنية للسود، وأصبح هناك مجتمع متعدد الأعراق(١).

ومن الملاحظ أن الصحف الغانية قد شنت حملة شرسة ضد دعوة كوفي بوسيا، فقد أعلنت "ديلي جرافيك" أن توقيت الدعوة خاطئ بعد أن تجاهلت الحكومة العنصرية بيان لوساكا في أبريل ١٩٦٩ (٢)، وأعلنت تمسكها بالفصل العنصري(٣). كما رأت أن بوسيا وضع ايمانه في عقلانية نظام عنصري، وحذرت الشعب الغاني من احترام قرار بوسيا(٤)، وأوضحت أن تلك الدعوة أشعرت القوى المناهضة للتفرقة في الغرب بخيبة أمل، وأن نية بوسيا الحقيقية هي البحث عن مصدر جديد للمساعدات الاقتصادية، حتى أن صحيفة "ستار The Star" المملوكة لحزب التقدم الحاكم حذرت من تلك الدعوة(٥)، وكذلك صحيفة "سبوكسمان الغانية The Spokesman" أكدت أن تلك الدعوة ما هي إلا مؤامرة أعدتها فرنسا ووجهت الرئيس العاجي لتنفيذها، والذي قام بدوره باختيار كوفي بوسيا

---

(1) ***GPRD***, Excerpts from a Press Conference held by the Rt. Hon. Dr. K.A. Busia in Bonn, Federal Republic of Germany, P.17.

(2) ***FCO 45/ 632***, Daily Graphic: Graphic View, Nov.10, 1970, "Dialogue' with South Africa".

(3) ***New York Times***; Jun 2, 1970, p.49 & ***FCO 45/ 927***, Daily Graphic, Nov.11, 1970.

(4) ***FCO 45/ 632***, Letter from BHC, Accra., 2/ 35, Nov.16, 1970, "Ghana and South Africa, Graphic view, Dialogue With South Africa".

(5) ***FCO 45/ 632***, Letter from BHC, Accra., 2/ 35, Nov.16, 1970, "Ghana and South Africa".

لمشاركته فيها _إبان زيارة قام بها بوسيا لساحل العاج في أبريل ١٩٧٠ [١]_، ودعت الصحيفة لمقاومة محاولة لاستخدام غانا للإقرار باستمرار التفرقة العنصرية[٢].

وبنفس الشكل، اتخذت المعارضة البرلمانية الغانية موقفًا رافضًا لدعوة الحوار مع جنوب أفريقيا، وأصدرت بيانًا في ١٢ نوفمبر، أكدت فيه ازدواجية المعايير في موقف بوسيا؛ حيث إنه رفض بيع الأسلحة لحكومة جنوب أفريقيا من جهة، ودعا للحوار معها من جهة أخرى[٣]، إلا أن الحكومة الغانية بررت ذلك بأن بوسيا كان مقتنعًا بأن استخدام القوة سواء من الحكومة أو الوطنيين لن يغير شيئًا، وكان لزامًا البحث عن أساليب جديدة[٤].

لكن المعارضة الغانية عدت الأمر بمثابة إضفاء احترام على نظام عنصري، وأن بوسيا قد خرج بدعوته عن الإجماع الوطني في غانا الذي اتضح في اجتماعات البرلمان، ورأت أن تلك المبادرة كان يجب أن تأتي من جنوب أفريقيا، على أن تتم تحت مظلة مؤسسة دولية مثل الأمم المتحدة[٥]، وأعلن بيان للمعارضة؛ "**أن المسئولين في الخارجية الغانية شعروا بالحرج الشديد من سياسة بوسيا، لأنه ووزارة خارجيته كانا منفصلين تمامًا عن بعضهما البعض**

([1]) Alex Kwaku Danso-Boafo: The political biography of Dr. Kofi Abrefa Busia, Ph.D. Howard University, 1981, P.224.

([2]) ***FCO 45/ 632, The Spokesman*** "Ghana", Nov.13, 1970, P.5.

([3]) ***FCO 45/ 632***, Letter from BHC, Accra, to FCO, London, Nov.14, 1970, "Ghana and South Africa".

([4]) ***FCO 45/ 632***, Note from (J. Mcquiggan) WAD, Nov.13, 1970, to Mr. John Wilson.

([5]) ***FCO 45/ 632***, Press release from Office of Parliamentary Opposition, "Ghana and South Africa".

بشأن هذه القضية، وأن الوفد الغاني في الأمم المتحدة لم يتلق أي توجيه مسبق بتلك الدعوة، وأن بوسيا بدعوته تلك قد قسم منظمة الوحدة الأفريقية، لرغبته في أموال حكومة الأقلية العنصرية الملطخة بدماء شعب جنوب أفريقيا"(١).

إلا أن "كوفي بوسيا" بدا أنه مصر على موقفه، ففي خطابه أمام البرلمان الغاني في ١٠ ديسمبر ١٩٧٠، دافع عن دعوته، وأكد أن الحوار ليس إعلان سلام، ولا قبول لوضع راهن، وإنما دعوة لمعالجة مشكلة التفرقة العنصرية ببدء محادثات مشتركة مع حكومة الأقلية دون الاعتراف بها، عن طريق مناقشة جميع رؤساء الدول الأفريقية في اجتماع لتلك الدعوة، مع الإدراك بأن قارة أفريقيا بحاجة إلى فترة من السلام، وعلى قادتها عدم التقليل من قوة جنوب أفريقيا، وعدم تهديدها بالقتال عندما لا تملك دولهم الوسائل للمضي قدماً في المواجهة العسكرية(٢).

وأشار بوسيا إلى أن حكومة جنوب أفريقيا معرضة لدحض أفكارها العنصرية بعرض تلك الأفكار للتحليل الموضوعي ولتأثير الرأي العام الدولي، مستدلًا بما كانت تشهده مسيرات للطلاب هناك والتي خرجت احتجاجًا على إعادة اعتقال الأشخاص الذين تمت تبرأتهم في محاكمات الخيانة، مما دل على أن الكثيرين، وخاصة الشباب، لم يدعموا سياسة حكومتهم العنصرية، وأن هؤلاء هم حلفاء محتملون لقادة الدول الأفريقية في مسعاهم المقترح، وأنه من خلال الحوار يمكن التأثير على آراء البيض المعتدلة هناك، والسعي إلى إحداث اتفاق بينهم وبين الأغلبية السوداء، لتغيير سياسات حكومة الأقلية العنصرية، أو تغيير النظام نفسه بأساليب

---

(1) ***FCO 45/ 632***, Letter from BHC, Accra., 2/ 35, Nov.16, 1970, "Ghana and South Africa".

(2) ***GPRD***, Statement on South Africa by the Rt. Hon. The Prime Minister at the National Assembly on Thursday, 10th December, 1970, P.23.

يستخدمها أولئك الذين يعيشون هناك بشكل شرعي، للوصول إلى مرحلة يتم فيها الإلغاء التام لممارسات التفرقة برضى ومراقبة منظمة الوحدة الأفريقية(١).

وأكد بوسيا أن مجلس وزرائه أجمع على دعم آرائه، وأن غانا لا تريد تقسيم المنظمة، وأنه إذا كانت المواجهة العسكرية هي الطريق الوحيد، فعلى الدول الأفريقية إجراء حساب واقعي للتكلفة المادية والبشرية، وأن تكون مستعدة للتضحية بنسب متناسبة من دخلها الوطني لبناء قوات مسلحة قوية قادرة على تدمير حكومة الأقلية العنصرية، على أن تتأكد أن الأمم المتحدة ليس لديها أية وسيلة لفرض الامتثال لقراراتها، مضيفًا أن دعوته تتوقف على مدى استعداد حكومة الأقلية العنصرية لإجراء حوار وفق ما جاء في بيان لوساكا عام ١٩٦٩(٢).

وبالفعل أعلن وزيران في حكومة بوسيا بعد خطابه مباشرة دعمهم لتوجهاته، وعلق وزير الإعلام الغاني والقائم بأعمال وزير الخارجية، "برودي ميندز T.D.Brodie-Mends" –في غياب فيكتور أووسو لحضور اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية في لاجوس– أن حكومته مستعدة لاستضافة اجتماع للدول الأفريقية لمناقشة استراتيجية مكافحة التفرقة العنصرية، كما بدا اختيار

---

(1) ***FCO 65/ 645***, Tel. No.1016 from BHC Accra, to J. Mcquiggan, WAD, FCO, SW1., Dec.10, 1970, " statement on south Africa by the Rt. Hon, the prime minister at the national assembly on Thursday, 10th December 1970".

(2) John Barratt: Dialogue in Africa, Private Paper, The South African Institute of International Affairs, Johannesburg, June 1971, P.5 & ***FCO 65/ 645***, Tel. No 1016, from Accra to FCO, London, Dec.10, 1970, "Summary of Statement made By Dr. Busia in Parliament on 10 December".

بوسيا لتوقيت خطابه في غياب وزير خارجيته مقصودًا، لأن فيكتور أووسو كان معارضًا قويًا لدعوة الحوار[١]، خلافًا لبرودي ميندز الذي ساند الدعوة منذ يومها الأول[٢].

وقد لقى خطاب بوسيا استحسان الخارجية البريطانية، ولم تستبعد أن يكون قد رغب من تلك الدعوة أن تساعده في علاقاته مع بريطانيا، وأن يثير رضاها بمنطقيته أملًا لاختياره ليقوم بدور الوسيط بين بريطانيا والدول الأخرى في قمة الكومنولث، شريطة أن تكون بريطانيا على استعداد لمساعدته في أزمة الديون[٣].

وبخلاف الموقف الحكومي، أعلن زعيم المعارضة البرلمانية في غانا، "مادجيتي E.R.T. Madjitey"[٤]، أن هناك خلافًا خطيرًا للغاية بين الحكومة والمعارضة بشأن قضية التفرقة العنصرية[٥]، وأنه "شعر بالاشمئزاز" من تعامل حكومته مع القضية، وأن

---

(1) ***FCO 65/ 645***, Letter from D.W.R. Lewis, BHC, Accra, to Mr. Mcquiggan WAD, FCO, SW1., Dec.12, 1970, " Ghana and South Africa".

(2) ***FCO 45/ 632***, Tel. No, 965 from Accra to FCO, London, Nov.12 1970, Ivory Coast's proposal for talks with South Africa

(3) ***FCO 65/ 645***, Letter from A.D.S. Goodall, to Mr. J. Wilson "WAD", Mr. J.E.C. Macrae, Dec.17, 1970, " Ghana and the dialogue with South Africa".

(٤) مادجيتي: كان مفوضًا للشرطة في عهد نكروما بين عامي ١٩٥٨و ١٩٦٤، لكنه احتجز بالسجن بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٦ بعد محاولة أحد رجال الشرطة اغتيال نكروما، ثم أصبح المفوض السامي لغانا في باكستان بين عامي ١٩٦٦ و١٩٦٩، ثم كان أحد قادة التحالف الوطني لليبراليين وانتُخب في الجمعية الوطنية وأصبح زعيم المعارضة البرلمانية ضد كوفي بوسيا، انظر،

_ Owusu-Ansah, David, McFarland, Daniel Miles: Op. Cit., P.149.

(5) ***FCO 45/ 632***, ME/3558/B/1, B. Non - Arab Africa, Dr. Busia's Advocacy of a Dialogue with South Africa, Accra in English for abroad 14.45 GMT Dec.10, 1970

دعوتها للحوار أفقدتها مكانتها تمامًا في أعين الدول الأفريقية الأخرى، وأكد أن نواب المعارضة تعرضوا للمضايقة أثناء إلقاء بوسيا لخطابه، كما تم منعه هو من الإدلاء ببيان للرد على تلك الدعوة[١]، ولم يتوقف الأمر على ذلك؛ بل أن حكومة بوسيا قامت بعزل أحد قادة المعارضة من البرلمان ويدعى "كوميا جبيديما Komia A. Gbedemah"[٢]، لرفضه دعوة الحوار[٣]، لتبدأ مرحلة من تآكل الدعم الشعبي الذي حظى به بوسيا في انتخابات عام ١٩٦٩، حيث شعر الغانيون أنهم استبدلوا صورة غانا القوية على المسرح العالمي في عهد نكروما بغياب تام للشخصية الغانية في عهد بوسيا[٤].

سادسا- فشل غانا في ايقاف تسليح النظام العنصري، والعودة لدعوة الحوار (يناير- مارس ١٩٧١):

مع اقتراب موعد قمة الكومنولث في سنغافورة في يناير ١٩٧١، نَحّت غانا مسألة الحوار مع النظام العنصري جانبًا بشكل مؤقت، واهتمت بمعارضة مسألة التسليح، فبحلول ٢ ديسمبر ١٩٧٠ اجتمع "ديفيد أكوا" رئيس اللجنة الغانية للتفرقة العنصرية، مع وفدٍ بريطانيٍ برئاسة الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية البريطانية "اللورد لوثيان Lord Lothian"

---

(1) ***FCO 65/ 645***, Letter from D.W.R. Lewis, BHC, Accra, to Mr. Mcquiggan WAD, FCO, SW1., Dec.12, 1970, " Ghana and South Africa".

(٢) كوميا جبيديما: شغل منصب وزير المالية في عهد نكروما قبل الذهاب إلى المنفى الاختياري لمعارضته لنكروما، وعاد من المنفى في يونيو ١٩٦٦، انظر،

_ ***New York Times***; Aug 31, 1969, p.1

(3) Kwame A Ninsin & F.K. Drah "Ed": Political parties and democracy in Ghana's fourth republic, Woeli Publishing Services, Accra, 1993, P.94.

(4) B Martin Tsamenyi: Regime failure and the political legitimacy of governments in Ghana: the case of the Acheampong regime, 1972 – 1979, PhD, Australian National University, 1983, P.87.

والمفوض البريطاني "هـ.ستانلي H.S.H. Stanley" في مقر المفوضية في أكرا، وكرر "ديفيد أكوا" رفض غانا لاستئناف تسليح حكومة الأقلية، وطالب بريطانيا بتحسين صورتها الدولية بأن تكون أكثر صراحة في دعمها لأفريقيا السوداء، وسلم "ديفيد أكوا" للوفد البريطاني مذكرة حوت آراء اللجنة الغانية بشأن التسليح(١).

وقد كان القصد من المذكرة الغانية "**أن تكون أساسًا لمناقشة المسؤولية الأخلاقية لبريطانيا تجاه الأغلبية الأفريقية في وجنوب أفريقيا**"، كما تم تسليم نسخًا من تلك المذكرة إلى الصحافة الغانية(٢)، وأكدت تلك المذكرة أن احتمالية تسليح بريطانيا لحكومة الأقلية جعل بريطانيا تقف في وجه الكومنولث والرأي العام العالمي(٣)، وهو نفس الموقف الذي أظهره حزب الشعب الاشتراكي الغاني Socialist People's Popular Party في مذكرة احتجاجية لرئيس الوزراء البريطاني، باعتبار التسليح البريطاني موجه لتدعيم

(1) ***FCO 65/ 645***, Record of a Meeting between the Marquess of Lothian and Representatives of the Ghana National Committee on Apartheid, held at the BHC on Dec.2, 1970.

(2) ***FCO 65/ 645***, Letter from BHC, Accra, to WAD, FCO, SW1., Dec.4, 1970,"Ghana National Committee on Apartheid".

(3) ***FCO 65/ 645***, A note delivered by the Ghana National committee on apartheid to the most honorable the Marquess of Lothian parliamentary undersecretary to the FCO London at the united kingdom high commission Accra, Ghana as a basis for discussion on Britain's moral responsibility to the African majority in Rhodesia and South Africa, Dec.2, 1970.

ممارسات التفرقة العنصرية، وتحدي قيم الكومنولث[١]، وأعلن "فيكتور أووسو" أيضًا أن غانا ستسعى لطرد بريطانيا من المنظمة[٢].

وخلافًا لتلك التصريحات الحادة؛ لم يكن بوسيا راغبًا في أخذ موقف عدائي صريح من بريطانيا، فبمجرد وصوله إلى سنغافورة في ١٤ يناير ١٩٧١، أراد الظهور بمظهر الوسيط المعتدل بين بريطانيا وبين الدول التي أرادت اتخاذ خطوات عقابية في حال سُلحت حكومة الأقلية في جنوب أفريقيا، وعلى رأسها تنزانيا وزامبيا وأوغندا، وزادت احتمالية تلك الوساطة في لقاء بين بوسيا وإدوارد هيث تم على انفراد مساء يوم ١٨ يناير على هامش القمة، وبعد اللقاء عدل بوسيا من موقفه وتمسك بعدم فرض مقاطعة اقتصادية على بريطانيا، حتى لو قامت بتسليح حكومة جنوب أفريقيا، وإن لم يغير رأيه بأن بريطانيا ستفقد حينها هيبتها الدولية[٣].

وفي السياق نفسه، ألقى بوسيا خطابًا حماسيًا في ٢٠ يناير، لكنه كان أقل عدائية، رافضًا معالجة مشكلة التفرقة العنصرية بالعنف مما قد يجبر الطرف الآخر على اللجوء إلى السلاح كوسيلة وحيدة للدفاع عن أنفسهم، وأن بلاده تفضل استعمال الوسائل السلمية وتتمسك بمبادئ بيان لوساكا، لمعالجة مشاكل الجنوب الأفريقي دون اللجوء إلى العنف،

([1]) ***FCO 45/ 1000***, Protest Note, People's Popular party (P.P.P.), Jan.17, 1971 & ***FCO 45/ 1000***, Letter from D W R Lewis, BHC Accra, to J MoQuiggan Esq MBE WAD, FCO London sw1, Jan.21, 1971, "Arms sales to South Africa: P.P.P. Protest Note".

([2]) ***The Straits Times*** "***Singapore***", Jan.10, 1971, P.6.

([3]) ***Ibid***, (Jan.15, 1971, P.11 & Jan.19, 1971, P.1 & Jan.19, 1971, P.3).

وأنه إذا لم يتم التوصل للحل السلمي، فقد تدخل الدول الأفريقية في صراع عنيف ضد حكومة الأقلية العنصرية[١] التي قامت ببعض الإجراءات العنصرية، وكان منها:

١- طرد أكثر من مليون أفريقي و٣٥ ألف ملون و٢٢ ألف هندي و٦٥ ألف صيني من المناطق "البيضاء".

٢- محاكمة ما يزيد عن ٣٠٠٠ أفريقي في المتوسط كل يوم على ما اعتبر جرائم مقننة دارت حول تنقلهم.

٣- إخضاع ما يقرب من ١٠٠٠ شخص لعقوبات دون محاكمة، تطبيقا لتشريعات أمنية تمنعهم من التجمعات، ونفيهم إلى أماكن بعيدة، أو وضعهم قيد الإقامة الجبرية.

٤- إدانة قرابة ٥٠٠٠ أفريقي كل عام لممارستهم الجنسية مع أشخاص بلون مختلف.

٥- الاعتقال القسري لعدد غير معلوم من الأشخاص لفترات غير محددة في السجون[٢].

وأشار بوسيا إلى أن أساس قيام الكومنولث هو قبول مبدأ المساواة العرقية، وما ترتب على ذلك من أن أولئك الذين مارسوا التمييز العنصري على أعلى مستوى في الدولة هم أعداء لكل ما تم العمل من أجله[٣]، وبناءً عليه كان على دول الكومنولث ألا تفعل شيئًا من شأنه أن دعم حكومةً تعارض نظامها السياسي مع مبادئ الكومنولث، وأكد أن على بريطانيا مسؤولية أكبر من بقية دول الكومنولث؛ لأن التأثير الذي يمكنها ممارسته كبيرًا، لاسيما وأن ثلثي الاستثمارات الأجنبية في جنوب أفريقيا بريطانية، وأكد أن القوة البحرية للاتحاد السوفيتي آنذاك لم تصل إلى مستوى التهديد الحقيقي لبريطانيا الذي يدفعها إلى

---

(1) ***GPRD***, Statement on Southern Africa by the Rt.Hon. Dr. K.A. Busia at the Commonwealth Prime Ministers' Conference in Singapore, Jan.20, P.30.

(2) Ibid, P.31.

(3) ***The Straits Times***, Jan.21, 1971, P.1.

تسليح جنوب أفريقيا بأية أسلحة جديدة[١]، وهو نفس رأي بقية الوفود الأفريقية في المؤتمر[٢].

وقد قررت القمة تشكيل لجنة دراسة للنظر في أمن طرق التجارة البحرية في جنوب المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، وشكلت اللجنة من أستراليا وبريطانيا وكندا والهند وكينيا وجامايكا وماليزيا ونيجيريا، على أن تقوم بعملها في غضون ستة أشهر[٣]. وقد اعتبرها بوسيا أحد أهم نجاحات المؤتمر[٤]، إلا أن إدوارد هيث استبعد أن يكون للجنة أي صلة بالتزامات بريطانيا القانونية التي تحركها لبيع الأسلحة[٥]، لينتهي المؤتمر دون الوصول إلى اتفاق، وإن كان قد أسفر عن صدور إعلان بعبارات عامة لمبادئ الكومنولث في ٢٢ يناير ١٩٧١، لتنظيم العلاقات بين أعضائه، وأكد ذلك الإعلان بأن الكومنولث عبارة عن رابطة بين الدول المستقلة ذات السيادة، كل منها مسؤولة عن سياساتها الخاصة، مع ادراك أن التفرقة العنصرية مرضًا خطيرًا وجب مقاومته وعدم تقديم أي مساعدة لتعزيزها[٦].

---

(1) ***GPRD***, Statement on Southern Africa … Jan.20, 1971, Op. Cit., Pp.37-40.

(2) ***FCO 45/ 1000***, Ghanaian Times, Feb.25, 1971, "Salvation Lies within".

(3) ***FCO 45/ 1000***, Ghana press release no.65/70, Statement on the British government's decision to resume the sale of arms to South Africa, Feb.24, 1971.

(4) ***The Straits Times***, Jan.23, 1971, P.3.

(5) ***FCO 45/ 1000***, Tel. No.148, From FCO to Accra, Feb.24, 1971, "Sale of WASP helicopters to South Africa.".

(6) ***Commonwealth Secretariat***: Commonwealth Declarations, London, 2019, p.8, "The Declaration of Commonwealth Principles, Singapore, 1971".

ومباشرة بدأت الحكومة البريطانية طوال شهر فبراير ١٩٧١ تجهز لإعلان قراراها باستئناف بيع مروحيات وقطع غيار بحرية لحكومة الأقلية العنصرية[١]، إلى أن أعلنت في ٢٣ فبراير عن قرارها باستئناف بيع الأسلحة إلى حكومة جنوب أفريقيا، على أن يبدأ ذلك البيع بسبع طائرات هليكوبتر من طراز WASP مقابل ٢.٤ مليون دولار أمريكي[٢]، وأشارت بأن قائمة التسليح تتضمن أسلحة أخرى سيتم النظر فيها بشكل إيجابي[٣].

إلا أن الحكومة الغانية أعلنت بشكل عاجل في اليوم نفسه ٢٣ فبراير إدانتها للقرار، كما استدعت مفوضها في لندن "بونسو أتافوا" للتشاور، موضحة أنها ستتشاور مع الدول الأفريقية أعضاء الكومنولث "لأخذ أي إجراء قد يُعد ضروريًا"، بعد أن تجاهلت بريطانيا عدم اجتماع مجموعة الدراسة التي أنشأتها قمة سنغافورة[٤]، وأن ذلك أظهر ازدراء الحكومة البريطانية لآراء دول الكومنولث وللمعاناة التي عانى منها الأفارقة في جنوب أفريقيا[٥].

---

(1) ***CAB 128/ 49I 10***, Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street, SW1.on Tuesday.16 February.1971 & ***New York Times***; Feb.24, 1971, p.40

(2) ***New York Times***; Feb 24, 1971, p.40

(3) ***FCO 45/ 1000***, Ghanaian Times, Feb.25, 1971, "Salvation Lies within".

(4) ***FCO 45/ 1000***, Note, Arms- Commissioner, Feb.23, 1971 & ***FCO 45/ 1000***, Tel. No.35, from Monrovia to FCO, London, Feb.27, 1971, " Sale of wasp helicopters to South Africa".

(5) ***FCO 45/ 1000***, Ghana press release No.65/ 70, Statement on the British government's decision to resume the sale of arms to South Africa, (issued by the ministry of information) 24th February, 1971.

وتطبيقا للبيان، طالبت غانا مفوضها في لندن بونسو أتافوا بمغادرتها يوم ٢٥ فبراير ١٩٧١ على أن يعقد مقابلة مع وزير الخارجية البريطاني أليك دوجلاس– هوم قبل مغادرته[١]، لاستيضاح دوافع القرار البريطاني، وقد أجابه دوجلاس–هوم بأن أي أسلحة بحرية تقدمها بريطانيا إلى جنوب أفريقيا تقع ضمن سياق الدفاع عن الطرق البحرية بموجب اتفاقيات سيمونزتاون، وأشار إلى أن هناك شيئًا واحدًا أثار قلق حكومته، وهو أن الرئيس الفرنسي "جورج بومبيدو Georges Jean Raymond Pompidou"[٢]، قام بجولة في غرب أفريقيا لم يذكر أمامه إطلاقا أي نقد لبيع الأسلحة الفرنسية لحكومة جنوب أفريقيا، وأن بريطانيا كان يصَعُب عليها رؤية التناقض في موقف الدول الأفريقية، مؤكدا أن بريطانيا كانت تأمل ألا يكون رد فعل غانا على قرارها بهذا العنف[٣].

ويبدو أن رد الفعل الغاني على القرار كان طبيعيًا على الرغم من السعي البريطاني لمنعه، لأن بوسيا لم يكن يريد أن يظهر سواء في غانا أو أفريقيا بمظهر الزعيم الضعيف إذا لم يعترض على القرار، حتى لو كان مجبرًا على استمرار العلاقات الودية مع بريطانيا

---

(1) ***FCO 45/ 1000***, Letter From John Wilson to Mr. McCluney, Feb.24, 1971, "Recall of Ghana High Commissioner".

(٢) جورج بومبيدو (١٩١١– ١٩٧٤): كان رئيسًا لفرنسا منذ يونيو ١٩٦٩ حتى أبريل ١٩٧٤، وقد عمل ملازم في سلاح المشاة في الحرب العالمية الثانية، واستدعاه الجنرال ديجول سنة ١٩٥٨ ليكون رئيسًا للأركان، وقد اختير رئيسًا للوزراء عام ١٩٦٢، ثم تم انتخابه رئيسًا في ١٥ يونيو ١٩٦٩، انظر، _ ***Los Angeles Times "USA"***; Apr 3,1974, p.3.

(3) ***FCO 45/ 1000***, Tel. No.148, From FCO to Accra, Feb.24, 1971, "Sale of WASP helicopters to South Africa".

وعدم السعي لمقاطعتها حتى لو لم تكترث بحقوق الأغلبية الأفريقية في جنوب أفريقيا[١]، فلم تصدر غانا –كعادتها– أي إجراء عقابي أحادي ضد بريطانيا، انتظارًا لوضوح الموقف الأفريقي العام من القرار، لتتبع المجموعة الأفريقية بدلاً من أن تقودها[٢]، نظرًا للصعوبات الداخلية التي كان يواجهها بوسيا، كما أن اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا كان قد اقترب[٣].

إلا أن الصحف الغانية حافظت على خطها المعتاد وأدانت بشدة القرار البريطاني، وتساءلت عن السبب الذي جعل بريطانيا تسمح بمناقشة مسألة بيع الأسلحة في مؤتمر سنغافورة إذا كانت تعتقد أن الدفاع عن طرق التجارة هي مسؤوليتها وحدها؟[٤]، ووصفت القرار بأنه "**صفعة متعمدة لا تغتفر على وجه أعضاء الكومنولث**"[٥]، وحثت القادة الأفارقة على عقد اجتماع طارئ لاتخاذ قرار فعال للانتقام من بريطانيا[٦]، حتى لو وصل

---

(1) ***FCO 45/ 1000***, Attached, Extract from Personal and Confidential Letter from BHCer in Ghana, of 11 March to Mr. Smedley.

(2) ***FCO 45/ 1000***, Letter from BHC Accra, to WAD, FCO, London SWI, Mar.1, 1971, "Sale of WASP Helicopters to South Africa".

(3) ***FCO 45/ 1000***, Letter from H Smedley, to Mr. Fingland, Mar.16, 1971, "Arms for South Africa".

(4) ***FCO 45/ 1000***, The Pioneer (Kumasi, Ghana), Feb.25, 1971, "Britain's Image Suffers".

(5) ***FCO 45/ 1000***, Tel. No.103, from Accra to FCO, London, Feb.25, 1971,"WASPs for South Africa".

(6) ***FCO 45/ 1000***, Ghanaian Times, Feb.25, 1971, "Salvation Lies within".

الأمر لانسحاب غانا وحدها أو الدول الأفريقية مجتمعة من الكومنولث[١]، أو طرد بريطانيا نفسها[٢]،كما اقترحت منع السفن البريطانية من زيارة الشواطئ الغانية[٣].

ونتيجة لذلك توقعت بريطانيا أن تتأثر مصالحها في غانا[٤]، أو ينتج عن القرار مظاهرات ضد مفوضيتها في أكرا[٥]، وهو ما تم في ٢٧ فبراير ١٩٧١ بخروج مظاهرات احتجاجية أمام المفوضية البريطانية، وسلموا مذكرات تدين ما رأوا أنه دعمًا بريطانيًا للتفرقة العنصرية[٦]. كما أن المعارضة الغانية استجوبت وزير الخارجية في ١١ مارس

---

(1) ***FCO 45/ 1000***, Echo (Ghana); Feb.28, 1971, "Ghana must pull out of Commonwealth".

(2) ***FCO 45/ 1000***, Letter from BHC Accra, to FCO, London, Mar.13, 1971, "the Commonwealth Prime Ministers conference".

(3) ***FCO 45/ 1000***, Letter from BHC Accra, DW R Lewis, to J McQuiggan Esq MBE WAD, FCO, London SW1, Mar.11, 1971, " Arms Sales to South Africa"

(4) ***CAB 129/ 154/ 22***, Sale of arms to South Africa, Note by the Prime Minister, Dec.31, 1970, Annex 3 Arms sales to South Africa (contingency studies) possible effect on United Kingdom Missions and communities in certain posts & ***CAB 129/ 154/ 13***, Memorandum, the Simonstown agreement and arms for South Africa, Nov.30, 1970.

(5) ***FCO 45/ 671***, Cabinet, Working Party on arms sales to South Africa (Contingency Planning), Arms Sales to South Africa, Report by the Working Party, Dec.30, 1970.

(6) ***FCO 45/ 1000***, Letter from BHC Accra, to WAD, FCO, London swl, Mar.1, Mar.1, 1971, "Sale of WASP Helicopters to South Africa" & ***FCO 45/ 1000***, Annex; By Hand, Feb.29, 1971, P.37 & ***FCO 45/ 1000***, Letter from U.N. =

١٩٧١، حول الموقف المتخذ من تسليح النظام العنصري، وقد أجابهم بأن المشاورات مع الدول الأفريقية ودول الكومنولث كانت مستمرة، وأنه تم استدعاء سفير غانا في أديس أبابا، ومفوضيها في نيروبي وكمبالا للتشاور في تلك القضية، مستبعدًا تحرك غانا بشكل منفرد، أو أن تتخذ أي قرار من جانب واحد(١).

ولم ترجح الحكومة الغانية فرض أي عقوبات على المصالح البريطانية، واستبعدت أن ينتج اتفاق على نهج موحد في منظمة الوحدة الأفريقية، كما أن مدير إدارة المنظمات الدولية في الخارجية الغانية "تاركسون Y B Tarkson" أوضح أن حكومته لم ترغب في اعطاء قضية التسليح أهمية أكبر من اللازم(٢)، إلا أن سكرتير وزارة الخارجية الغانية "كوفور" قال: "إن بريطانيا قد انضمت لمن يساعد في إدامة التفوق الأبيض في أفريقيا"(٣). وقد تناقش مجلس الوزراء الغاني بالفعل حول تقييم لجدوى وجود غانا في الكومنولث وعلاقاتها مع بريطانيا بعد تسليحها لحكومة جنوب أفريقيا، وقرر تكليف عدد من الوزارات المعنية بإجراء الدراسات اللازمة لذلك، وتوقع تاركسون أن تطول فترة تلك الدراسات(٤).

=

Students Association (Ghana Branch), "Remember Sharpeville", Mar.17, 1971.

(1) ***FCO 45/ 1000***, Tel. No.131, from Accra to FCO, London, Mar.11, 1971, "Arms Sales".

(2) ***FCO 45/ 1000***, Letter from BHC, Accra, to FCO, London, Mar.18, 1971, "Arms sales to South Africa"

(3) ***FCO 45/ 1000***, Letter from BHC Accra, DW R Lewis, to J McQuiggan Esq MBE WAD, FCO, London SW, Mar.11, 1971, " Arms Sales to South Africa"

(4) ***FCO 45/ 1000***, Letter from BHC, Accra, DPR Mackilligin, to WAD, FCO, J McQuiggan Esq MBE, Jul.16, 1971,"No Name".

أما ذروة رد الفعل الغاني أتت من ممثل غانا في الأمم المتحدة، الذي هدد بطرد جنوب أفريقيا من تلك المنظمة[١]، وأشار إلى أنه ستخرج مظاهرات ضد المفوضية البريطانية في أكرا –مما أوحى أن المظاهرات السابقة كانت برضى الحكومة، إن لم تكن بإيعاز منها–[٢]. كما اجتمع ممثلو جمعية غانية سميت "جمعية غانا للأمم المتحدة" بحضور وفد من المفوضية البريطانية في أكرا، مع تجاهل السفارة الفرنسية للاجتماع[٣]، لمناقشة تسليح جنوب أفريقيا، وقد أرسل المجتمعون في ١٩ مارس إلى الأمين العام للأمم المتحدة رسالة بشأن بيع الأسلحة للحكومة العنصرية[٤]، أكدوا فيها أن القرار البريطاني ما هو إلا استعداد لإعادة احتلال أفريقيا وتحريض على قتل الأفارقة[٥].

([1]) Alex Kwaku Danso-Boafo: Op. Cit., Pp.224, 225.

([2]) ***FCO 45/ 1000***, Note from H Smedley to BHC Accra, DWR Lewis, Mar.18, 1971.

([3]) ***FCO 45/ 1000***, Letter from BHC Accra "D W R Lewis", to WAD, FCO, J McQuiggan, Esq. MBE, London SW1, Mar.22, 1971, "Ghana United Nations Association Protest".

([4]) ***FCO 45/ 1000***, Letter The National Secretariat, Ghana United Nations Association, Member: World federation of United Nations Association, Accra. Ghana, Mar.19, 1971 & ***FCO 45/ 1000***, Letter (D.M. Read) UN (Pol), to Mr. Cooke, Apr.1, 1971, "Apartheid and Arms Sales".

([5]) ***FCO 45/ 1000***, Ghana United Nations Association, Protest Note presented to the British Commission by the U.N. Association and the Ghana U.N. Students Association on 19th March & ***FCO 45/ 1000***, Communication No.2080, The National Secretariat Ghana United Nations Association, Accra, Mar. 19, 1971.

أعد كوفي بوسيا نفسه جيدًا لعدم النجاح في إثناء بريطانيا عن تسليح حكومة جنوب أفريقيا، بالتركيز على الجانب الأخر من سياسته تجاه التفرقة العنصرية، ألا وهو الحوار، فعلى الرغم أنه لم يتعرض لدعوته للحوار بشكل مباشر في خطابه في قمة الكومنولث، إلا أنه أعلن قبل مغادرته ٢٤ يناير ١٩٧١[١]، في مقابلة مع تلفزيون سنغافورة إصراره على النظر في إمكانية إجراء حوار مع حكومة الأقلية والوطنيين السود هناك على السواء، وفقًا لأربعة شروط كالتالي:

الأول: التحدث حول مسألة حكم الأغلبية.

الثاني: التحدث مع حكومة الأقلية العنصرية على قدم المساواة.

الثالث: مشاركة الأفارقة في جنوب أفريقيا في هذا الحوار.

الرابع: أن يتم بحث ذلك من قبل منظمة الوحدة الأفريقية بتحرك جمعي من أعضائها[٢].

وقد أعاد التأكيد أن غانا لن تمضي قدمًا في تلك السياسة بمفردها، وإنما ستتشاور مع الدول الأفريقية الأخرى وتحاول إقناعها بقبول الفكرة، ثم تطبقها إذا تمكنت من التوصل إلى تفاهم[٣]، وأوضح أن شكل الحوار الذي دعا إليه يختلف عن شكل دعوة رئيس ساحل العاج، حيث إن الأخير اعتقد أن الحوار يجب أن يكون بديلًا لحرب العصابات وتطبيق العقوبات، أما بوسيا فرأى أن الحوار ما هو إلا سلاحًا إضافيًا مع حرب العصابات وتطبيق العقوبات، من أجل مساعدة المناضلين من أجل التحرر[٤]،

---

(1) ***The Straits Tim***es, Jan.25, 1971, P.6.

(2) ***GPRD***, Excerpts of Television and Radio interview in Singapore, P.21.

(3) ***FCO 45/ 927***, Daily Graphic (Accra), Jan.20, 1971.

(4) ***The Straits Times***, Jan.22, 1971, P.2.

لإحداث تغيير في تطبيق التفرقة العنصرية كخطوة أولى ينتج عنها تخفيف القيود التجارية والدبلوماسية[١].

ويبدو أن بريطانيا أرادت من بوسيا أن يركز سياسته تجاه جنوب أفريقيا في مسألة الحوار ويترك مسألة بيع الأسلحة، التي أعدت العدة لاستئنافها، فقامت ببادرتين كالتالي؛

البادرة الأولى: أرسل إدوارد هيث في ٢٦ يناير ١٩٧١ رسالة إلى كوفي بوسيا أثنى فيها على دعوة بوسيا لضرورة الحوار مع حكومة الأقلية، ما استتبع رد بوسيا بخطاب شكر لإدوارد هيث في ٢ فبراير، أكد فيه أنه حاول إقناع بقية زعماء أفريقيا "بحكمة" الخط الذي دعا إليه، وأنه سيستمر في المناداة به، لاقتناعه بأنه أفضل مسار يجب اتباعه آنذاك[٢].

البادرة الثانية: فقد أرسلت بريطانيا وفدًا في ١٨ فبراير للالتقاء مع كوفي بوسيا ووزير خارجيته الجديد "ويليام أوفوري William Ofori Atta"[٣] لدعم العلاقات المشتركة، بعدما أطاح بفيكتور أووسو في أول تغيير وزاري بعد العودة من مؤتمر الكومنولث مباشرة

([1]) ***Quarterly Economic Review***, Southern Africa: Republic of South Africa, South West Africa, Botswana, Lesotho, Swaziland, No.2, 1971, the economist intelligence unit, London, 1971, P.3.

([2]) ***FCO 45/ 1000***, Letter from The Castle, OSU, Accra, K.A. Busia , Prime Minister of Ghana, to Edward Heath, Prime Minister, London, Feb.2, 1971 & ***FCO 45/ 1000***, Letter from John Wilson to Mr. McCluney, Private Office, Feb.22, 1971.

([٣]) ويليام أوفوري آتا (١٩١٠– ١٩٨٨): أحد قادة النضال من أجل استقلال غانا، تم انتخابه في الجمعية الوطنية في عام ١٩٥١، وعين في ١٩٦٦ عضوًا في اللجنة السياسية، وكان أحد قادة حزب التقدم، وعينه كوفي بوسيا وزيرًا للتعليم والثقافة والرياضة ثم وزير للخارجية، و توفي عام ١٩٨٨، راجع، _ Owusu-Ansah, David, McFarland, Daniel Miles: Op. Cit., P.177

في ٢٨ يناير ١٩٧١[١] الذي كانت بريطانيا ترى موقفه أكثر تشددًا تجاهها، وربما أتت إقالة أووسو لخلافه مع بوسيا حول دعوة الحوار[٢]، وسريعًا أتى التعديل الوزاري بنتائجه عندما أعلن "ويليام أوفوري" أن المصالح الوطنية لكل دولة كانت دائمًا متنوعة[٣]. وقد دفع أوفوري لهذا الخط التصالحي رغبته في تيسير عملية سداد الديون الغانية، حيث كانت اجتماعات مفاوضات هذه الديون جارية وتترأسها بريطانيا[٤]، صاحبة القدر الأكبر من الديون[٥].

إلا أن المعارضة الغانية اتهمت بوسيا بأن دعوته للحوار أتت لرغبته في الحصول على دعم مالي من حكومة الأقلية العنصرية، ليرفض بوسيا ذلك الاتهام في بيان ألقاه أمام البرلمان الغاني في ١٩ مارس١٩٧١، أعاد فيه التأكيد بأن دعوته للحوار قامت على بيان لوساكا ١٩٦٩، واشتكى بوسيا من محاولة تشويه مواقف حكومته وإظهارها وكأنها تدعم التفرقة العنصرية بمناصرتها للحوار، وطالب بوضع مشكلة التفرقة العنصرية في سياقها التاريخي العالمي لأنها واحدة من مشكلات العلاقات الإنسانية، مثل أسطورة الشعب المختار، ومحاولة تقسيم الجنس البشري إلى طبقة عليا وأخرى دنيا، وأن التاريخ

---

(1) ***The Guardian***, Jan.29, 1971, P.3.

(2) ***Quarterly Economic Review***, Ghana, Sierra Leone, Gambia, Liberia, No.2-1971, the economist intelligence unit, London, 1971, P.3.

(3) ***FCO 45/1000***, Attached, H S H Stanley, Feb.19, 1971, "The Commonwealth".

(4) Alex Kwaku Danso-Boafo: Op. Cit., P.221.

(5) ***FCO 45/402***, Letter from British Embassy in Moscow, to Eastern European and Soviet Department, FCO, SW1., May.11, 1970, “Soviet Comment on U.S. Policy in Africa”.

أكد أنه في داخل التفرقة العنصرية أسس تدميرها، لأن السود هم الأغلبية، وأكد أن دعوته قد نجحت بدليل أن رئيس وزراء جنوب أفريقيا "جون فورستر" أعلن في صباح يوم اجتماع البرلمان الغاني –١٩ مارس– أن بلاده مستعدة للدخول في حوار مع الدول الأفريقية، لإقامة علاقات وثيقة مع جميع الدول غير الشيوعية مهما كان لونها –دون التدخل في الشئون الداخلية–، ودعا القادة الأفارقة للقائه على أساس المساواة المطلقة حتى يناقشوا بحرية خلافاتهم ومصالحهم المشتركة، وعلق بوسيا بنبرة المنتصر: "**الآن هم مستعدون للتحدث، عليك أن تحدد ماذا تريد التحدث عنه**"(١).

إلا أن بيان بوسيا لقى استهجانًا كبيرًا في مختلف العواصم الأفريقية، لدرجة جعلت البعض يتهم رئيس الوزراء الغاني بأنه سعى لمقايضة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا في علاقاته الخارجية لإرضاء الدول الغربية، لكنه كان مصممًا على نهجه لدرجة جعلته يقوم بعزل رئيس تحرير صحيفة ديلي جرافيك الغانية حينما نشر مقالًا هاجم فيه دعوة بوسيا للحوار في البرلمان الغاني(٢). كما أعلن "وليام أوفوري" أمام البرلمان الغاني صراحة في ٢٢ مارس إنه مستعد لزيارة جنوب أفريقيا لعقد مناقشة مع حكومتها حول سياستها العنصرية وجهًا لوجه، وقد استجابت حكومة الأقلية العنصرية على الفور لعرض الوزير الغاني، وأعلنت في اليوم التالي ترحيبها بزيارة الوزير الغاني(٣)، لاسيما وأن البرلمان

(1) ***GPRD***, Statement by the Rt. Hon. Dr. K.A. Busia, during the tabling of an amendment to a motion by the Opposition on the Government's Policy on Dialogue Friday, March 19, 1971 at the Ghana National Assembly, P.41.

(2) Osman Al-Hassan: Op. Cit., P.183.

(3) ***FCO 45/ 925***, Letter from British Embassy Cape Town, to JEO Macrae, Esq Central and Southern African, Department FCO, Mar, 23, 1971

الغاني في اليوم نفسه –٢٢ مارس– صوت على تبني دعوة الحوار كسياسة وطنية لغانا، وتمت موافقة الأغلبية على القرار(١).

وقد أبدى كذلك "جون فورستر" استعداداه التام للقاء "وليام أوفوري" حتى لو كان اللقاء في داخل جنوب أفريقيا، ومن الملاحظ أن السفارة البريطانية في بريتوريا حاولت تشجيع "فورستر" على لقاء الوزير الغاني(٢)، وأكدت أنه شخص عاقل وشجاع ومعتدل، واقترحت على فورستر ألا يستبعد مناقشة السياسة الداخلية لجنوب أفريقيا في أي جانب منها –في إشارة لقضية التفرقة– من أي نقاشات يمكن أن تبدأ مع أوفوري، والغريب أن فورستر رغم إعلانه في ١٩ مارس رفضه ذلك، إلا أنه أبدى للسفارة البريطانية أنه مستعد تماما لقبول ذلك(٣).

---

(1) Ebenezer Ofosu Asiedu: the role of the media in Ghana's foreign policy, the Master degree, the legon Centre for international affairs, the University of Ghana, legon, 2000, P.58.

(٢) كان سبب الضغط البريطاني لأملها أن تساهم غانا في الضغط على نيجيريا حتى لا تفرض عقوبات على بريطانيا في حال أعلنت الأخيرة عن تصدير أسلحة جديدة خلاف طائرات الهليكوبتر لجنوب أفريقيا، نظرا لأن ١٠% من الامدادات النفطية البريطانية كانت تأتي من نيجيريا حيث كانت نيجيريا أكثر المعارضين لتسليح جنوب أفريقيا سواء من بريطانيا أو فرنسا أو غيرهما، انظر،

_ ***FCO 45/ 1000***, Tel. No.148, from Abidjan "Murray" to Accra, Apr.7, 1971, "Arms sales to South Africa" & ***FCO 45/ 936***, Record of conversation between the foreign and commonwealth secretary and the South African ambassador in the House of Commons at 4 pm on Monday 29 march 1971.

(3) ***FCO 45/ 936***, Note of talk with Mr. Vorster, Mar.25, 1971,

_ لمراجعة تعليق فورستر على مقترح ويليام أوفوري أثا في لقاءه مع السفير البريطاني في جنوب أفريقيا، راجع ملحق رقم (٢)

سابعاً_ أثر الضغط الأفريقي في تراجع غانا عن دعوة الحوار (أبريل ١٩٧١-يناير ١٩٧٢):

مع اقتراب غانا من تنفيذ دعوتها للحوار مع حكومة الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا؛ بدأت الدول الأفريقية تنتقد السلوك الغاني، وعلى رأسها زامبيا، فقد نشرت الصحيفة الزامبية الحكومية "Zambia Daily Mail" نقدًا حادًا لعرض وزير الخارجية الغاني "ويليام أوفوري" بزيارة جنوب أفريقيا، واتهمت غانا بأنها تدعي الحكمة بين دول أفريقيا الناطقة بالإنجليزية وتدعو لحوار مع حكومة الأقلية أملًا في الحصول على بعض المساعدات المالية والقروض(١)، ما حدا "بوكالة الأنباء الغانية The Ghana News Agency" أن تصدر تقريرًا رسميًا رافضًا لذلك الاتهام، بل واتهمت زامبيا بالازدواجية في المعايير، حيث إنها في الوقت الذي قبلت فيه أن تتاجر مع حكومة الأقلية، رفضت دعوة غانا للحوار، وتساءل التقرير عن حقيقة أن تكون التجارة أحد عناصر الحوار، وعن مدى تطبيق زامبيا للحظر التجاري الذي فرضته الأمم المتحدة(٢).

ومما زاد الأمر اشتعالًا؛ أن "جون فورستر" أفصح أمام برلمان جنوب أفريقيا في ٢١ أبريل ١٩٧١ عن اتصالات سرية أجراها مع الرئيس الزامبي "كينيث كاوندا Kenneth Kaunda"(٣) أواخر الستينيات(١)، وهو ما تلقفته الصحافة الغانية للرد على الاتهام الزامبي،

---

(1) ***FCO 45/ 925***, BHC, Lusaka, White, to Central & Southern African Dept FCO, Mar.26, 1971, "Dialogue with South Africa" & ***FCO 45/ 925***, Note from Me Cook CSAD, to Mr. Wilson (CSAD), Apr.7, 1971, ***Zambia Daily Mail***, Mar.25, 1971.

(2) ***FCO 45/ 925***, Note CSAD, to Mr. McQuiggan (WAD), Apr.8, 1971.

(٣) كينيث كاوندا: أول رئيس لروديسيا الشمالية بعد استقلالها عن بريطانيا وتحول اسم الدولة لجمهورية زامبيا عام ١٩٦٤، للمزيد، انظر:

=

ورأت ما حدث بمثابة فضيحة للحكومة الزامبية، التي هاجمت موقف غانا، لارتدائها قناع المعارض اللدود للحوار وفي نفس الوقت أجرت حوارًا سريًا مع حكومة الأقلية العنصرية لعدة سنوات، وعرقلت طوال تلك السنوات منظمة الوحدة الأفريقية عن تبني نهج معقول وواقعي تجاه جنوب أفريقيا.

وعلى الرغم من أن الحكومة الغانية لم تصدر رد فعل رسمي على تلك الأزمة في علاقاتها مع زامبيا، إلا أن كوفي بوسيا أعلن –في أثناء زيارة قام بها للندن– أنه سئم من تكرار سؤاله عن دعوته للحوار، وكأنه الزعيم الوحيد الذي دعى لذلك، وأكد أن الحوار مع حكومة الأقلية العنصرية لا يشكل أولوية في سياسة غانا الوطنية، وأن غانا لن تتخذ أي خطوة بمفردها دون التشاور مع الدول الأفريقية الأخرى، وإذا وافقت، ستتعامل مع الأمر في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، وأكد أن إفصاح "جون فورستر" عن اتصالاته السرية مع الرئيس الزامبي ليست إلا محاولة لتقسيم الدول الأفريقية، وأن غانا لن تسمح بذلك[٢].

ويبدو أن تراجع الحكومة الغانية عن موقفها جاء لما لقيته من معارضة شديدة في الدول الأفريقية القيادية أيضًا، كنيجيريا والكاميرون وتنزانيا وأوغندا[٣]، بالإضافة لمعارضة الحوار في داخل غانا نفسها، كما أن تأكيد "جون فورستر" أنه يقبل التحدث مع القادة

=

– شوقي عطا الله الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، صص ١٣٧: ١٣٩.

(١) *الأهرام*: ٢٥ يونيو ١٩٧١، عدد ٣٠٨٧٧، ص٤.

(2) ***FCO 45/ 925***, Letter from BHC Accra to WAD, FCO, May.6, 1971, South Africa/Zambia relations on Dialogue.

(3) David C. Preiss: the bridge and the laager, South Africa's Relations with Africa, with Specific Reference to Malawi, the South African Institute of international affairs, Johannesburg, 1973, P.9.

الأفارقة بشرط عدم تدخلهم في شئون جنوب أفريقيا الداخلية وعلى رأسها سياسة التفرقة زاد الوضع صعوبة[١]، وتأكدت غانا من ضرورة تغيير موقفها الداعم للحوار حينما نفت الحكومة الزامبية في ٢٢ أبريل حدوث أي اتصال مع جنوب أفريقيا، وبالتالي فإن الاتهام بأن الرئيس "كاوندا" كان يتعامل بسياستين هو محض افتراء للوقيعة بين زامبيا والدول الأفريقية الأخرى[٢].

إلا أن رئيس وزراء حكومة الأقلية العنصرية "جون فورستر" استمر في نهجة لتفريق قادة منظمة الوحدة الأفريقية قبيل اجتماعهم في أديس أبابا في يونيو ١٩٧١، فأعلن في ٣٠ مايو أن حكومته على استعداد لصداقة الدول الأفريقية –السوداء– وتوقيع مواثيق لعدم الاعتداء، وأشار إلى أن جنوب أفريقيا إذا كانت قد أرادت السلام، فهي في الوقت نفسه مستعدة للدفاع عن نفسها وصد الوجود السوفيتي في بعض الدول مثل تنزانيا وزامبيا، وفي ١٤ يونيو أكدت "نيويورك تايمز الأمريكية New York Times" أن هدف فورستر قد أصبح واضحًا في إحداث انشقاق داخل منظمة الوحدة الأفريقية في سبل مواجهة سياسة التفرقة العنصرية[٣].

وأمام ذلك الوضع، دافع وزير الخارجية الغاني "وليام أوفوري" عن موقف رئيس وزرائه "كوفي بوسيا"، وأكد أن غانا لن تساهم في أي حوار لا تقبله المنظمة وتؤيده، وأن دعوة بوسيا للحوار فُسرت خطأ في الدوائر الدولية، لأن الحوار في حد ذاته ليس القضية المهمة التي تضحي غانا لأجلها بوحدة المنظمة الأفريقية، لأن هدف غانا النهائي هو

---

(1) ***FCO 45/ 925***, Zambia Daily Mail, Mar.25, 1971.

(2) ***FCO 45/ 927***, Office of the High Commissioner for Canada, London, to Mr. W. Wilson, CSAD, London, Jun.16, 1971, "Reactions to proposals for Dialogue ".

(3) ***New York Times***; (Jun 1, 1971, p.13 & Jun 14, 1971, p.36).

تحقيق تحرير أفريقيا من العنصرية والأنظمة القمعية في جنوب أفريقيا[١]. كما قامت إدارة العلاقات العامة بوزارة الخارجية الغانية بطباعة نسخ من بيانات كوفي بوسيا التي أدان فيها التفرقة العنصرية، ووزعتها على الوفود المشاركة في اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا يونيو ١٩٧١[٢]، للرد على اتهام غانا بتقسيم المنظمة الأفريقية[٣].

وفي الوقت نفسه، خرج وزير الإعلام الغاني "برودي ميندز" ليؤكد أن حكومته ترحب بأي مبادرة يمكنها أن تساهم في إيجاد طريقة لإنهاء التفرقة العنصرية، وكما كان متوقعًا؛ تمت مناقشة مسألة الحوار في اجتماع وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ يونيو ١٩٧١، بناء على دعوة من ساحل العاج بمناقشة القمة الأفريقية لمسألة الحوار، لكن الوزراء فضلوا أن تقتصر المناقشة عليهم، وتم التصويت على ذلك المقترح وجاءت النتيجة ٢٨ لصالح إعلان رفض الحوار وكان من بينهم غانا، مقابل ٦ دول أيدت الحوار وهي: (ساحل العاج[٤] وليسوتو وملاوي ومدغشقر وموريشيوس وسوازيلاند) وامتناع خمسة دول أخرى عن التصويت هي (داهومي والجابون والنيجر، توجو وفولتا العليا)، كما قُدم مشروع بجدول أعمال القمة من قبل لجنة من ثماني

---

(1) ***The Guardian***, Apr.30, 1971, P.4.

(2) Nadine Gordimer: The Life of Accra, The Flowers of Abidjan: A West African Diary, ***The Atlantic Monthly***, Vol.228, Issue.5, Nov. 1971, P.86 & ***FCO 45/ 927***, Letter from BHC, Accra, to FCO, London, Jun.23, 1971.

(3) ***GPRD***, Introductions, Pp.5: 8.

(٤) نتج عن ذلك الموقف انسحاب وفد ساحل العاج مباشرة من المؤتمر، بعدما كان قد طالب عدم مناقشة مسألة الحوار على مستوى وزراء الخارجية الأفارقة، وأن تترك المناقشة لقمة الرؤساء، انظر، _ ***الأهرام***: ١٩ يونيو ١٩٧١، عدد ٣٠٨٧١، ص٢.

دول تتألف من ممثلين عن غانا والجزائر وتنزانيا ونيجيريا وليبيريا ومصر وبوروندي والسنغال، لرفض إجراء أي حوار مع حكومة الأقلية العنصرية[١].

وقد كان ضم غانا لتلك اللجنة أثر كبير في تخوفها من الخروج عن الإجماع الأفريقي الرافض للحوار، بالإضافة إلى ما طالبت به تنزانيا بإلغاء عضوية الدول التي تتعامل مع حكومة الأقلية العنصرية من منظمة الوحدة الأفريقية، ليكون التراجع الغاني سببًا مباشرًا في إحجام الدول الناطقة بالإنجليزية عن تأييد الحوار[٢]، ليؤيد إعلان مجلس الوزراء الكفاح المسلح ضد حكومة الأقلية العنصرية، ورفض قيام أي دولة من الدول أعضاء المنظمة بأي عمل انفرادي خارج إطار المنظمة لمعالجة مشاكل التمييز العنصري مما يساهم في انقسام أعضاء المنظمة، وأن الحوار يجب أن يتم أولًا بين حكومة الأقلية العنصرية وشعب جنوب أفريقيا الذي تضطهده[٣].

وبمجرد العودة من اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية، أعن وزير خارجية غانا، "ويليام أوفوري" أمام البرلمان أن الحوار ما هو إلا "سلاح إضافي"، وأن المنظمة الأفريقية طالما رفضته فإن غانا لا تنوي المشاركة فيه دون موافقتها، وأضاف: "إن الحكومة الغانية ملتزمة بالعمل مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل التحرير الكامل لأفريقيا...، في أديس

---

(1) ***FCO 45/ 927,*** Office of the High Commissioner for Canada, London, to Mr. W. Wilson, CSAD, London, Jun.16, 1971, "Reactions to proposals for Dialogue ".

(2) Yashpal Tandon: Op. Cit., Pp.58: 60

(٣) ***قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣– ١٩٨٣***، ع ٥: إعلان عن مسألة الحوار؛ الدورة العادية السابعة عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، ١٥– ١٩ يونيو ١٩٧١، جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٠٧.

أبابا، كان حكم المنظمة أن الوقت غير مناسب للحديث عن الحوار، وقد قبلناه"[١]. كما أشار "كوفي بوسيا" إلى درايته بالعقبات التي اندرجت تحت موضوع التفرقة، وأنه كان قد تحلى بالشجاعة اللازمة لتحمل الدعوة لحوار قائم على إعلان لوساكا كالتزام أخلاقي[٢].

ومن الملاحظ أن الموقف الغاني منذ النصف الثاني من عام ١٩٧١ قد ترك دعوة الحوار وتحول إلى عبارات الرفض العامة للتفرقة العنصرية، حيث ركزت غانا على محاولة الإفلات من الانهيار الاقتصادي[٣]، وإصدار تشريعات بنقل بعض الأعمال التجارية للأجانب في غانا للغانيين، ومواجهة اضطرابات العمال التي انتشرت بكثرة، والحصول على قروض جديدة[٤]، حتى خرجت مطالبات للدول الدائنة بتأجيل سداد الديون[٥]، بعد انهيار سعر الكاكاو العالمي، المصدر الأساسي لاقتصاد غانا، مع تخفيض قيمة العملة الغانية بنسبة ٤٤%[٦].

وعلى الرغم من تلك الظروف، إلا أن وزير الخارجية "وليام أوفوري" أشار في بيانه في الأمم المتحدة في ٨ أكتوبر ١٩٧١ إلى ضعف قدرة تلك المنظمة الأممية على معالجة قضية التفرقة، مما شكل تحديًا لمصداقيتها في أعين الملايين في أفريقيا من

([1]) Out of Africa, ***Africa Report***, Vol.16, Issue.8, Nov.1, 1971, P.7.

([2]) ***FCO 45/ 927***, The Times, Jul.12, 1971.

([3]) ***FCO 45/ 928***, Letter from John Wilson, to W Wilson, Sep.30, 1971, "Dialogue on South Africa".

([4]) ***The Times of India***, Jun.26, 1970, p.17 & ***The Guardian***, Aug 30, 1971, P.3 & ***New York Times***, Sep 5, 1971, p.29.

([5]) Etsiah Akyinba Kofi: Op. Cit., Pp.144: 146.

([6]) M. M. Huq: The Economy of Ghana, The First 25 Years since Independence, Palgrave Macmillan, New York, 1989, P.15.

جهة، وفتح الباب للشعوب المضطهدة في أفريقيا للكفاح المسلح لنيل حقوقها من جهة أخرى، وأن المشكلة التي طرحتها التفرقة العنصرية قد شكلت أهم عقبة أمام تواصل حكومة الأقلية العنصرية مع بقية الدول الأفريقية[١].

وبالتزامن مع اجتماع الأمم المتحدة قامت "هيلين سوزمان Helen Suzman"[٢] زعيمة الحزب التقدمي في جنوب أفريقيا Progressive Party، بمحاولة يائسة للمساهمة في تعزيز دعوة الحوار التي أصدرها زعيما غانا وساحل العاج، فزارت غانا من ٧ إلى ٩ أكتوبر ١٩٧١، ضمن رحلة زارت خلالها عددًا من الدول الأفريقية الأخرى؛ بوتسوانا، السنغال، جامبيا، كينيا، تنزانيا ومالاوي، وقد وصفت تلك الرحلة بأنها أكبر اتصال على مستوى سياسي بين البيض والسود داخل أفريقيا منذ استقلال الدول الأفريقية[٣].

وقد حظيت تلك الزيارة بدعم سري من الخارجية البريطانية، وعملت على الحصول على موافقة الحكومة الغانية عليها، وأخبرت سوزمان أن حكومة غانا تواجه الكثير من المشاكل الداخلية، ما جعل تجاهلها لدعوة الحوار أمرًا متوقعًا، وعليه نصحتها بعدم ترك أي انطباع بأن الزيارة لتعزيز ذلك الحوار فقط، وإنما لإزالة جهل واسع في داخل جنوب أفريقيا ببقية القارة، وللاستماع والتعلم من الحكومة الغانية، ثم لشرح أهداف ومقاصد

---

(1) ***UN. GA***, A/PV.1958, Official Records, Oct.8, 1971, Speech by Mr. Ofori-Atta, Paras.109: 115.

(٢) هيلين سوزمان: كانت ناشطة جنوب أفريقية من البيض مناهضة للتفرقة العنصرية، نالت استحسانًا دوليًا، رُشحت مرتين لجائزة نوبل للسلام، وخاضت معركة طويلة بمفردها في برلمان جنوب أفريقيا ضد القمع الحكومي للأغلبية السوداء في البلاد، انظر،

_ ***The Hamilton Spectator*** "***Canada***"; Apr. 1994, P.4.

(3) ***Los Angeles Times***; Oct.15, l97l, p.16.

الحزب التقدمي، مع التأكيد على أنه الحزب الوحيد المعارض للتفرقة العنصرية الممثل في برلمان جنوب أفريقيا(١).

والتقت سوزمان بعدد من قادة المعارضة الغانية الذين وقفوا ضد دعوة الحوار، وقد نجحت في ترك انطباعٍ جيدٍ، لاسيما وأنهم فوجئوا بإشارة سوزمان بأن حركة التحرر الجنوب أفريقية لم يكن لها أي تأثير فعلي على قوة الحكومة، وقد أهملت الصحافة الغانية إظهار أي قدر من الاهتمام بالزيارة في مقالاتها، وظهر أن الأمر بتوجيه حكومي، واكتفت الديلي جرافيك بنقل تصريح سوزمان بأن هدفها التوصل إلى حل سلمي للتفرقة العنصرية، كما عقدت لقاءً مطولًا مع مسئولي وزارة الخارجية الغانية، وقد تجنبت الحديث عن مسألة الحوار، وعقدت سوزمان ندوة مصغرة حول وضع التفرقة العنصرية، ثم استقبلها رئيس الوزراء كوفي بوسيا وكان اللقاء معه رسميًا بشكل كبير، ودار معظمه حول إمكانية قيام الحوار مع حكومة الأقلية، واشترط بوسيا لحدوث ذلك الحوار أن تقبل به منظمة الوحدة الأفريقية والقوميين السود وحكومة الأقلية العنصرية لمناقشة قضية التفرقة العنصرية(٢).

وقد تخوف بوسيا من إعطاء أي انطباع لعودته لدعوة الحوار نظرًا لأنه كان قد بدأ توجيه كل طاقاته نحو معالجة الصعوبات الاقتصادية الداخلية في الربع الأخير من عام ١٩٧١(٣)، وأشار فقط إلى تخوفه من البدء في إجراء حوار ثم يعبث به جون فورستر، هنا

---

(1) ***FCO 45/ 929***, Letter from BHC, Accra, H S H Stanley, to C M Le Quesne Esq, FCO, Oct.2, 1971.

(2) ***FCO 45/ 929***, Letter from BHC, Accra, to J MCQuiggan, WAD, FCO, Oct.15, 1971, "visit to Accra by Mrs. Helen Suzman and Mr. Colin Eglin.

(3) ***FCO 45/ 929***, Letter from J E C Macrae CSAD, to Mr. Fingland, Oct.20, 1971, "Dialogue WITH South Africa: Discussions with the French".

نصحته سوزمان أن يخبر فورستر بأن هدفه النهائي هو قيام حكومة متعددة الأعراق، لا يسيطر عليها عرق واحد، دون الإشارة إلى قضية "حكم الأغلبية"، حيث إن كلمة "حكم الأغلبية" كانت مرفوضة من حكومة الأقلية العنصرية[١]، وفي نهاية اللقاء أكدت سوزمان أنها لم تلاحظ وجود أي عداء تجاه البيض[٢].

وفي محاولة لإدخال غانا مرة أخرى في دعوة الحوار؛ ثمن أعضاء مجلس العموم البريطاني المساعي الغانية لمعالجة قضية التفرقة العنصرية بالحوار في ٤ نوفمبر ١٩٧١[٣]، إلا أن الحكومة الغانية تجاهلت ذلك، بل وتجاهلت دفاع الدبلوماسي البريطاني السابق مالكولم ماكدونالد Malcolm Macdonald[٤] عن دعوة الحوار، أثناء زيارته لأكرا في منتصف ديسمبر، ولم تصدر أي تعليق على تلك الزيارة على الرغم من اجتماعه مع وزير الخارجية الغاني، وعدد من المهتمين بمشاكل الجنوب الأفريقي[٥].

---

(1) ***FCO 45/ 929***, Letter from BHC, Accra, to J MCQuiggan, WAD, FCO, Oct.15, 1971.

(2) Muriel Horrell, Dudley Horner, John Kane-Berman: A survey of race relations in South Africa, 1971, South African Institute of Race Relations, Johannesburg, 1972, P.5.

(3) ***UK. Parliamentary***, Hansard Commons, Vol.825, Column.420, 428, Commons sitting of Thursday, 4th November, 1971, Fifth Series.

(٤) مالكولم ماكدونالد: دبلوماسي بريطاني، عمل كمفوض سام في عدد من الدول منها كندا والهند وكينيا من ١٩٤١ إلى تقاعده في ١٩٦٩، وتوفى في يناير ١٩٨١، انظر،

_ ***New York Times***, Jan.12, 1981, p.D.11.

(5) ***FCO 45/ 930***, Letter from BHC Accra, MoQuiggan Esq MBE WAD FCO, Dec.17, 1971, "Visit of Mr. Malcolm Macdonald".

ولإنهاء الارتباط بين غانا ودعوة الحوار؛ أعلن الوفد الغاني في الأمم المتحدة رفض الحكومة الغانية لإجراء أي حوار مع حكومة الأقلية العنصرية لأنها لم تعط أي إشارة بأنه حتى لو تم ذلك الحوار يمكنها التخلي عن نهجها في التفرقة العنصرية[١]. ومن الملاحظ تراجع الحكومة الغانية عن القيام بدور لمعالجة التفرقة العنصرية مع نهاية عام ١٩٧١، جاء نتيجة الرفض الشعبي لدعوة كوفي بوسيا للحوار[٢]، التي رأى فيها الشعب الغاني محاولة من كوفي بوسيا لدعم ما يدعمه حلفاؤه في الغرب، بغض النظر عن تاريخ غانا المناهض للنظام العنصري[٣].

وضاعف من تدهور الأمور مواجهة بوسيا لذلك بتكميم أفواه الصحافة، وفشله في معالجة الأزمة الاقتصادية، وكان ذلك من أهم أسباب تآكل الدعم الشعبي لحكومة

---

(1) ***UN. GA***, A/PV.1997, Official Records, Nov.29, 1971, Address by Mr. Jaisey, Para. 48: 60.

(2) B. Martin Tsamenyi: Op. Cit., 1983, P.87.

(3) Opoku Agyeman: Nkrumah's Ghana and East Africa Pan–Africanism and African Interstate Relations, Fairleigh Dickinson University Press, London, P.165.

بوسيا[١]، وقيام العقيد "أتشيمبونج Acheampong"[٢] بالإطاحة به من رئاسة الوزراء في ١٣ يناير ١٩٧٢، أثناء قيامه برحلة خارجية إلى لندن للعلاج من مرض في عينيه[٣].

وقد أعلن مباشرة النظام الجديد أن غانا ستعود إلى تطبيق عدم انحياز حقيقي بين الكتلة الشرقية والغربية[٤]، والتخلي التام عن فكرة الحوار[٥]، وتعهد العقيد أتشيمبونج بدعم إعلان منظمة الوحدة الأفريقية الرافض للحوار، وأن غانا ستعود لدعم حركات تحرير الجنوب الأفريقي[٦]. كما أحدثت الإطاحة بكوفي بوسيا تجاوبًا ملحوظًا في صفوف

---

(1) ***Foreign Relations of the United States***, 1969–1976, Vol. E–5, Part 1, Documents on Sub–Saharan Africa, 1969–1972, D.21, Memorandum of Conversation, Paris, May.2, 1972, "US–French Bilateral Exchanges on Africa"

(٢) أتشيمبونج أجناتيوس (١٩٣٣: ١٩٧٩): التحق بالجيش الغاني عام ١٩٥٩، وتلقى تدريبه العسكري في بريطانيا، قاد الانقلاب الغاني عام ١٩٧٢، وأصبح رئيس غانا ورئيس مجلس الإنقاذ الوطني منذ عام ١٩٧٢ حتى تمت الاطاحة به عام ١٩٧٨، وفي يونيو ١٩٧٩ أعدم رميًا بالرصاص، انظر،

_ Owusu–Ansah, David, McFarland, Daniel Miles: Op. Cit., P.12.

(3) ***The Comptroller General of the United States***: Report to the Congress, United States Programs in Ghana, United States, General Accounting Office, Washington, D.C., Feb.1974, P.5,

_ ***The San Francisco Examiner*** "***USA***"; Jan.23, 1972, P.14.

(4) ***FCO 45/ 1065***, SWB, ME / 3939/B/9, Mar.14, 1972, Ghana: "Defence of Co–operation with the USSR".

(5) Dennis Austin, Robin Luckham "Ed": Politicians and soldiers in Ghana 1966—1972, Routledge, London, 1975, P.309.

(6) Muriel Horrell, Dudley Horner, John Kane–Berman, Robin Margo: A Survey of race relations in South Africa, 1972, South African institute of race relations, Johannesburg, 1973, P.125.

الشعب الغاني، الرافض لسياساته، والتي أهمها رؤيته في معالجة قضية التفرقة العنصرية[١].

([1]) Kwame Nkrumah: A Letter of Consolation To Dr. Kofi A. Busia: on the coup in Ghana, ***The Black Scholar***, Vol.3, No.9, May, 1972, P.24.

الخاتمة...

يمكن من خلال البحث "موقف غانا من التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا أكتوبر ١٩٦٩– يناير ١٩٧٢" الوصول إلى بعض الاستنتاجات المهمة، وهي كالتالي:

- أن الحكومة الغانية بقيادة "كوفي أبريفا بوسيا" قد اتخذت موقفًا نشطًا تجاه معالجة التفرقة العنصرية، فخلاف عبارات الإدانة العامة التي التزمتها غانا، حاولت غانا أن يكون لها دور مؤثر في معالجة القضية، سواء برفض التسليح الغربي لحكومة جنوب أفريقيا، واعتبار ذلك التسليح من أسباب استمرار التفرقة العنصرية، أو بالدعوة للحوار مع حكومة جنوب أفريقيا أملًا في العدول عن سياستها العنصرية.
- وضح من خلال البحث أن القرارات التي اتخذها كوفي بوسيا لمعالجة قضية التفرقة العنصرية أدت لنتائج أثرت على استمرارية نظامه السياسي وعلاقاته الخارجية، فقد ضحى بوزير خارجيته "فيكتور أووسو" لمعارضته دعوته للحوار، وجاء بدلًا منه "بوليام أوفوري أتا"، كما أن بوسيا عرض العلاقات الغانية البريطانية للخطر حينما عارض التسليح البريطاني لحكومة جنوب أفريقيا، ولم يعط وزنًا لتهديدات رئيس الوزراء البريطاني بقطع المساعدات عن غانا، حينما كانت بريطانيا هي الدائن الأول لغانا.
- لوحظ من خلال البحث عدم نجاح أي من السياسات الغانية لمواجهة التفرقة العنصرية، فلم تمنع بريطانيا من توريد الأسلحة للحكومة العنصرية، ولم تنجح في تطبيق دعوة الحوار أو تساهم في تغيير عقلية حكومة الاقلية العنصرية تجاه الأغلبية الأفريقية في جنوب أفريقيا.
- على الرغم من كل ذلك؛ فقد ظُلم الموقف الغاني من التفرقة العنصرية في عهد كوفي بوسيا، من أخذ التقدير الكافي آنذاك، فغانا لم تكن الوحيدة في دعوة الحوار، فقد كانت معها ساحل العاج، وإن كان النقد وجه لغانا أكثر من غيرها لتاريخها في دعم حركة التحرر، كما أن بوسيا لم يثبت عليه الاتهام بحصوله على أية أموال مقابل دعوته للحوار، في وقت كانت غانا في عهده أحوج ما تكون للمساعدات الاقتصادية لإنقاذ الوضع الاقتصادي المتدهور، والذي راح ضحيته نظام بوسيا نفسه في ١٣ يناير ١٩٧٢.

الملاحق: ملحق رقم (١)

تأكيد بوسيا على عدم تغير الموقف الغاني من جنوب أفريقيا، وأن الأساليب المتبعة غير مجدية في خطابة أمام البرلمان الغاني في ٥ ديسمبر ١٩٦٩

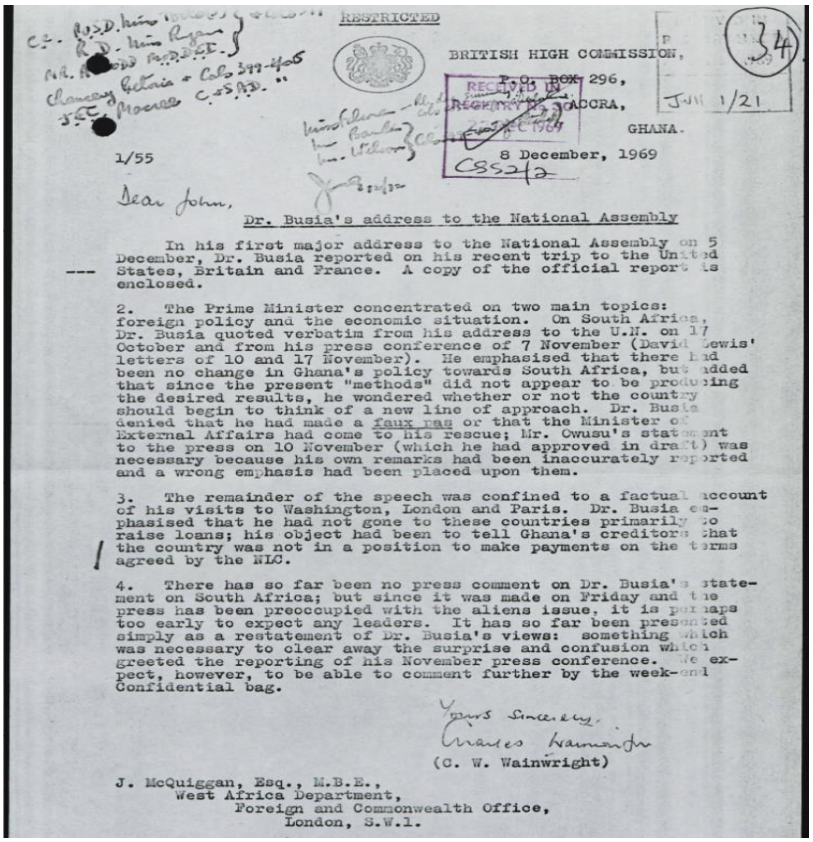

RESTRICTED

BRITISH HIGH COMMISSION,
P.O. BOX 296,
ACCRA,
GHANA.

1/55

8 December, 1969

Dear John,

Dr. Busia's address to the National Assembly

In his first major address to the National Assembly on 5 December, Dr. Busia reported on his recent trip to the United States, Britain and France. A copy of the official report is enclosed.

2. The Prime Minister concentrated on two main topics: foreign policy and the economic situation. On South Africa, Dr. Busia quoted verbatim from his address to the U.N. on 17 October and from his press conference of 7 November (David Lewis' letters of 10 and 17 November). He emphasised that there had been no change in Ghana's policy towards South Africa, but added that since the present "methods" did not appear to be producing the desired results, he wondered whether or not the country should begin to think of a new line of approach. Dr. Busia denied that he had made a faux pas or that the Minister of External Affairs had come to his rescue; Mr. Owusu's statement to the press on 10 November (which he had approved in draft) was necessary because his own remarks had been inaccurately reported and a wrong emphasis had been placed upon them.

3. The remainder of the speech was confined to a factual account of his visits to Washington, London and Paris. Dr. Busia emphasised that he had not gone to these countries primarily to raise loans; his object had been to tell Ghana's creditors that the country was not in a position to make payments on the terms agreed by the NLC.

4. There has so far been no press comment on Dr. Busia's statement on South Africa; but since it was made on Friday and the press has been preoccupied with the aliens issue, it is perhaps too early to expect any leaders. It has so far been presented simply as a restatement of Dr. Busia's views: something which was necessary to clear away the surprise and confusion which greeted the reporting of his November press conference. We expect, however, to be able to comment further by the week-end Confidential bag.

Yours sincerely,
Charles Wainwright
(C. W. Wainwright)

J. McQuiggan, Esq., M.B.E.,
West Africa Department,
Foreign and Commonwealth Office,
London, S.W.1.

FCO 45/ 233, Letter 1/ 55, from BHC, Accra "C.W. Wainwright", to FCO, London, Dec.8, 1969, "Dr. Busia's address to the National Assembly".

ملحق رقم (٢)

تعليق فورستر على مقترح ويليام أوفوري أتا في لقاءه مع السفير البريطاني في جنوب أفريقيا في ٢٥ مارس ١٩٧١ (الفترة ٧ من المحادثة)

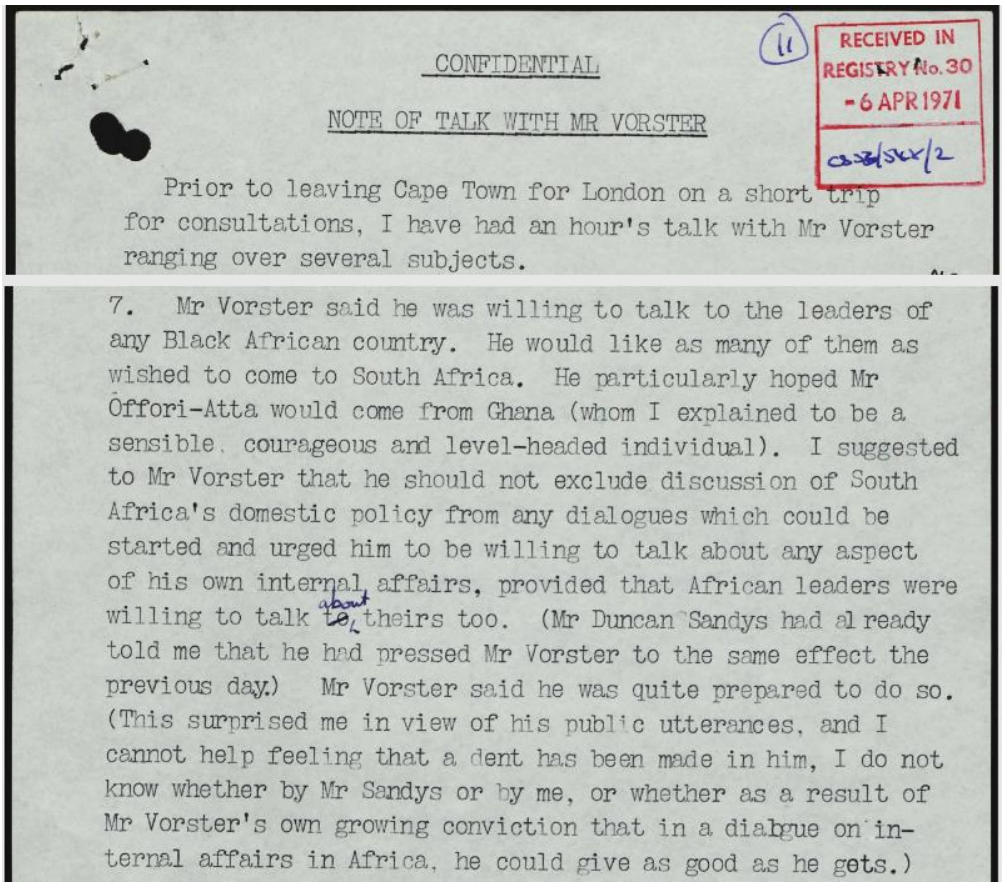

CONFIDENTIAL

NOTE OF TALK WITH MR VORSTER

RECEIVED IN REGISTRY No. 30 - 6 APR 1971

Prior to leaving Cape Town for London on a short trip for consultations, I have had an hour's talk with Mr Vorster ranging over several subjects.

7. Mr Vorster said he was willing to talk to the leaders of any Black African country. He would like as many of them as wished to come to South Africa. He particularly hoped Mr Offori-Atta would come from Ghana (whom I explained to be a sensible, courageous and level-headed individual). I suggested to Mr Vorster that he should not exclude discussion of South Africa's domestic policy from any dialogues which could be started and urged him to be willing to talk about any aspect of his own internal affairs, provided that African leaders were willing to talk about theirs too. (Mr Duncan Sandys had already told me that he had pressed Mr Vorster to the same effect the previous day.) Mr Vorster said he was quite prepared to do so. (This surprised me in view of his public utterances, and I cannot help feeling that a dent has been made in him, I do not know whether by Mr Sandys or by me, or whether as a result of Mr Vorster's own growing conviction that in a diabgue on internal affairs in Africa, he could give as good as he gets.)

FCO 45/ 936, Note of talk with Mr. Vorster, Mar.25, 1971.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق غير المنشورة:

وثائق وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية Foreign and Commonwealth Office

1) FCO 45/ 230, United Nations involvement with apartheid, 1969.
2) FCO 45/ 233, Relations with Black Africa, 1969.
3) FCO 45/ 314, Repercussions of apartheid policy on sport, 1969.
4) FCO 45/ 390, Liberation movements in Southern Africa, 1970.
5) FCO 45/ 402, Political relations between USA and Southern Africa, 1970.
6) FCO 45/ 483, Political relations between Lesotho and South Africa, 19770.
7) FCO 45/ 616, Annual review of South Africa for 1969, 1970.
8) FCO 45/ 627, Attitude of black Africa to policy of apartheid in South Africa, 1970.
9) FCO 45/ 632, Proposal by President of Ivory Coast for talks on apartheid between South Africa and other countries in Africa, 1970.
10) FCO 45/ 633, Political relations between South Africa and Soviet Union, 1970.
11) FCO 45/ 641, Visits by ministers of South Africa to United Kingdom, 1970.
12) FCO 45/ 671, Policy of Her Majesty's Government on sale of arms to South Africa from United Kingdom, 1970.
13) FCO 45/ 677, Policy on supply of arms to South Africa from France, 1970.
14) FCO 45/ 695, Discussion of Her Majesty's Government policy on arms embargo to South Africa at United Nations assembly, 1970.
15) FCO 45/ 698, Comment by Ghana on Her Majesty's Government policy on arms embargo to South Africa, 1970.

16) FCO 45/ 925, Proposal by President Houphouet-Boigny of Ivory Coast to hold talks on apartheid between South Africa and other African countries, 1971.
17) FCO 45/ 927, Proposal by President Houphouet-Boigny of Ivory Coast to hold talks on apartheid between South Africa and other African countries, 1971.
18) FCO 45/ 928, Proposal by President Houphouet-Boigny of Ivory Coast to hold talks on apartheid between South Africa and other African countries, 1971.
19) FCO 45/ 930, Proposal by President Houphouet-Boigny of Ivory Coast to hold talks on apartheid between South Africa and other African countries, 1971.
20) FCO 45/ 936, Political relations between UK and South Africa, 1971.
21) FCO 45/ 1000, Attitude of Ghana to UK Policy on arms embargo against South Africa: recall of the Ghana High Commissioner following UK's decision to sell Wasp helicopters to South Africa, 1971.
22) FCO 45/ 1065, Financial contributions from various organisations to National Liberation Movements in Africa, 1972.
23) FCO 65/ 645, Ghana's attitude to apartheid in South Africa, 1970.

Records of the Cabinet Office "CAB" **سجلات مكتب مجلس الوزراء البريطاني**

1) CAB 129/ 154/ 13, Memorandum Former Reference, The Simonstown Agreement and Arms for South Africa, 30 November 1970.
2) CAB 129/ 154/ 22, Memorandum Former Reference, Sale of Arms to South Africa, 31 December 1970.
3) CAB 128/ 49/ 10, Conclusion Former Reference, 16 February 1971.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

أ: وثائق قسم العلاقات العامة في غانا، وزارة الشئون الخارجية الغانية:

_ **The Ghana Public Relations Department** "GPRD", Apartheid And Its Elimination, Ghana's Ministry of Foreign Affairs, Accra, Jun.1971.

ب: وثائق وزارة الخارجية الامريكية:

_ **Foreign Relations of the United States**, 1969–1976, Vol.E–5, Part 1, Documents on Sub-Saharan Africa, 1969–1972.

جـ: مضابط البرلمان البريطاني **UK. Parliamentary Papers document**

_ **UK Parliament**: Hansard Commons, Vol.803, & Vol.825, 1971,.

د: وثائق الأمم المتحدة:

١ _ الأمم المتحدة، قسم إدارة المحفوظات والسجلات:

_ **United Nation,** Archives and Records Management Section, Item S-0889-0003-01-00001.

_ UN, Archives and Records Management Section, Item S-0884-0018-09-00001.

٢ _ الأمم المتحدة، أوراق الجمعية العامة ومجلس الأمن:

1) **UN. GA**, A/PV.1786, Official Records, Oct.17, 1969.
2) **UN. GA**, A/PV.1997, Official Records, Nov.29, 1971.
3) **UN. GA**, A/PV.1958, Official Records, Oct.8, 1971.
4) **UN. SC**, S/PV.1546, Official Records, Jul.20, 1970.
5) **UN. SC**, S/PV.1546, Official Records, Jul.20, 1970.
6) **UN. SC**, S/9867, Jul.15, 1970, Letter dated Jul. 15, 1970.

هـ: سجلات الكونجرس الأمريكي:

_ Congressional Record, United States of America, Proceedings and debates of the 91st Congress, First Session Senate-Wednesday, October 1, 1969.

_ The Comptroller General of the United States: Report to the Congress, United States Programs in Ghana, United States, General Accounting Office, Washington, D.C., Feb.1974.

و: وثائق منظمة الوحدة الأفريقية:

_ **قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣- ١٩٨٣**، جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، القاهرة، ١٩٨٥.

ز: وثائق منظمة الكومنولث:

_ Commonwealth Secretariat: Commonwealth Declarations, London, 2019.

ثالثاً: المذكرات الشخصية:

_ Edward Heath: The Course of My Life, My Autobiography, Hodder & Stoughton, London, 1998.

رابعاً: التقارير الدولية:

1) **Quarterly Economic Review**, Ghana, Sierra Leone, Gambia, Liberia, No.2-1971, the economist intelligence unit, London, 1971.
2) **Quarterly Economic Review**, Southern Africa: Republic of South Africa, South West Africa, Botswana, Lesotho, Swaziland, No.2, 1971, the economist intelligence unit, London, 1971.

خامساً: المراجع العربية:

١) إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١.

٢) شوقي عطا الله الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

سادساً: المراجع المعربة:

١) جديون س. وير: تاريخ جنوب أفريقيا، ترجمة: عبدالرحمن عبدالله الشيخ، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦.

٢) رينشارد جيبسون: حركات التحرر الأفريقية. النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء، ترجمة: صبري محمد حسن، المجلس الأعلى للثقافة، الجيزة، ٢٠٠٢.

سابعاً: المراجع الأجنبية:

1) David C. Preiss: the bridge and the laager, South Africa's Relations with Africa, with Specific Reference to Malawi, the South African Institute of international affairs, Johannesburg, 1973.
2) Dennis Austin, Robin Luckham "Ed": Politicians and soldiers in Ghana 1966—1972, Routledge, London, 1975.
3) Etsiah Akyinba Kofi: Foreign Policy Under Military Rule In Ghana, 1966-1982, University of the Witwatersrand, Johannesburg.
4) Geoff Berridge: Economic power in Anglo-South African diplomacy, Simonstown, Sharpeville and after, the Macmillan Press Ltd, London, 1981.
5) John Barratt: Dialogue in Africa, Private Paper, The South African Institute of International Affairs, Johannesburg, June 1971.
6) Kwame A Ninsin & F.K. Drah "Ed": Political parties and democracy in Ghana's fourth republic, Woeli Publishing Services, Accra, 1993.

7) LaVerle Berry "Ed": Ghana a country study, Federal Research Division Library of Congress, Washington, 1994.
8) M. M. Huq: The Economy of Ghana, The First 25 Years since Independence, Palgrave Macmillan, New York, 1989.
9) Muriel Horrell, Dudley Horner, John Kane-Berman, Robin Margo: A Survey of race relations in South Africa, 1972, South African institute of race relations, Johannesburg, 1973.
10) Muriel Horrell, Dudley Horner, John Kane-Berman: A survey of race relations in South Africa, 1971, South African Institute of Race Relations, Johannesburg, 1972.
11) Muriel Horrell: A Survey of race relations in South Africa, 1970, South African Institute of Race Relations, Johannesburg, 1971.
12) Owusu-Ansah, David, McFarland, Daniel Miles: Historical Dictionary of Ghana, Scarecrow Press, Metuchen, 1995.
13) Simon Baynham: The Military and Politics in Nkrumah's Ghana, Westview, London, 1988.

ثامناً: المقالات والبحوث العلمية:

أ- المقالات العربية:

١) أحمد يوسف أحمد: السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، **مجلة السياسة الدولية**، عدد ٢٢، أكتوبر ١٩٧٠.
٢) أحمد يوسف أحمد: **معركة الانتخابات في جنوب أفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢١، يوليو ١٩٧٠.

٣) عبدالملك عودة، حورية مجاهد، جويندلين كارتر: ندوة السياسة الدولية، التمييز العنصري وحركات التحرير في أفريقيا الجنوبية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد ٢٠، أبريل ١٩٧٠.

٤) محمود حسن فرغل: منظمة الوحدة الأفريقية وحرب التحرير، **مجلة السياسية الدولية**، عدد ١٨، أكتوبر ١٩٦٩.

٥) مؤتمر دول شرق ووسط أفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، عدد ٢٠، أبريل ١٩٧٠.

ب- المقالات الأجنبية:

1) Amry Vandenbosch: South Africa's outward policy, **The Virginia Quarterly Review**; Vol.47, Issue 4, Fall 1971.
2) Boateng, Osei: Ghana, The real Kufuor, **New African**, Issue.426, Feb 2004.
3) Boni Yao Gebe: Ghana's Foreign Policy at Independence and Implications for the 1966 Coup D'état, **The Journal of Pan African Studies**, Vol.2, No.3, Mar.2008.
4) **Current Notes on International Affairs**, October 1969, Department of External Affairs, Canberra, Australia, The Return of Constitutional Government in Ghana.
5) **Current Notes on International Affairs**, September 1969, Department Of External Affairs, Canberra, Australia, Elections in Ghana
6) From the Unesco report on Apartheid, **Negro History Bulletin**, Vol.32, No.8, December, 1969.
7) J.E. Spence & G.R. Berridge: Simonstown, **Contemporary Record**, Vol.2, Issue 3, 1988.

8) Kwame Frimpong, Kwaku Agyeman-Budu: The rule of law and democracy in Ghana since independence: Uneasy bedfellows?, **African Human Rights Law Journal**, Vol.18, No.1, 2018.

9) Kwame Nkrumah: A Letter of Consolation To Dr. Kofi A. Busia: on the coup in Ghana, **The Black Scholar**, Vol.3, No.9, May, 1972.

10) Kwasi Dartey-Baah: Political Leadership in Ghana: 1957 to 2010, **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol.9, Issue.2, 2015.

11) Nadine Gordimer: The Life of Accra, The Flowers of Abidjan: A West African Diary, **The Atlantic Monthly**, Vol.228, Issue.5, Nov. 1971.

12) Norman L. Dodd: The Simonstown Agreement and the Cape Sea Route, **The RUSI Journal**, Vol.120, Issue 3, 1975.

13) Olajide Aluko: After Nkrumah: Continuity and Change in Ghana's Foreign Policy, **A Journal of Opinion**, Vol.5, No.1, Spring. 1975.

14) Out of Africa, **Africa Report**, Vol.16, Issue.8, Nov.1, 1971.

15) Peter James Henshaw: The transfer of Simonstown: Afrikaner nationalism, South African strategic dependence, and British global power, **The Journal of Imperial and Commonwealth History,** Vol.20, Issue 3, 1992.

16) The Simonstown Agreements, **World Today**; Jan 1, 1975.

17) Yashpal Tandon: South Africa and the O.A.U., the dialogue on the dialogue issue, **Instant Research on Peace and Violence**, Vol.2, Issue.2, 1972.

تاسعاً: الرسائل العلمية الأجنبية:

1) Adom Humphrey: The role of Ghana in African liberation and unity, 1957—1977, Ph.D., Temple University, 1991.
2) Alex Kwaku Danso-Boafo: The political biography of Dr. Kofi Abrefa Busia, Ph.D. Howard University, 1981.
3) Ama Barbara Biney: Kwame Nkrumah: An Intellectual Biography, PhD, University of London, 2007.
4) B Martin Tsamenyi: Regime failure and the political legitimacy of governments in Ghana: the case of the Acheampong regime, 1972 – 1979, PhD, Australian National University, 1983.
5) Dingar Suna: American policy towards the Non-Aligned black Africa: A case study of Ghana (1957-1972), PhD, Sambalpur University, India, 1986.
6) Ebenezer Ofosu Asiedu: the role of the media in Ghana's foreign policy, the Master degree, the legon Centre for international affairs, the University of Ghana, legon, 2000.
7) George Douglas Perry: African strategies of liberation toward Southern Africa, the Degree of Master, Dalhousie University, 1972.
8) Osman Al-Hassan: Politicized soldiers, military intervention in the politics of Ghana, 1966-1993, PhD, Washington State University, Department of Political Science, May 2004.

عاشراً: الأرشيفات الصحفية:

أ. الأرشيفات الصحفية العربية:

- الأهرام "مصر"

ب. الأرشيفات الصحفية الأجنبية:

1) **Canberra Times "Australia".**
2) **Chicago Tribune "USA".**
3) **Los Angeles Times "USA".**
4) **New Nation "Singapore".**
5) **New York Times "USA".**
6) **Ottawa Citizen "Canada".**
7) **The Guardian "UK".**
8) **The Hamilton Spectator "Canada".**
9) **The Observer "UK".**
10) **The Ottawa Journal "Canada".**
11) **The San Francisco Examiner "USA".**
12) **The Straits Times "Singapore".**
13) **The Times "UK".**
14) **The Times of India "India".**
15) **The Washington Post "USA".**
16) **Toronto Globe & Mail "Canada".**